المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان:

الأقلية الترقية في مالي بين الاعتبارات الإنسانية ومصالح القوى الإقليمية والدولية

إعداد الطالب:

بوقارة صالح

إشراف الأستاذة:

د. تسعديت مسيح الدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ- ابوالقاسم دلال.....رئيسا..... أستاذ محاضر أ / م و ع ع س

د- مسيح الدين تسعديت.....مشرفا ومقررا..... أستاذة محاضرة ب / م و ع ع س

أ- رقية العاقل..... ... . مناقشا..... أستاذة مساعدة ب / م و ع ع س

السنة الجامعية:2014/ 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

« وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد »

الأية 6-7 سورة إبراهيم

الحمد لله على نعمة التوفيق

أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذة المشرفة مسيح الدين تسعديت على:

- ✓ **قبول الإشراف على هذه المذكرة**
- ✓ **اهتمامها المنقطع النظير بكل جزئيات وتفاصيل هذه المذكرة**
- ✓ **كل نقد ونصح وتوجيه**
- ✓ **ولأنني لن استطيع رد جميلها مهما فعلت أحتسب لها الأجر عند الله**

إلى النعمة المهداة من رب الأرض والسماوات إلى الأستاذ الدكتور بوقاره حسين الذي كان له فضل كبيرفي:

- ✓ **توجيه اهتمامي نحو الموضوع محل الدراسة**
- ✓ **تدعيمي بأهم الدراسات والمراجع**
- ✓ **السند المعنوي الذي رفع من همتي**
- ✓ **ولرد جميله لن أدخر جهدا في الدعاء له اليوم وغدا بأن« يحفظه الله ويرفع من درجته »**

الشكر موصول إلى أولئك الذين يسروا لنا طريق البحث واخص بالذكر موظفات المركز الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة على كرم الاستقبال وعلى أخذهن انشغالاتنا بعين الاعتبار.

الإهداء

إلى أصحاب القلوب الحية
والضمائر الإنسانية

إلى كل دمعة ادرفت حزنا على أوضاع المسلمين في كل زمان ومكان

إلى كل متمسك بقيم الإسلام ورموز السلام

اهدي هذا العمل

الملخص

عالجت هذه الدراسة موضوع يرتبط بذلك التأثير المتعدد المستويات على مسار النزاع الترقي في مالي انطلاقا من المستوى الداخلي ثم الإقليمي وأخيرا المستوى الدولي. وتشكل هذه المستويات الثلاثة أبرز محددات مسار تطور القضية الترقية عبر مختلف الأبعاد الزمنية.

إذا كانت القضية الترقية في مالي خلال السنوات الأولى من الاستقلال قد انحصرت في كونها نزاع داخلي يمكن ضبطه والتحكم فيه في إطار حركية بناء الدولة، فإن الأمر لم يعد كذلك في ظل التحولات الدولية والإقليمية، التي فرضتها فترة ما بعد الحرب الباردة أين أصبحت المصالح الاقتصادية والأمنية للدول أكثر تداخلا وارتباطا بفعل التعقيد الذي أصبح يميز الوضع الدولي الراهن.

في ظل هذه المعطيات، حاولت عدة أطراف إقليمية (الجزائر، ليبيا والمملكة المغربية) ودولية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) التأثير في مسار النزاع الترقي في مالي بما يتوافق مع توجهاتها ويعكس مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة. ونظرا لتضارب مصالح هذه الأطراف وعدم تجانسها، فإن الأخذ بمستوي التحليل الإقليمي والدولي للقضية الترقية في مالي يمثل مسألة جد حاسمة في فهم أسباب استمرار النزاع بالرغم من تعدد الجهود المبذولة من اجل تسويته وإيجاد حلول له .

الكلمات المفتاحية: الأقليات، التوارق ، مالي.

Résumé

Comme l'a pu révéler le titre de cette étude, elle traite du comment les variable se rattachant aux sphères nationale, régionale et internationale peuvent aider à comprendre le conflit Targui au nord Mali.

Si la question Touarègue du nord Mali est traitée simplement comme un conflit interne qui peut être résolu à travers un processus de construction de la nation. La situation dans le pays a radicalement changée après la fin de la guerre froide, depuis quoi, les intérêts des acteurs locaux, régionaux et internationaux sont devenus plus liées que jamais. La gestion du conflit Touarègue est depuis partagée entre des acteurs gouvernementaux non-gouvernementaux.

Sous ces conditions et circonstances, plusieurs acteurs régionaux, comme l'Algérie, le Maroc et la Libye, avec quelques grandes puissances (comme les États-Unis et la France) ont essayés d'influencer le cours de ce conflit dans le but de réaliser leurs intérêts stratégiques dans la région. En conséquence, l'utilisation d'une approche à niveaux multiples est devenue plus qu'une nécessité pour comprendre ce conflit.

Mots Clés : minorités ; Touarègue ; Mali.

Abstract

As the title of this study may reveal, our aim has been to concentrate on how variables related to national, regional, and international environments can determine the outcome of the Targui conflict in the north of Mali.

If the question of Touwareg in the north of Mali was treated purely as an internal conflict which may be controlled and solved within the process of Nation building, the situation has taken a radical change after the end of the cold war. Since then, the interests of local, regional, and international actors have become much more interrelated than ever before. The management of the Targui conflict, therefore, is now being divided between a variety of governmental and non-governmental actors.

Under these condition and circumstances, many regional actors, such as Algeria, Morocco, and Libya, along with some great powers (the United States of America and French) have endeavored to influence the process of this conflict in order to enhance their national strategic interests in the region. Accordingly, the use of a multi-level approach becomes more than a necessity for a rational and positive way understanding and handling of this conflict.

Key Words: Minority; Touwareg; Mali.

مقدمة

تعتبر مسألة الأقليات من القضايا البحثية التي أصبحت تثير اهتمام الدارسين والمختصين بالعلاقات الدولية بشكل عام وظاهرة النزاعات الدولية بشكل خاص، وذلك نتيجة الأوضاع التي فرضتها تحولات ما بعد الحرب الباردة في القارة الإفريقية وفي أوروبا الشرقية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي على وجه التحديد. وقد أنتجت نمطا جديدا من النزاعات أكثر تعقيدا لارتباطه بمطالب متأصلة في الانتماء القبلي والعشائري لتلك الأقليات.

وإذا كان هذا النمط الجديد من النزاعات منحصرا أساسا بين السلطات المركزية والجماعات الإثنية فان امتداداته تتجاوز هذا الإطار الضيق لتأخذ أبعادا إقليمية ودولية كما هو الحال بالنسبة للنزاع الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى، وكما يحدث في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي .

تعود الأصول التاريخية للنزاع الترقي في مالي إلى الحقبة الاستعمارية، التي مثلت الأرضية الممهدة لتمرد التوارق على الحكومات المالية المتعاقبة منذ ثورة كيدال1961 إلى إعلان دولة ازواد شمال مالي سنة 2012. وقد تميز مسار تطور القضية الترقية في مالي بظاهرتين، تكمن الأولى في استمرار عمليات تهميش وإقصاء هذه الأقلية مما خلق لها فكر سياسي تحرري وانفصالي،أما الثانية فتتمثل في تدويل القضية الترقية بفعل الارتباط الذي أصبح يجمع بعض الحركات الترقية بتنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي.

وإذا كانت السنوات الأولى لتطور النزاع الترقي في مالي لم تستأثر باهتمام المجتمع الدولي بالنظر إلى هيمنة موضوعات الحرب الباردة على أجندة الدول الكبرى بالخصوص، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة المنظومة الرأسمالية قد افرز أوضاعا جديدة ساهمت في بروز موضوعات تحظي باهتمام المجتمع الدولي منها حقوق الإنسان، حماية الأقليات، الإرهاب والجريمة المنظمة.

في ظل هذه المعطيات بدأت عدة أطراف إقليمية ودولية تولي أهمية أكبر للقضية الترقية في مالي، وقد كانت الجزائر من بين الدول، التي أظهرت اهتماما أكبر بالنزاع الترقي في مالي تجسد من خلال وساطتها بين أطراف النزاع منذ سنوات 1991 إلى الفترة الراهنة. مع ذلك، لا تزال الأوضاع غير مستقرة ولم تفلح محاولات الوساطة في وضع حد للنزاع بالمنطقة.

وإذا ما سلمنا بحقيقة اختلاف مواقف أطراف النزاع وعدم التزامها بتعهداتها، ما يفسر إلى حد ما سبب استمرار النزاع، فإن تأثير البيئة الإقليمية والدولية لا يمكن الاستهانة بشأنها، وهذا بسبب محاولة أطراف إقليمية ودولية التأثير في القضية الترقية بما يخدم مصالحها الوطنية في ظل بيئة دولية أكثر تعقيدا.

2-أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية معتبرة، وهذا راجع إلى الاعتبارات التالية:

- ✓ أهمية الموقع الاستراتيجي لدولة مالي باعتبارها تقع على حدود دول ذات أهمية اقتصادية بالدرجة الأولى على غرار الجزائر، النيجر. كما أن التهديدات التي يفرزها النزاع الترقي في مالي له انعكاسات لا يمكن الاستهانة بخطورتها على الأمن القومي لأطراف إقليمية ودولية.
- ✓ على خلاف الدراسات السابقة، التي عالجت موضوع الأقلية الترقية ضمن منطقة الساحل الإفريقي تأتي دراستنا لتنفرد بميزة التخصص أكثر، من خلال التركيز على دولة مالي باعتبارها تمثل الحلقة الأضعف في المنطقة، وهذا ما ترجمته مجريات الأمور شمال مالي حيث مكن الفراغ الأمني هناك الحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية، من التحرك والنشاط بسهولة بل أنها أصبحت أقوى من الجيش المالي.
- ✓ بالإضافة إلى ميزة التخصص، تنطوي دراستنا على محاولة اعتماد رؤية أكثر شمولية، وهذا من خلال التطرق إلى المستويات الداخلية، الإقليمية والدولية في تحليل النزاع الترقي. ولاعتبارات مرتبطة بأهداف الدراسة، سيتجه اهتمامنا بشكل أكبر إلى دور القوى الإقليمية والدولية، إلا أن هذا لا يعني إهمال دور الاعتبارات الداخلية، التي سنتناولها من تلك الجوانب التي تخدم أهداف الدراسة.

3-إشكالية الدراسة:

لا تعتبر الجزائر الطرف الوحيد المؤثر في مسار وحركية النزاع الترقي في مالي، فهناك أطراف إقليمية أولت أهمية أكبر للمسألة الترقية منها المملكة المغربية وليبيا، على المستوى الدولي تعتبر فرنسا الطرف الأكثر تأثيرا نظرا لاندراج مالي ضمن مستعمراتها السابقة والولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت أكثر اهتماما بمنطقة عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وهذا راجع لاعتبارات أمنية.

من هنا تأتي إشكالية الدراسة المتمحورة حول:

ما هي العوامل والاعتبارات التي تتحكم في سياسات ومواقف الأطراف المؤثرة في تطور القضية الترقية في مالي؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هو موقع الأقلية الترقية من عملية بناء الدولة الوطنية في مالي؟

2- ما هي أسباب التمرد الدوري للتوارق شمال مالي؟

3 – ما هي دوافع اهتمام الفواعل المختلفة الإقليمية والدولية بالقضية الترقية؟

فرضيات الدراسة

1- كلما زاد تهميش الأقلية الترقية عن مسار بناء الدولة الوطنية كلما اتجهت نحو التمرد والنزاع للدفاع عن مصالحها.

2- كلما تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأقلية الترقية في مالي كلما زاد ذلك من حدة التوتر بينها وبين الحكومة المركزية.

3- يؤشر استمرار النزاع الترقي في مالي رغم تعدد جهود الإدارة إلى غلبة اعتبارات المصلحة الوطنية للقوى المتدخلة على الاعتبارات الإنسانية في تعاملها مع القضية الترقية.

4-الإطار الزماني للدراسة

يمتد الإطار الزماني للدراسة من الفترة المنحصرة بين سنة 1991 إلى نهاية سنة 2014، وقد شكلت هذه الفترة الانطلاقة الفعلية للاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية الترقية، إلا أن هذا التحديد لا يمنعنا من العودة إلى سنوات 1960 تاريخ انطلاق مسار بناء الدولة الوطنية في مالي، والتي من خلال العودة إليها يمكن فهم أسباب استمرار النزاع واحتمالات تسويته.

5-أسباب اختيار الموضوع:

تقف خلف اتجاهنا إلى معالجة موضوع الأقلية الترقية في مالي عدة مسوغات منها ما يرتبط بالاهتمام الشخصي للباحث، ومنها ما يرتبط بطبيعة المجال البحثي والأكاديمي الذي ينشط فيه الباحث.

أ – الدوافع الموضوعية:

بالنظر إلى طبيعة التخصص العلمي الذي انتمى إليه (الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر) كان من الأهمية بما كان معالجة إحدى المواضيع الشائكة والمعقدة بفعل تداخل عدة أطراف داخليا إقليميا ودوليا في التأثير على مسار النزاع الترقي، وبالنظر إلى تعدد الجهود المبذولة من طرف الجزائر لحل القضية الترقية في مالي إلا أنها لم تضع حدا لاستمرار النزاع وهذا ما جعل من دراسة الموضوع اعتمادا على تعددية مستويات التحليل خطوة ضرورية لفهم الموضوع ومحاولة استشراف مستقبله.

ب–الدوافع الذاتية:

بالنظر إلى انتماءي إلى دولة الجزائر، التي تعتبر من بين الدول المبادرة من خلال المساعي الدبلوماسية لحل النزاع الترقي في مالي منذ سنوات 1991 إلى حد الآن، وبالرغم من ذلك لم تفلح في وضع حد للنزاع وهذا ما جعلني أكثر اندفاعا للاهتمام بالموضوع محل الدراسة والذي أحاول من خلاله كشف الغموض والالتباس الذي أثار انتباهي والمتعلق بالتساؤل المستمر: لماذا لم تفلح الجهود المبذولة من طرف الجزائر لحل النزاع الترقي في مالي.

5–مناهج الدراسة:

لإعطاء الدراسة طابع علمي، وقصد الإجابة عن إشكالية الدراسة بشكل منطقي التجأنا إلى المناهج التالية:

1–**المنهج التاريخي:** يتطلب فهم الظاهرة محل الدراسة العودة إلى أهم المحطات التاريخية لتطورها فالتاريخ يقدم لنا الجزء الأهم من حقيقة أسباب حدوث الظاهرة المدروسة، من هنا كان من الضروري دراسة النزاع الترقي في مالي انطلاقا من العودة إلى تاريخ تطور وضعية التوارق ضمن مشروع الدولة الوطنية وكيف اتجه من كونه نزاع داخلي ليصبح عبارة عن نزاع مدول.

2–المنهج **الوصفي الكيفي:** يساعدنا المنهج الوصفي في تقديم تعريف لخصوصيات الظاهرة محل الدراسة والغوص في جزئياتها بما يساعدنا على فهم الظاهرة المدروسة. وفي حالة التوارق في مالي، فإعطاء وصف تفصيلي للتوارق من حيث نمطهم المعيشي وتنظيمهم الاجتماعي والسياسي، سيساعدنا في المراحل اللاحقة في تفسير جزء من أسباب تمرد التوارق. كما أن فهم سياسات القوى الإقليمية والدولية يتطلب منا وصف لموقع المنطقة والقضية الترقية ضمن سياساتها الخارجية.

3-**تقنية تحليل المضمون:** تساعدنا هذه التقنية في تحليل خطب وتصريحات متخذي القرار، واستنتاج الأهداف الرئيسية لتصريحاتهم ومواقفهم بما يساعدنا في فهم سياسات الأطراف الإقليمية والدولية تجاه القضية الترقية.

7-تحديد المصطلحات:

الجماعة الإثنية **:** هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو ثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية)

- ***تعريف الأقلية:*** " هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتمايز عن غيرهم من السكان من حيث السلطة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها غالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثيرا منها -بدرجات متفاوتة-من التمييز والاضطهاد والاستعباد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية"

- **تعريف النزاع الإثني:**

تتعدد التعاريف المقدمة للنزاع الإثني باختلاف التوجهات الإيديولوجية للمفكرين المهتمين بدراسة هذا الجانب الأكاديمي من الدراسة ويمكن الإشارة إلى بعض التعاريف[1]:

النزاع الإثني حسب Michael Haward هو مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات ما بين جماعات إثنية لم تحقق بعد دولتها (Statehood) ،أو أن هذه النزاعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن استقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها .

وحسب Fearon تظهر النزاعات الإثنية كشكل من أشكال الحروب الانفصالية وذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي يحكمها نظام الأغلبية التي لا تمنح حقوق الأقليات

أماTed Gurr يعرف النزاع الإثني على انه جماعة تعرف نفسها باستخدام الإثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسي

[1]- بلعيد سمية ،**النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها : جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2009-2010 ، ص 31 .

تعريف القوى الإقليمية والدولية:

يرتكز تحديد وتصنيف موقع الدولة ضمن القوى الإقليمية والدولية حسب عناصر القوة التي تتوفر عليها وموقعها النسبي ضمن نظامها الإقليمي والدولي وقدرتها على التأثير في الأحداث الإقليمية والدولية بما ينسجم مع مصالحها الوطنية.

8-تبرير الخطة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري المفسر للنزاع الترقي في مالي ودور القوى الإقليمية والدولية، حيث تم تجزئة هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الترقي في مالي، أما المبحث الثاني فقد انحصر في تناول النظريات المفسرة لدور القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في النزاع الترقي في مالي وفي الأخير قدمنا عرض مفاهيمي لإدارة النزاع الترقي في مالي.

بالانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، حاولنا في الفصل الثاني الاقتراب من البعد الداخلي للقضية الترقية، فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى عنصرين، تناول الجزء الأول تقديم تعريف شامل للتوارق من حيث التفسير اللغوي للمصطلح وأصولهم التاريخية وتنظيمهم الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، أما الجزء الثاني من الدراسة فقد اتجه إلى تحليل موقع الأقلية الترقية من عملية بناء الدولة الوطنية في مالي انطلاقا من دورها في مقاومة الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي إلى غاية تحولها إلى نزاع مدول.

وفي الفصل الثالث، تم تحليل السياسات المنتهجة من طرف القوى الإقليمية والدولية في تعاملها مع القضية الترقية. انقسم هذا الفصل إلى مبحثين، تم معالجة سياسات القوى الإقليمية تجاه القضية الترقية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم تحليل سياسات القوى الدولية المؤثرة في القضية الترقية

الفصل الأول

التأصيل النظري للنزاع الترقي في مالي ودور القوى الإقليمية والدولية

على خلاف ما بشرت به بعض التصورات الفكرية حول الوضع المستقبلي للنظام الدولي عقب النهاية السلمية للحرب الباردة ، والتي ذهبت إلى القول بأن البشرية ستنعم بنوع من السلام و الاستقرار مع انتشار النظام الليبرالي على المستوى الكوني، فإن الفوضى التي خلفتها الحروب الداخلية التي ظهرت في مجموعة من الدول، والتي تنامت وتيرتها عقب فترة ما بعد الحرب الباردة، وما رافقها من ظهور تهديدات وتحديات أمنية جمة كالحركات الانفصالية والإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة جعلت من تلك الادعاءات بالمستقبل التفاؤلي للبشرية غير ذات جدوى .

وأكثر من ذلك فإن اتجاه العالم نحو الوضع الذي يمكن تشبيهه بالقرية الصغيرة بفعل الانتشار السريع للمنظومة الرأسمالية التي استفادت من سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي، قد أدى إلى انتشار وتنامي علاقات الاعتماد المتبادل مما أدى إلى تأثر الدول بما يحدث من نزاعات داخلية وأزمات اقتصادية وكوارث بيئية في باقي المناطق الأخرى من العالم.

انطلاقا من هذه المعطيات، نهدف من خلال هذا الفصل إلى محاولة الإحاطة بأهم الأطر النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية والتي تراوحت بين توجه أول متمثل في تلك المقاربات التي ترى في الاختلافات العرقية والثقافية عوامل محركة للنزاعات الإثنية وتوجه ثاني يرى أن الأقليات هي مجرد وسيلة يتم توظيفها من طرف فواعل داخلية، إقليمية، ودولية، لتحقيق مصالحها المختلفة وتوجه ثالث مجسد في الواقعية الإثنية كمحاولة لتكييف الواقعية الكلاسيكية مع التحولات الدولية، التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة والتي أدت إلى عجز الواقعية الكلاسيكية عن تفسير النزاعات الإثنية.

من هنا اتجهت الواقعية الإثنية إلى تفسير النزاعات الإثنية انطلاقا من استعارة فكرة الفوضى والمعضلة الأمنية، التي تطبق على العلاقات بين الدول وتوظيفها لفهم النزاعات الداخلية. كما نجد النظرية البنائية، التي حاولت جسر الفجوة بين المقاربة الأولية والوسائلية من خلال التصريح بعدم إمكانية الفصل بين البنية والفاعل بين الهوية والمصلحة. وبعد ذلك سنحاول التركيز على النظريات المفسرة لدور القوى الإقليمية والدولية المؤثرة على مسار النزاع الترقي في مالي، وقد انحصر اهتمامنا في هذا الإطار في كل من نظرية الدور والنظرية الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة. كما سنتطرق إلى عملية إدارة النزاع من خلال التعريف بإدارة النزاع واهم المفاهيم المشابهة لها وآليات وطرق إدارة النزاعات.

المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الترقي في مالي

يتطلب فهم النزاع الترقي في مالي ضرورة العودة إلى المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية والتي تختلف وتتعدد حسب التوجهات الفلسفية والمدارس الفكرية التي ينتمي إليها كل مفكر، حيث يؤدي هذا الاختلاف إلى تقديم إجابات جزئية لأسباب حدوث النزاع وهذا ما يدفعنا إلى عدم إقصاء أي مقاربة.

المطلب الأول: المقاربة الأولية (Primordial Approach)

تنطلق هذه المقاربة في تفسيرها للنزاعات الإثنية من افتراض مفاده أن الاختلافات الإثنية والعرقية والدينية واللغوية هي المتغيرات المركزية المفسرة للنزاعات الإثنية، فهذه الاعتبارات لها وجود أولي لا يمكن للمرء أن يتدخل في تحديده فهو معطى مسبق. وعند الحديث عن دور الاختلافات العرقية في الدفع نحو نشوء النزاعات الإثنية تبرز دور الروابط والولاءات القبلية والعشائرية باعتبارها الجهة التي يعرف من خلالها الأفراد أنفسهم وانتماءاتهم كما أن الخصائص التي تجمع الأفراد في إطار جماعة عرقية تزودهم بولاء قوي يدفعهم نحو الدخول في نزاعات مع جماعات إثنية أخرى كلما زادت واشتدت الروابط الإثنية لتصل إلى درجة التعصب.

ومن جهة أخرى، تؤكد المقاربة الأولية على وجود ما يعرف بـ"**الأحقاد التاريخية**" بين الجماعات الإثنية والقبلية، "فالحاجة إلى قبول و رفض الآخرين ترجع إلى الوجود الإنساني في الأحقاب التاريخية الغابرة ووفقا لهذه الرؤية فان "التوجهات نحو إبداء الكراهية والعدائية وعدم التسامح" تعتبر مسألة طبيعية في إطار المجتمعات البشرية ضمن السياسة الليبرالية القائمة على المصالح .[1]

اتجه بعض الدارسين للحروب الإثنية إلى الإشارة بأن الجماعات المعنية بالتهديدات المحتملة لأمنها الجماعي من طرف جماعة أخرى عادة ما تتجه إلى التساؤل كيف تصرفت هذه الجماعات في ظروف وفرص مماثلة في فترات سابقة فإذا كان السلوك السابق عدائيا، فان الاستجابة الحالية ستكون وبشكل مباشر عدائية،[2] وهذا ما يدل على دور الذاكرة الجماعية في تحديد وتوجيه السلوك الحاضر وربما المستقبلي للجماعات العرقية تجاه بعضها البعض.

---

[1]- BOJANA,BLAGOJEVIC ,**CAUSES OF ETHNIC CONFLICT : A CONCEPTUAL FRAMEWORK** ,JOURNAL OF GLOBAL CHANGE AND GOVERNANCE ,VOLUME III ,NUMBER1 ,WINTER 2009 ,P.5 .

[2]-Donald L. Horowitz, **Structure and Strategy in Ethnic Conflict,** The Wold Bank, April 1998, p.6. in: www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf

كما ذهبت المقاربة الثقافية المفسرة لعمليات تعبئة الجماعات الإثنية إلى التأكيد على أهمية ودور البعد الثقافي في تعبئة الجماعات العرقية؛ فتقاسم عناصر جماعة إثنية معينة لثقافة مشتركة تعتبر المحدد الأساسي لنموذج عملية تعبئة الجماعة ولهذه الرؤية ارتباط وثيق بما قدمته المقاربة الأولية. فحسب**Fearon**، أكدت المقاربة الأولية بأن الجماعة الإثنية لها بعد سياسي طبيعي، إما بسبب وجود جذور بيولوجية أو بسبب عمق تجذرها في التاريخ والثقافة إلى الحد الذي يجعل من هذه الاعتبارات عبارة عن معطيات ومتغيرات لا يمكن تغييرها وفصلها عن الحياة الاجتماعية والسياسية للجماعة العرقية.[1]

وبالرجوع إلى الرواد الأوائل الذين أسهموا في بلورة المقاربة الأولية كتصور مفسر للنزاعات الإثنية نجد**Edward Shils**، **الذي** يعتبر أول من استخدم مصطلح«**primordial**» في مقال له سنة 1957 بعنوان « **Primordial,personal, sacred and civil ties**» حيث كان يقصد بمصطلح الأولية الارتباطات العائلية والأبوية ، حيث أن الروابط الأولية مجهزة بمعاني غير محدودة يرجعها الأفراد إلى روابط الدم ، والتي تمارس عليهم قوة قهرية .[2]

بالإضافة إلى إسهامات **Edward Shils**، فإن **Clifford Geertz** حاول هو الأخر إثراء المقاربة الأولية، وهذا من خلال كتابه الموسوم « **Old societies and new states** »الذي أعاد من خلاله طرح نفس الفكرة وأشار إلى أن "**الارتباطات الأولية**" تستقي مصدرها من الشعور بالانتماء الطبيعي الروحي وليس من العلاقات الاجتماعية، وهي تستند إلى معطيات مباشرة وطبيعية (روابط الدم ،الدين ، اللغة ، الانتماء الجهوي...) . من بين الحجج التي قدمها **Clifford Geertz** لتدعيم وجهة نظره انه اعتقد بوجود رغبة قوية لدى الأفراد بعدم الانتماء إلى جماعات أخرى ما عدا الجماعة الإثنية التي ينتمون إليها، باعتبارها تمثل "قاعدة" الهوية الأصيلة للجماعة وليست خيارا من بين الخيارات الأخرى، وهذا ما يمثل الخاصية الرئيسية للهوية الإثنية.[3]

[1]-Peter Vermeersch ,**theories of ethnic mobilization : overview and recent trends** ,Centre for Research on Peace and Development , Working Paper No. 3 ,september 2011,p.4 .
[2]-Poglia Mileti ,**Théories de l'ethnicité** , p.2 au site :http://www.unifr.ch/socsem/cours/compte_rendu/Th%E9ories%20ethnicit%E9%20site.pdf
[3]-Idem

من جانب أخر اتجه **Harold Isaacs** في كتابه الموسوم **Idols of the Tribe :Group Identity and Political Change** إلى الإشارة بوجود قاعدة وأساس هوية الجماعة، والتي بالنسبة لكل فرد، هي نتيجة الولادة في إطار جماعة في معطى زمني معين. كما قدم **Harold Isaacs** عدد من العناصر التي تساهم في تشكيل هوية أي فرد ومنها ما يلي [1]:

1- البنية الفزيولوجية (تتضمن لون البشرة، الحجم، نوعية الشعر تفاصيل الوجه)
2- اسم الفرد (اسم شخصي، اسم عائلة واسم جماعة)
3- الديانة التي يعتنقها ويدين بها الفرد
4- تاريخ واصل الجماعة التي يولد الفرد داخلها
5- قومية واحدة، أو انتماء اثني واحد
6- البعد الجغرافي لمكان الولادة
7- الثقافة التي يرثها الفرد

ويبدو أن هذه المقاربة قد بالغت في توصيف الدور الذي تلعبه الاختلافات العرقية في الدفع إلى نشوب النزاعات الإثنية ، فالاختلاف العرقي و اللغوي من المسلمات الإلهية التي ورد ذكرها في الشريعة الإسلامية منها قوله تعالى"**ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين**"[2]، فالاختلاف لا يمكن أن يكون فقط كمقدمة لإثارة الاختلافات و النزاعات بين البشر وإنما له أبعاد أخرى منها التعارف والتعاون والتكامل وهذا ما ورد ذكره في الشريعة الإسلامية منها قوله تعالى "**يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى و جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير**" .[3]

لذلك، يمكن القول أن الشواهد الواقعية تفند ادعاءات المقاربة الأولية، بحيث يمكن ذكر أمثلة على ذلك كالعلاقات السلمية بين الألمان والفرنسيين في منطقة الالزاس واللورين؛ و بين البيض الأفارقة والجماعات الإثنية الأخرى في جنوب إفريقيا و بين البومارك و الأتراك والبلغاريين في بلغاريا وغيرها من الأمثلة ، فهي تقدم تصورا مفاده بأنه حتى في حالة الأحقاد التاريخية المتراكمة فإنها لا تؤدي بالضرورة

[1] --josep .R.LIOBERA**, Recent Theories of Nationalism**, Institut de Ciències Polítiques i Socials Barcelona ,1999 .p.2 .on site : .http://www.icps.cat/archivos/WorkingPapers/WP_I_164.pdf
[2]- سورة الروم، الآية 21، 22
[3]- سورة الحجرات، الآية 12، 13.

وفي كل الحالات إلى الدفع باتجاه النزاعات العنيفة . فضلا عن إمكانية التعويض والتخفيف من تبعات هذه الذكريات من خلال ذكريات بديلة، ومحفزات أخرى مادية مؤسساتية. [1]

إن التفسير الذي قدمته المقاربة الأولية الذي يستند على " **الكراهية المتراكمة عبر فترات طويلة من التاريخ**" لا يمكن أن يعتد به في وضعيات أين تتعايش في ظلها جماعات عرقية بطريقة سلمية. كما أن الاختلاف الثقافي لا يدفع بالضرورة إلى النزاعات الثقافية المتطرفة. فالبلغاريين المسلمين يملكون خصائص ثقافية مختلفة عن البلغاريين المسيحيين، والأذريين يرون أنفسهم مختلفين ثقافيا عن الجورجيين لكن مع ذلك هناك تعايش سلمي بين هذه الجماعات المختلفة ثقافيا ودينيا ،وهو ما أهملته المقاربة الأولية فالهويات الثقافية تؤدي إلى وقوع النزاع فقط إذا تم تعبئتها سياسيا، وأن الهوية الثقافية يتم تسييسها فقط عندما تصبح هناك دلائل على وجود تمييز أفضليات حول توزيع الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [2]

كما تجاهلت المقاربة الأولية الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات الدولة سواء في التخفيف أو إدامة أو إثارة النزاع الثقافي من خلال المحفزات البنيوية بالطريقة التي تؤدي سواء إلى تأجيج أو التخفيف من الارتباط السياسي للهوية الثقافية. حيث نجد بان هذه المحفزات المؤسساتية يتم تكريسها في إطار قانون المواطنة، قوانين المحاسبة، المشاركة السياسية، التوزيع، من هنا يمكن للبنى السياسية المساهمة سواء في إيقاف أو تشجيع النزاعات الإثنية.[3]

المطلب الثاني: المقاربة الوسائلية(Instumentalist Approach)

على خلاف المقاربة الأولية التي استندت إلى دور الاختلافات العرقية والثقافية في تفسير النزاعات الإثنية، اتجهت المقاربة الوسائلية إلى تفسير النزاعات الإثنية انطلاقا من عدة اعتبارات منها ما يرتبط بالدور التاريخي للاستعمار و دور النخب المحلية، بالإضافة إلى ما يعرف بالدول القربى . وفي كل هذه الحالات نجد أن عامل الاختلاف الإثني والعرقي تم توظيفه من طرف الفواعل المختلفة لتحقيق مآربها ومصالحها الخاصة.

[1]-Beverly Crawford and Ronnie D. Lipschutz,**The myth of"ethnic conflict":Politics, Economics, and"cultural"violence** UNIVERSITY OF CALIFORNIA AT BERKELEY, united states of America ,1998,p .11.
[2] -idem
[3] -ibid, p.12.

تعتبر المقاربة الوسائلية الإثنية كمصدر تعبئة بهدف الاستيلاء على الخيرات الاقتصادية والسلطة السياسية، كما تصبح مختلف أشكال تعريف الهوية (الدين واللغة، والموطن الأصلي) مصادر فعالة لتعبئة جماعة من اجل بلوغ أهداف سياسية واقعية.[1] في هذا السياق اتجه **Stuart Kauffman** إلى التأكيد على دور الرموز والشعارات السياسية حيث يستعمل المقاولون السياسيون والجماعات المتطرفة قوة مشاعر وانفعالات الرموز الإثنية لإعادة بناء أفضليات الجماعة[2].

ومن جهة أخرى، يعتقد هذا التيار الفكري أن الهوية الإثنية مرنة ومتغيرة؛ وأن كل من محتوى وحدود جماعة إثنية تتغير طبقا للظروف، فالمسارات الاقتصادية والسياسية لها تأثير كبير في تحديد انتماء الجماعات الإثنية، كما أنها عبارة عن كيانات جماعية يتغير حجمها تباعا لتغير الظروف. فهي تعتبر كالأفراد فهم لا ينتمون بشكل دائم لجماعة إثنية واحدة، لكن يمكنهم أن يكونوا أعضاء في أكثر من جماعة في نفس الوقت، وبالتالي فان الإثنية يتم النظر إليها على أساس أنها ذات مسار ديناميكي.[3]

من بين الذين ساهموا في بلورة الإطار الفكري لهذه المقاربة نجد كل من Nathan Glazer Daniel Moynihan الذين يمكن اعتبارهما من أبرز رواد المقاربة الوسائلية. فالإثنية بالنسبة لهم ليست ببساطة مجرد مزيج من العواطف والمشاعر التأثيرية، لكنها مثل الطبقة (Class) والقومية (Nationality) هي أيضا وسيلة للتعبئة السياسية للدفع بمصالح الجماعة، وبالتالي فالجماعات الإثنية هي أيضا جماعات مصالح.[4]

نجد ضمن المقاربة الوسائلية عدة توجهات منها التوجه الأكثر تطرفا والذي يحصر أسباب الحصول والحفاظ على العضوية داخل جماعة إثنية في الحصول على المنافع المقارنة، على سبيل المثال، يؤكد Orlando Patterson بأن أسس ومرتكزات هوية الجماعة الإثنية تتحدد من خلال المصالح الاقتصادية والعامة للأفراد باعتبارها المحدد الوحيد للهوية الإثنية،وأن الانتماء والاندماج في إطار إثنية معينة يتجه ليكون عابر وظرفي باعتبار أن مصالح الهوية تتغير.

[1]-Poglia Mileti,**theories de l'ethnicitié**,op.cit, p. 10.
[2]-Joseph S. Nye, JR, **Understanding International Conflicts: An An Introduction to Theory and History**, Sixth Edition, Pearson International Edition, NY, 2007, p .161.
[3]-Josep R. Llobera, **recent theories of nationalism, op.cit**, p. 6.
[4]- Philip Q. Yang, From **Ethnic Studies: Issues and Approaches**, State University of New York Press, 2000, p.46.

وبالمقابل، نجد توجه أكثر اعتدالا ضمن المقاربة الوسائلية والذي يمزج بين امتيازات الإثنية مع روابط تأثيرية حيث نجد في هذا السياق Daniel Bell الذي ذهب إلى القول بان " الإثنية أصبحت أكثر أهمية لأنه يمكن مزج مصلحة مع رابط تأثير المشاعر"، من جهة أخرى أشار Cohen إلى أهمية عامل التجانس الثقافي للشعوب كونه يسهل تنظيمهم الفعال كجماعة مصالح ويعزز من تضامن الجماعة ويقوي روابط الهوية التي تجمعهم[1].

لقد تفرعت عن المقاربة الوسائلية عدة تيارات فكرية حاولت تقديم تفسيرات من زوايا مختلفة إلا أنها لم تخرج عن نطاق مسلمات وافتراضات المقاربة الوسائلية، وفي هذا الإطار نجد نظرية الاختيار العقلاني التي تفترض بان الأفراد يتحركون لترقية مواقعهم السياسية والاجتماعية من خلال التقليل من التكاليف وتعظيم الفوائد المحتملة لأفعالهم. كمحاجاة على الهوية الإثنية وتؤكد نظرية الاختيار العقلاني بان الانتماء إلى الإثنية يستند إلى الحساب العقلاني لتكاليف وفوائد الاجتماع في إطار إثنية معينة. ولتأكيد حجج نظرية الاختيار العقلاني، تعتبر الإثنية خيارا والأفراد يختارون إثنية على حساب أخرى أو يتجنبون الانضمام إلى جماعة إثنية بسبب فائدة أو تكلفة هذا الانتماء.[2]

كما أن نظرية الندرة والاحتياجات لـ John Burton ترى أن كل فرد له احتياجات وإذا غابت هذه الاحتياجات تنعدم العلاقات الاجتماعية والتنظيمية، وبالتالي، سيبحث الأفراد عن اطر أخرى تحقق لهم هذه الحاجات. ولتجسيد ذلك واقعيا يلجأون إلى السلوك النزاعي ضد دولتهم، إلا انه وحسب Burton هناك في أي مجتمع نخب وجماعات مستفيدة من الأوضاع القائمة، وبالتالي فإنها ستحاول جاهدة الحفاظ على الوضع القائم، ومقاومة مطالب الجماعات الأخرى في المجتمع. فإذا لم تلب المؤسسات والهياكل القائمة التي غالبا ما تخدم مصالح النخب المسيطرة – مطالب الجماعات الأخرى، فان مؤشرات ظهور نزاع داخلي قد تأخذ منحى تصاعديا.

ولتأكيد هذا الطرح النظري يؤكدFrancois Thual أن القوى الاستعمارية التقليدية كانت تستند في بسط سلطتها إلى الانقسامات الإثنية والانقسامات الإثنودينية، كما أن صراعات النفوذ الاقتصادي والتي لا تزال إفريقيا تمثل ساحة تعارض بين فرنسا، انكلترا، بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي سابقا لا تعتبر محايدة. فقد وظفت الإثنية في العديد من النزاعات والحروب، سواء في انغولا أو

[1]- Philip Q.Yang, op.cit, p .47.
[2] -idem

موزمبيق، في رواندا، زائير وفي مناطق أخرى، كما تلعب القوى الكبرى أيضا بالإثنية ضد الأمة. حيث أن هذه القوى تجعل من الإثنية كدولة إثنية مفضلة على حساب مجموعات إثنية أخرى تعيش في إطار حروب محلية أو إقليمية.[1]

ومن بين الأمثلة التاريخية التي يمكن الاستشهاد بها لتبرير دور الاستعمار في اختلاق بؤر التوتر والصراع القبلي ما قام به الاستعمار البلجيكي في ثلاثينيات القرن المنصرم في تجسيد التمييز العنصري بين الهوتو والتوتسي في رواندا.

ويبدو أن الاستعمار الأوروبي قد تمكن إلى حد بعيد من خلال تطبيقه لسياسة "فرق تسد" من بسط سيطرته على عدة مستعمرات سواء في إفريقيا أو في مناطق أخرى ، كما أن التبرير الرئيسي لأغلب النزاعات العرقية التي يشهدها العالم المعاصر تجد تفسيرا لها في دور الاستعمار ، فمشكلة التاميل في سيريلانكا –على سبيل المثال – أثيرت جراء قيام بريطانيا بنقل العديد من التاميل من الهند للعمل في الحقول السيريلانكية، ثم افتعلت النزاع بين الأهالي والوافدين إليها لتضمن موقفها كحكم بينهما و نفس الأمر ينطبق على الصراع العربي – الإسرائيلي ، حيث تمت عملية نقل أقلية يهودية من جميع أنحاء العالم وتوطينها في فلسطين بدعم بريطاني والأمر نفسه ينطبق على الحالة القبرصية حيث وقف الاستعمار البريطاني إلى جانب القبارصة الأتراك(الأقلية) ضد القبارصة اليونانيين(الأغلبية) .[2]

أما على المستوى الداخلي، فان دور النخب في إثارة النزاعات الإثنية لا يقل أهمية مقارنة بدور الاستعمار، فالنخب وبحكم الخصائص الكاريزمية التي تتميز بها يمكن أن تقوم بتحريك مشاعر الجماعات العرقية وتعبئتها لتحقيق أغراض ومصالح شخصية منها المنافع الاقتصادية والمناصب السياسية.

ومن هنا يمكن القول أن دور الاختلاف العرقي لا يحظى باهتمام في ظل وجود نخب ذات قدرة في توجيه والتأثير على توجهات الجماعات العرقية، حيث اعتبر Brown John أن الاختلاف العرقي كسبب للنزاعات الإثنية اقرب إلى الخرافة (myth)،فكثيرة هي الدول التي تعيش تعددية إثنية لكنها مع ذلك لا تعاني من نزاعات إثنية . كما يؤكد Brown أن الأدبيات الأكاديمية في هذا الميدان تعطي دورا بارزا

[1] -François Thual ,**les conflits identitaires** ,ellipses, paris ,1994,p. 159.
[2]-John Brown, **The Myth of global ethnic conflict**, Journal of democracy, 7.4 .1996, p. 3.

للمستويات الجماهيرية ولكنها عاجزة عن فهم الدور الذي تلعبه النخب في إثارة النزاعات والعنف[1]. لقد أكد وصول *ميلوزوفييتش إلى سدة الحكم في يوغوسلافيا فرضية دور النخب الحاكمة في إثارة النزاعات الإثنية فالعلاقات بين الجماعات العرقية في يوغوسلافيا كانت تاريخيا سلمية حيث سجلت معدلات عالية من نسب الزواج المختلط بين الكروات و البوسنة والهرسك والفوجفادييين ولم يبدأ النزاع إلا مع وصول ميلوزوفيتش إلى سدة الحكم وبداية تحريكه للأقليات الصربية ، في نفس الوقت الذي بدأت الأحزاب الراديكالية تظهر بقوة، وأثناء انتخابات 1990 استغلت العرقية كورقة رابحة ، وقد أدى تحريك النخب لجماعاتها العرقية وإشعارها بأنها مضطهدة إلى انفجار الأوضاع .[2]

ومن هنا يتضح أن الإثنية لا تعتبر فاعلا مستقلا في تفسير النزاعات الإثنية، وإنما هي مجرد أداة توظف من طرف عدة أطراف محلية وإقليمية ودولية لتحقيق مصالحها، كما يبدو أن المقاربة الوسائلية تتقاطع في رؤيتها لدور الإثنية مع تصورات النظرية الواقعية التي تنفي وجود العرقية في العلاقات الدولية. فالعرقية بالنسبة للواقعيين التقليديين تظهر في الصحف والأخبار اليومية كفواعل تقوم بالنزاع ولكنها في الحقيقة امتداد لسياسة الدول التي تمولها من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في المصلحة المحددة بالقوة.

أما تصورات المقاربة الوسائلية فتجعل من عملية تفسير وفهم النزاعات الإثنية تتطلب من الباحثين تركيز اهتمامهم على مستويات التحليل الوسطية المرتبطة بدور النخب في العمل على افتعال النزاعات الإثنية معتمدة في ذلك على عدة آليات منها (وسائل التنشئة والإعلام و الاتصال) ، باعتبارها ذات نجاعة في قولبة توجهات الرأي العام وصناعة صور نمطية عن الطرف الأخر، ولا ينتهي الأمر عند تحليل دور النخب المحلية ، فقد تتدخل أطراف إقليمية ودولية لتحريك جماعات عرقية ضد الأنظمة الحاكمة مما يهيئ البيئة المناسبة لتدخل القوى الكبرى في النزاعات الإثنية ، وهذا ما يحيلنا إلى مستوى أخر من التحليل وهو المستوى الكلي .

---

[1]-Oliver Ramsbotham , Tom Woodhouse , Hugh Miall ,**Contemporary Conflict Resolution** , 3 rd ,Edition Polity ,2011 , p.117.

*-استغل سلوبودان ميلوسفيتش(1941-2006) الذي استغل اعادة انبعاث الروح القومية الصربية في الوصول الى قيادة الحزب الشيوعي في صربيا سنة 1986 ومن ثم رئاسة الجمهورية الصربية سنة 1987 وبدعم ومساندة من قبل صرب كوسوفا والجيش والشرطة السرية اليوغسلافيين . لتشهد الفترة 1988-1989 حركة جماهرية صربية بتوجيه من ميلوسفيتش تدعو الى اقامة "الوحدة الصربية" بالتركيز على الحالة في كوسوفا وتمت تعبئة الجماهير الصربية في صربيا وكرواتيا والبوسنة في "اجتماعات تضامنية" مع الصرب هناك، اذ عقد اكثر من ستين اجتماعا شارك فيها حوالي (3.500.000) شخص وهم يحملون شعارات قومية وعنصرية المحتوى.

[2] -Geiser Christian , « **approches théoriques sur les connflits ethniques et les réfugiés »** . in : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parantbosnie ,pdf ,p. 1-36

بالرغم من الحقائق التي قدمتها المقاربة الوسائلية في تفسيرها للنزاعات الإثنية إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي وجهت إليها والتي يمكن اختزالها فيما يلي:

– قد يكون من المبالغة، إلغاء وتهميش الدور الذي تلعبه الاختلافات العرقية والثقافية في تفسير النزاعات الإثنية، فأهمية الاختلافات العرقية تطفو إلى السطح كلما توفرت المحفزات التي تدفع نحو دخول الجماعات العرقية في حروب ضد بعضها البعض (التوزيع غير العادل للثروة، غياب التمثيل السياسي لكل الجماعات العرقية، الفساد والزبائنية ...) .

– إن القول بان الإثنية مجرد وسيلة أو أداة توظفها النخب والدول لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية فيه نوع من المغالطة، فإذا اعتمدنا قانون السببية لجون استيورات ميل (التلازم في الحضور والغياب) نجد أنه بإلغاء العرقية لن يجد القادة والدول الوسيلة التي يستندون عليها في إثارة النزاعات التي تحقق استراتيجياتهم ومصالحهم، وبالتالي فان غياب العرقية يؤدي إلى غياب النزاع وهذا ما لا يتطابق مع معطيات الواقع أين تبرز أهمية ودور العرقية في تفسير النزاعات.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية(Constructivist Approach)

يعود الفضل في انتقال البنائية من نظرية اجتماعية إلى مقاربة في العلاقات الدولية إلى NICOLAS ONUFعام 1989 في كتابه WORLD OF OUR MAKING أين عمل على ربطها بدراسة الأفكار والثقافة السائدة في سلوك الفواعل الدوليين، منتقدا بذلك أعمال الواقعية البنيوية، كما أن البنائية وعلى الرغم من أنها قدمت كنظرية جديدة في العلاقات الدولية إلا أنها تمركزت أكثر كأنموذج معرفي[1].

تكتسب البنائية شهرتها كنظرية اجتماعية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، غير أنها في العلاقات الدولية لم تتموقع كمقاربة معتمدة في التحليل وتفسير الظواهر السياسية إلا في أواخر ثمانينات القرن الماضي بفعل جملة من التطورات والأحداث التي طرأت على مسرح السياسة الدولية ؛ فقد أسهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على أطروحات البنائيين لأن كلا من الواقعية والليبرالية أخفقتا في استقبال هذا الحدث (نهاية الحرب الباردة) ووجدت صعوبة في تفسير التحولات التي أعقبته ، خاصة ما تعلق منها بتصاعد حجم وحدة النزاعات الإثنية في إفريقيا وأوروبا الشرقية ، وظهور فواعل جديدة في

[1]- Jean Jach Roche ,**theories des relations internationales** ,5eme Edition , Entièrement Refondue Montchrestien paris,2004,p . 66.

العلاقات الدولية كالجماعات الإثنية والحركات القومية. وبالنتيجة؛ فرضت موضوعات جديدة نفسها على أجندة النقاش في العلاقات الدولية من قبيل: العرقية، الهوية، الجماعة، القبيلة، الثقافة...، وهي الموضوعات التي لم تعر الأطر النظرية التقليدية في العلاقات الدولية اهتماما كبيرا لها، رغم أنها كانت متغيرات أساسية في الكثير من النزاعات الدموية المتفجرة (رواندا ، البوسنة ، الصومال...) ، وهو ما دفع البعض إلى الحديث عن ضرورة توسيع مفهوم الأمة لضبط التنوع المجتمعي .[1]

وتكتسي البنائية كمقاربة تفسيرية في العلاقات الدولية أهميتها انطلاقا من قدرتها على تفسير التفاعلات التي تقع على مستوى السياسة الدولية فضلا على تفسير السلوكات النزاعية التي تحدث داخل الدول، حيث ترى أن النزاع الإثني عبارة عن إفراز للمسارات التاريخية الواقعية، كما تجادل بأهمية وتأثير المتغير التاريخي في التأثير على العلاقات بين الإثنيات. فعلى سبيل المثال إذا دخلت مجموعتان إثنيتان في الماضي في صراع على إقليم معين، فانه من المحتمل أن تكون لهما صورة خاصة حول بعضهما البعض وأن هذه الصورة من المحتمل أن تكون لها قدرة في تفسير سلوكيات الكراهية في المستقبل بينهما. وعلى خلاف المقاربة الأولية التي تركز على دور وتأثير المشاعر والوسائلية التي تولي أهمية إلى الحسابات الإستراتيجية، تركز البنائية على المسارات الخارجية في تفسير عملية تسييس الهويات الإثنية[2]

أما فيما يتعلق بتصور المقاربة البنائية لأسباب حدوث النزاعات الإثنية فإنها تستند على الحقائق التالية:

– أولا: الإثنية هي عبارة عن بناء اجتماعي للهوية، شيء ما يتم خلقه أو إيجاده.

– ثانيا:وباعتبار الإثنية امتداد لهوية تم بناؤها، فان حدود الإثنية مرنة وقابلة للتغيير، فالإثنية تتميز حسب هذه المقاربة بالديناميكية.

– أخيرا: الانتماء الإثني محدد أو تم بناؤه من طرف المجتمع.الإثنية هي رد فعل على تغير المحيط الاجتماعي.[3]

---

[1]- لعيساني بلال،**الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3 ،2014، ص99.

[2] - Green, D,etal**.,'What Role Does Prejudice Play in Ethnic Conflict ?** , Annual Review of Political Science, 6:2003,p . 521.

[3]-Philip Q.Yang, op.cit, p .44.

وفي ما يتعلق بموقف البنائية من التفسيرات التي قدمتها المقاربات الأخرى،اتجهت البنائية إلى انتقاد المقاربة الأولية التي أسهبت في تركيزها على مشاعر الكراهية والضغينة المتجذرة في الذاكرة الجماعية للأفراد، فحسب البنائية لا تعتبر الإثنية معطى مسبق وإنما عبارة عن تطور لمسار بناء اجتماعي؛ وبالتالي فان دخول الجماعة الإثنية في نزاع مع جماعة أخرى يتوقف على القيم والمعتقدات التي تحكم وتفسر نظرة جماعة عرقية تجاه جماعة أخرى. كما توجهت البنائية بانتقاداتها للمقاربة الوسائلية التي صورت الجماعة الإثنية على أنها أدوات يتم توظيفها من طرف النخب والقادة إلى جانب أطراف خارجية لتحقيق المصالح الذاتية وأهملت دور الاعتبارات القيمية في تفسير دور النخب في التعبئة السياسية للإثنيات.

يعود موقف المقاربة البنائية من كلا المقاربتين إلى طبيعة التصور الذي تقدمه البنائية لعلاقة البنية والفاعل، فإذا كانت بنية النظام تتضمن عناصر مادية فإنها تتضمن بالمقابل عناصر قيمية وكذلك الشأن في ما يتعلق بسلوك الفواعل الذي لا تحكمه فقط اعتبارات المصلحة المادية وإنما تلعب القيم والصور الإدراكية دورا مهما في تفسير السلوك النزاعي والسلمي لعلاقة جماعة إثنية بجماعات أخرى فإذا كانت المقاربة الأولية تركز على عامل اللاعقلانية في تفسير سلوك الجماعات الإثنية، وفي المقابل تركز المقاربة الوسائلية على اعتبارات العقلانية نلاحظ المقاربة البنائية أنها اتخذت موقفا وسطا بين كلا المقاربتين ، فلم تلغ دور عوامل الانتماء العرقي للأقليات الإثنية ولم تقلل من شأن اعتبارات العقلانية في تفسير السلوك النزاعي لها .

ومن هنا ترفض البنائية فكرة الفصل التام بين العقلانية واللاعقلانية في سلوك الفواعل العرقية فلا وجود لسلوك مصلحي كلي ولا إثاري كلي. في هذا الإطار يرى Figueredo Weigast انه لا يمكن الفصل بين العقلانية واللاعقلانية ما دمنا عاجزين عن عزل صناع القرار عن مشاعر الخوف الانتماء والأحقاد[1]، ليتفق بذلك مع Bell الذي يرى –بدوره– بان الفصل بينهما يساهم في تشويه الظاهرة.[2]

ولا تنحصر القدرة التفسيرية للمقاربة البنائية للسلوك النزاعي للأقليات العرقية على المستوى الداخلي وإنما تمتد إلى تفسير دور الدول في تحريك الجماعات الإثنية ، لكنها على خلاف المقاربة الوسائلية، التي تقر بأن دوافع تحريك الدول للإثنيات تنحصر في المصالح الخالصة والمقاربة الأولية التي تدعي بأن

1- Horowitz DONALD, op.cit, p . 4.
2- ibid , p . 23.

تدخل الدول تحركه النزعة إلى نصرة الجماعة التي تتقاسم معها اعتبارات قيمية وحضارية ترى البنائية أن سلوك الدول غالبا ما تشترك في تحريكه كل من اعتبارات المصلحة التي تمتزج وتتأثر بالقيم الاجتماعية والحضارية للدولة .

كغيرها من المقاربات السالفة الذكر، لم تسلم المقاربة البنائية من الانتقاد، فبالرغم من أن إسهامها في إبراز مركزية البناء الاجتماعي في تشكيل الإثنية واستمرارها؛ وتسليطها الضوء على القوى البنيوية والتاريخية التي تخلق وتعزز الإثنية، إلا أنها لم تحسم في مسألة العامل المحوري المفسر لانفجار النزاعات الإثنية. مثل المقاربة الأولية لم تول البنائية إلا القليل من الاهتمام لدور المصالح السياسية والاقتصادية في عملية بناء الإثنية.[1]

المطلب الرابع: مقاربة الواقعية الإثنية

تعتبر الأحداث التاريخية التي امتدت من الحرب العالمية الثانية إلى غاية دخول العالم في صراع إيديولوجي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي موضوعات ساهمت في ازدهار وهيمنة المنظور الواقعي على مستوى عملية فهم وتفسير تلك التفاعلات الدولية ؛ فقد كانت موضوعات الصراع والتنافس تتصدر أجندة العلاقات الدولية وكانت الدول هي الفواعل الأساسية المؤثرة على مسرح الأحداث الدولية غير أن التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الصراع الإيديولوجي قد شكلت تحديا حقيقيا للنظرية الواقعية كأبرز إطار نظري مفسر للنزاعات الدولية. وهذا ما دفع بعض المفكرين إلى دعوة الواقعية للتكيف مع المعايير الجديدة(تضاعف عدد الفواعل وتحول أشكال التهديد مثلا تتطلب إحداث عملية تكيف نظري). وفي هذا السياق، ذهب Mohammed Ayoob إلى حد مطالبة الواقعية بإدخال إصلاحات لتجاوز الإطار الدولاتي ودراسة ما يحدث داخل الدولة[2] .

من هنا، جاءت محاولات.Barry R. Posen الذي يعتبر من بين المساهمين في تطوير الإطار النظري المفسر للنزاعات الإثنية، وهذا ما يتجلى من خلال دراسته الموسومة « The Security Dilemma and Ethnic Conflict »أين حاول من خلالها إسقاط المعضلة الأمنية في إطارها الكلاسيكي على النزاعات الإثنية داخل الدول من خلال دراسة النزاع في يوغوسلافيا سابقا .

[1] - Philip Q .Yang, op.cit, p . 46.
[2] -Christian Geiser,op.Cit,p . 27.

وقبل الحديث عن المعضلة الأمنية كمتغير أساسي في تفسير النزاعات الإثنية، لابد من الحديث عن مفهوم الفوضى الذي يعتبر السبب المباشر في ظهور ما يعرف بالمعضلة الأمنية إذ تشير حالة الفوضى إلى عجز الحكومة المركزية عن ضبط النظام العام وتوفير الأمن لكافة أطياف المجتمع كما تتميز الدول التي تنتشر فيها الفوضى بغياب دور المؤسسات والقانون والاهم من ذلك أن السلطة السياسية فيها تفقد شرعيتها مما يؤدي إلى لجوء الجماعات المختلفة إلى اطر ووسائل أخرى تحقق لها أمنها وحاجياتها المختلفة . وقد يكون الدخول في صراع مع الجماعة المحتكرة للسلطة إحدى هذه الخيارات. أما عن التأثيرات التي تفرزها الفوضى فقد ذهبLake إلى القول بأن الفوضى تؤدي إلى انفجار البنية الاجتماعية وهذا ناتج عن غياب إرادة الدولة من فرض النظام، وعدم قدرتها على القيام بدور الوسيط بين الجماعات المتنازعة وحمايتها، مما يؤدي إلى زيادة مخاوف الجماعات الأخرى على أمنها وتلجأ بذلك إلى العنف من خلال إعداد نفسي لمواجهة الجماعات الأخرى.

وفي سياق حديثه عن النزاع الإثني،جادل posen بأن معضلة الأمن يمكن أن تحدث داخل الدول عندما تكون الأوضاع مماثلة للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي .كما افترض posen بأن انهيار الدول متعددة الإثنيات يمكن النظر إليها باعتبارها فوضى ناشئة طالما لا توجد حكومة مركزية فعلية وفي مثل هذه الأوضاع تتجه العديد من الجماعات الإثنية داخل الدولة لضمان أمنها الخاص وإصدار أحكام مسبقة على التصورات والنوايا السيئة للجماعات الإثنية الأخرى .[1]

وفي مثل هذه الوضعيات، تصبح مشاعر الخوف وحالة الريب وعدم الثقة للجماعات الإثنية من بعضها البعض تشكل مصدر تهديد دائم لها. وتلجأ الإثنيات إلى اتخاذ احتياطات دفاعية فتزيد من درجة تسلحها وبالتالي يصبح هذا السلوك أو الفعل مصدرا لردود أفعال من جماعات إثنية أخرى، وهنا يحدث ما يسمى بالتهديد المتبادل بين الإثنيات، وبذلك تكون النزاعات الإثنية نتيجة للمعضلة الأمنية أو كما يسميها Posen بالمعضلة الأمنية الإثنية الداخلية.[2]

وهذا ما يقدم تصورا واضحا حول أهمية نظم الإدراك التي تحدث عنها R Jervis في تفسير ردود الأفعال و سلوكات الأفراد والجماعات . ولعل تصور الأخر كتهديد والخوف من هجومه سيؤدي إلى الإدراك بان رفاهية ومصلحة الجماعة لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الآخرين. وانطلاقا من هنا تدخل

[1]-Steffie van Kuppevelt,**The Insecurity of the Security Dilemma** 10 .in : https://openaccess.leidenuniv.nl
[2]- Barry Posen, **"the security dilemma and ethnic conflict"**,survival, vol25,n1 spring 1993 ,p.p . 27-45 .

الجماعات في سباق تنافسي حيث كل جماعة تريد الحصول على موارد السلطة في الدولة ويؤدي هذا التنافس إلى هجومات وقائية. وفي هذا الإطار تقوم الجماعة الإثنية برفع قدراتها العسكرية والتقليل من قدرات الطرف الآخر أو الجماعة الأخرى.[1]

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الواقعية الإثنية قدمت تفسيرا للنزاعات الإثنية انطلاقا من واقع الفوضى التي انتشرت في بعض مناطق العالم، حيث أصبحت وظائف توفير الأمن و الاستقرار التي تعتبر من الوظائف الرئيسية للدولة الوطنية غائبة وهذا ما أدى إلى انتشار الفوضى داخل الدول التي انتقلت إلى مراحل أكثر تقدما من الفشل مما أفرز انتشار الخوف لدى الجماعات الإثنية من مصادر التهديد ، التي قد تصدر عن جماعات أخرى ، وهذا ما يؤدي إلى إفراز ما يعرف بالمعضلة الأمنية التي تعتبر كمحصلة لانعدام الثقة و النوايا السيئة التي تبديها الجماعات العرقية تجاه بعضها البعض. فكل سلوك من قبل جماعة لتعزيز أمنها يفسر من قبل جماعة أخرى على انه سلوك موجه ضدها وهذا ما يفرز تباعا أفعال وردود أفعال متتالية قد تصل إلى مستوى دخول الجماعات في حرب ضد بعضها البعض .

بالرغم من محاولة الواقعية الإثنية تفسير أسباب النزاعات الإثنية ، والتي استندت في ذلك على المفاهيم والمفاتيح الأساسية المعتمدة في تفسير الواقعية الكلاسيكية للنزاعات الدولية ، إلا أن مسألة تطبيق مفاهيم الفوضى والمعضلة الأمنية على التفاعلات، التي تقع على المستوى الداخلي بين الجماعات العرقية المختلفة قد تصادفها عدة صعوبات وهذا ما يجعل التفسير الذي قدمته الواقعية الإثنية يتعرض لجملة من الانتقادات نوجزها في :

إذا كانت الفوضى هي القانون والنظام هو الاستثناء على مستوى العلاقات الدولية ، فإن هذا الأمر لا يمكن الأخذ به عند دراسة التفاعلات الحاصلة على مستوى الدولة الوطنية ، فبالرغم من تعرضها لازمات داخلية إلا أنه أمر طبيعي خاصة عندما يتعلق الشأن بالدولة الوطنية في إفريقيا باعتبارها حديثة النشأة، وبالتالي فإن الفوضى ، التي تقع على المستوى الداخلي تعتبر حدث عابر ومرحلي .

من جهة أخرى، إذا كانت معضلة الأمن ناجمة عن غياب عامل الاتصال بين أطراف النزاع (معضلة السجينين) ما يجعل من إمكانية التعاون غير محتملة على مستوى العلاقات الدولية ، فإن الأمر لا ينطبق

[1]- Christian Geiser, op.cit, p.32.

على العلاقات، التي تجمع العرقيات المختلفة بالأنظمة السياسية ، بالنظر إلى توفر عدة آليات على مستوى الدولة تنظم العلاقات بين الجماعات الإثنية المختلفة وبينها وبين الحكومة المركزية ، وبالتالي ، فإن المفاتيح المعتمدة من طرف الواقعية الإثنية تم المبالغة في إمكانية مساهمتها في فهم وتفسير النزاعات الإثنية.

المبحث الثاني: نظريات تفسير دور القوى الإقليمية والدولية

قد يبدو من الوهلة الأولى أن المقاربات التي تم التطرق إليها في إطار تفسير النزاع الإثني(المقاربة الوسائلية و البنائية بالأساس) تملك قدرة تفسيرية لا يستهان بها لدور القوى الإقليمية والدولية ، مع ذلك فإنها لا تقدم تفسيرا شاملا لدور الفواعل المختلفة المؤثرة في النزاع الترقي في مالي؛ وهذا راجع إلى طابعها الجزئي في عملية تفسير دور الأطراف الخارجية الذي اختزلته في قيامها بعملية التأثير عبر مدخل الأقليات، ولأن عمليات التأثير التي تمارسها القوى الإقليمية والدولية في القضية الترقية تتجاوز هذا المستوى الجزئي إلى الارتكاز على الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية ، كان لجوءنا إلى كل من نظرية الدور والنظرية الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة باعتبارها خطوة حاسمة لفهم سياسات الفواعل المختلفة تجاه القضية الترقية .

المطلب الأول: نظرية الدور

قبل الخوض في مضامين هذه النظرية لابد من التأكيد على حقيقة مفادها أن قيام القوى الإقليمية في الاضطلاع بأداء أدوار تأثيرية على القضية الترقية في مالي يمر ليس فقط على عناصر القوة التي تتوفر عليها، وإنما أيضا عبر الاعتراف والإقرار الذي تجسده مواقف الأطراف المختلفة الداخلية (أطراف النزاع) والإقليمية والدولية.

على نطاق واسع، تعتبر مقاربة الدور إطارا نظريا مكرسا لدراسة سلوك الدولة باستعمال مفهوم الدور في حقل السياسة الخارجية، يتصور صانع القرار بان دولته ينبغي عليها انجاز جملة من الواجبات والمهام و الالتزامات على مستوى النظام الدولي أو على مستوى الأنظمة الإقليمية التابعة ووفقا لأنصار مقاربة الدور، تعرف هذه المهام والواجبات والالتزامات في حقل السياسة الخارجية باعتبارها دور[1].

[1]- Sekhri Sofiane, **The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries** , African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), p p. 423-432, October, 2009.

وتهتمّ هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياسية"، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدوليّ، وتوجّهها صور متشكّلة في ذهنيّة النخب وصنّاع القرار. كما أنّ تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحدّدات الموجّهة لهذه النخب، وعلى رأسها، العوامل التالية: (هويّة هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها، وخصائصها القوميّة من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجيّ)، لأنّ الدور هو بالأساس:

"**موقف واتجاه سياسيّ، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحدّدات الأساسيّة: هويّة المجتمع ووضعه السياسي والاجتماعيّ، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسيّ للمجتمع والدولة**"[1].

من هنا يمكن القول أن الدور هو إحدى مكونات السياسية الخارجية الذي ينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية.

للإشارة فقد انبثقت عن نظرية الدور نظرية أخرى وهي امتداد لها تسمى " نظرية الدور البنيوية" حيث تجمع بين نظريتي الدور والنظرية البنيوية، وتركز على دراسة البناء الاجتماعي للدولة، ودور القيم في تشكيل أدوار الدول ومواقفها اتجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية[2].

النماذج المختلفة لأدوار السياسة الخارجية

تتعدد أنماط ونماذج الأدوار التي تضطلع بها الدول في سلوكاتها الخارجية تباعا لقدرات الدولة وإمكانياتها والأهداف التي تسعى لبلوغها، وبالتالي فان النموذج الذي ينطبق على دولة معينة قد لا ينطبق على دول أخرى، وقد تجد الدولة نفسها ممثلة في نموذجين أو أكثر، وقد لا تجد نفسها ممثلة في أي من هذه

[1] - Steven J.Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making** ,USA, Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999, pp.01-25.

[2] - Christian Reus-Smit,"Constructivism,"in Scott Burchill et al (Eds), **Theories of International Relations** ,New York , Palgrave, 2nd.Ed, 2001, p.210.

النماذج إذا كان دورها محدودا أو منعدما في البيئة التي تتواجد فيها وترتبط هذه الأدوار بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .

ويمكن اختزال هذه النماذج في التالي:

1- الزعيم الإقليمي

2- حامي العقيدة أو المدافع عن العقيدة

3- المستقل النشيط

4- المساعد على التنمية

تعتبر نظرية الدور من بين الإضافات التي ساهمت في إثراء حقل السياسة الخارجية من خلال تقديمها مفهوم جديد لتفسير سلوك الدولة تجاه البيئة الدولية و بالرغم من ذلك ، لم تسلم من النقد الذي انحصر بشكل كبير في تركيزها الكبير على دور الاعتبارات الداخلية في تمكين الدولة من أداء دور أو أكثر في محيطها الإقليمي والدولي ، وقد يكون هذا الأمر متاحا للقوى المهيمنة على النظام الدولي إلا انه لا ينطبق على حالة دول الجنوب التي تؤثر في قدرتها على القيام بأدوار محددة اعتبارات البيئة الإقليمية والدولية بشكل أكبر .

المطلب الثاني: النظرية الواقعية الكلاسيكية

على خلاف نظرية الدور التي ركزت بشكل كبير على الاعتبارات الداخلية في تفسير قيام دولة ما بأداء ادوار معينة على المستويات الإقليمية والدولية، اهتمت النظرية الواقعية بشكل كبير على فكرة الفوضى الدولية التي تدفع الدول إلى الاعتماد على النفس والدخول في تنافس وصراع مع الدول الأخرى

تقدم النظرية الواقعية منطلقات فكرية تساهم في إتاحة إطار تحليلي وتفسيري لسلوك الفواعل المختلفة تجاه القضية الترقية ، وهذا مرتبط بشكل اكبر بارتكازها على الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية ، وهذا ما يساعدنا على فهم سياسة تلك الدول التي تتعامل مع القضية الترقية من خلال علاقاتها بدولة مالي أو دول الجوار المؤثرة في القضية الترقية، إضافة إلى تركيزها على هيمنة قضايا الأمن القومي وأولوية الأداة العسكرية في حماية ودعم الأمن القومي .

تبلورت الواقعية كنظرية تفسيرية في العلاقات الدولية إبان فترة الحرب الباردة ، وجاءت كرد فعل على إخفاقات المدرسة المثالية التي سادت فترة ما بين الحربين ، ويعتبر هانس مورغانتو بمثابة الأب الحقيقي للواقعية ، واليه يعزى إدخال الواقعية كمقترب لدراسة أكاديمية لحقل العلاقات الدولية ، وقد كان كتابه الموسوم ب "السياسة بين الأمم" (1948) كأبرز مساهمة في تطوير البناء الفكري للنظرية الواقعية بالإضافة إلى مورغانتو يعد ادوارد هاليت كار هو الأخر من ابرز المساهمين في تطوير النظرية الواقعية وهذا ما يتجلى من خلال كتابه الموسوم "أزمة العشرين سنة 1919-1939 " بالإضافة إلى كل من مورغانتو وكار هناك عدة أسماء ساهمت في تطوير البناء الفكري للواقعية ومن روادها نذكر :Reinhold Niebuhr ,Nicholas Spykman Arnold Wolfers

مبادئ الواقعية الكلاسيكية:

واقعية هانس مورغانتو ترتكز على تركيبة من 06 مبادئ أساسية يحددها كما يلي[1]:

– العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، من خلال الأضرار والنوايا الموجودة في هذه الطبيعة البشرية، وبناء السياسة العامة يجب أن يتم على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.

– أن فكرة المصلحة الوطنية National Interest هي الموجه الرئيسي للواقعية السياسية، فالقائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة الوطنية المعرفة في إطار القوة.

– المصلحة تشبه القوة في كونها غاية مشروعة بشكل عام، رغم أن معناها الدقيق يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول بضمان بقائها تسعى لتحقيق أهداف أخرى.

– بالرغم من إدراك الواقعية للأهمية الأخلاقية للعمل السياسي فإنها تدرك في الوقت ذاته للتوتر غير المرغوب بين القيادة الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح هذا الأخير يقتضي تنقية سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية ومعيار الحكم على سياسة معينة هي نتائجها السياسية (الغاية تبرر الوسيلة)

1- جيمس دورتي ، روبرت بغالزتغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع ، ص ص68، 71.

– السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته وتحليله يجب أن يتم باعتباره كيان قائم بذاته دون أن يتم إخضاعه لأي حقل أخر من الاهتمامات الإنسانية بمعنى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة والحكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية .

أهم فرضيات الواقعية الكلاسيكية :

يفترض دعاة الواقعية الكلاسيكية وجود عوامل عديدة يمكن من خلالها فهم دوافع ومحصلات السلوك الدولي:

– الدول هي الفاعل الأساسي والاهم في العلاقات الدولية

– الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ

– الدولة فاعل عقلاني بالأساس

الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية

وينظر أنصار الواقعية عادة إلى القضايا العسكرية و الأمنية و الاسراتيجية، باعتبارها قضايا السياسة العليا ، بينما يرون القضايا الاقتصادية و الاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية والأقل أهمية .[1]

– القوة محدد رئيسي للسلوك الدولي ، وعامل حاسم في السلوك الإنساني ، وهي حسب ارنولد وولفرز "القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد " ومن وجهة نظر مورغنتو السياسة الدولية تأخذ 03 أشكال[2] :

–زيادة القوة : بإتباع سياسة توسعية

– الحفاظ على القوة : من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن

– إظهار القوة: بإتباع سياسة عرض القوة

[1]-Paul R.Viotti and Mark V Kauppi, International **Relations Theory: Realism , Pluralism , Globalism**, New York, Macmillan, 1987, pp.6,7.

[2] - Hans Morgenthau, politics **among Nations**, New- York, Alfredlknopf, 4th ed, 1967,p . 36.

– المصلحة الوطنية هي دوما على رأس أجندة صانع القرار، وتحمل معنى البقاء والاستقلالية في مفهومها الأدنى،من جهة ثانية، يرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم ويرون أن الدول – في الغالب–تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها الى الحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا مهما في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين .

لقد تعرضت وجهات النظر هذه لموجة من الانتقادات، انصبت في غالبيتها حول غموض المفاهيم المحورية التي جاءت بها ، مثل مفهوم القوة ، المصلحة الوطنية ، فصل السياسة الداخلية عن الخارجية إضافة إلى الثورة السلوكية التي تمحورت حول مناهج التحليل وغيرها من الانتقادات التي مهدت جميعها لخروج الواقعية من الصفة التقليدية إلى الصفة الجديدة .

المطلب الثالث: الواقعية الجديدة Neorealism

تساهم الواقعية الجديدة أو كما تعرف بالبنيوية لتركيزها على بنية النظام الدولي وتوزيع عناصر القوة فيها كمحددات تؤثر على السياسات الخارجية للدول تجاه محيطها الإقليمي والدولي، كما أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تجعل من السياسات الخارجية للدول أكثر تشابها وهذا ما سيساعدنا في تفسير تشابه سياسات الفواعل الإقليمية والدولية تجاه القضية الترقية .

يعتبر Kenneth Waltz رائد الواقعية الجديدة،حيث سعى والتز من خلاله كتاب « theory of international politics » إلى إتاحة تفسير علمي للنظام السياسي الدولي. وقد انطلق في قيامه بهذه العملية ببعض العناصر التي ركزت عليها الواقعية الكلاسيكية كنقاط انطلاق ، منها تواجد دول مستقلة تعمل في إطار نظام الفوضى الدولية ، لكنه انطلق من خلال هذا التقليد دون إعطاء أي اعتبار للطبيعة البشرية وتجاهل أخلاقيات رجل الدولة . لقد كانت مقاربة والتز التفسيرية أكثر تأثرا بنماذج الاقتصاد .[1]

من جهة أخرى، اتجه والتز إلى تقبل الانتقادات التي كان وراءها السلوكيين الذين اعترفوا بغياب الصرامة العلمية لواقعية مورغانتو وارون الكلاسيكية . وهذا ما دفعه إلى الأخذ من العلوم الاجتماعية

[1]-Robert Jackson , Georg Sorensen , **introduction to International Relations : theories and approaches** , fifth edition, OXFORD UNIVERSITY PRESS,UNITED KINGDOM,2013,p . 79 .

الأخرى ذات الشهرة في ما يتعلق بدقتها العلمية وهي علم الاقتصاد ونموذج السوق لتطبيقه على السياسة الدولية .[1]

فحسب والتز ، فان البنية الفوضوية للنظام الدولي تجعل كل وحدات النظام ، الدول ، وظيفيا غير مختلفة "الدول التي تشكل وحدات الأنظمة السياسية الدولية غير مختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها " وأكثر دقة ، كل دولة ، وبفعل الفوضى، مجبرة على ضمان أمنها قبل السعي إلى تحقيق أهداف أخرى"، "في إطار الفوضى، الأمن هو الهدف الأول، فليس إلا بضمان تأمينه ، يمكن للدولة البحث على إرضاء أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح والقوة، الهدف الذي يشجع النظام الدول على متابعته والسعي إليه هو الأمن زيادة على ذلك، كل دولة لا يمكنها الاعتماد إلا على نفسها (العون الذاتي) لضمان أمنها .[2]

افتراضات الواقعية الجديدة:

1- الميزة التنظيمية للنظام الدولي هي الفوضوية وليست التسلسلية ، وغياب سلطة مركزية يؤدي إلى نسق من الاعتماد على الذات ، تتنافس فيه الدول من اجل الأمن والبقاء من خلال القوة العسكرية بصرف النظر عما إذا كانت الدول تريد ذلك أم لا .

2- الميزة الوظيفية للنظام الفوضوي هي تلك المتعلقة باعتبار أن كل دولة وحدة منفصلة و مستقلة ملزمة بتحقيق مصالحها اعتمادا على ذاتها لأنه لا وجود لطرف أخر يمكن الاتكال عليه ، ومن هنا كل الوظائف الهامة تجد الدولة نفسها مجبرة على تحقيقها اعتمادا على ذاتها .

3- توزيع القدرات غير متساوي ومتقلب، محددا بذلك القوة النسبية للدول، ويمكن من خلاله التنبؤ بالتغيرات في سلوك توازن القوى.

ما عجزت النظريات التقليدية عن تفسيره حسب والتز هو لماذا تتصرف الدول وفقا لطرق جد متشابهة مع أن نظمها السياسية مختلفة ، هذه المشكلة تجد الواقعية الجديدة حلها من خلال افتراض أن العوائق النسقية systemic constraints تقع في علاقة وسطية بين الدول وسلوك سياستها

[1] - Dario Battistella , **theories des relations internationales** ,3 Edition ,Paris , Press de Sciences Po ,2009, p . 142.
2- idem

الخارجية ، حيث تهدف الواقعية الجديدة لتوضيح كيف أن هذه القوة النظمية هي المسؤولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسة الخارجية .[1]

من خلال العرض التحليلي السابق لنظريات الدور والواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة يبدو أنها تشكل مجتمعة تصور متكامل لتفسير سياسات القوى المختلفة الإقليمية والدولية تجاه القضية الترقية فإذا كانت نظرية الدور تركز على الاعتبارات الداخلية المؤثرة في سلوك الدولة ضمن فضائها الإقليمي والدولي ، إلا أنها تبقى تعاني من قصور ساهمت كل من النظرية الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة في تغطيته من خلال إعطاء أهمية أكبر لتأثير بنية النظام الدولي الذي يجعل من السياسات الخارجية للدول أكثر تشابها بالرغم من اختلاف أنظمتها السياسية وأوضاعها الاقتصادية، وفي حالة دور القوى المؤثرة في القضية الترقية في مالي تلتقي سياسات هذه القوى وتتشابه في هدفها النهائي القائم على فكرة تحقيق المصلحة الوطنية بغض النظر عن مصالح الأطراف الأخرى وهذا ما سيتضح في الفصل الثالث .

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لإدارة النزاع الترقي في مالي

نحاول في هذا المبحث الإحاطة بالإطار المفاهيمي لعملية تفاعل القوى الإقليمية والدولية مع القضية الترقية، وقبل الخوض في هذا الشأن، نقوم بتقديم تصور شامل حول مفهوم عملية إدارة النزاع وعلاقتها بالمفاهيم المشابه لها .

المطلب الأول: تعريف إدارة النزاع وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

1-إدارة النزاع:(Conflict management)

في ابسط معانيها، تشير عملية إدارة النزاع إلى تلك المجهودات المبذولة من تدخل طرف ثالث بهدف منع تفاقم النزاع.ويترتب عن هذه النقطة أن إدارة النزاع كمقاربة تفترض بأن بعض النزاعات حدثت بالفعل أو أنها مستمرة الحدوث. كما تفترض عملية إدارة النزاع أيضا القول بان النزاع يمكن بطريقة أو بأخرى احتواءه، مراقبته، وحتى من الممكن إنهاءه. وبالنظر إلى كل افتراض على ضوء الأخر يبدو بان إدارة النزاع هي على قدم المساواة عملية واقعية وتفاؤلية، براغماتية ورغبوية[2] .

[1]-Andrew Linklater**, « Neo realism in theory and Practice ».** in Ken Booth and Steve Smith , International Relations Theory Today(Cambridge:University press,2nd ed,1997) ,p . 242 .

[2]-Michael J. Butler, **International Conflict Management** , Taylor & Francis e-Library, New York,2009,p .1 .

أماBERKOVITH وBEGAN فيعرفان إدارة النزاع على أنها "المساعي التي تباشرها الأطراف المعنية ذاتها أو أطراف ثالثة لتقليص مستويات العداء وإقرار نوع من النظام في العلاقات بين المتنازعين والإدارة الناجحة للنزاع هي تلك التي تقود إلى حل كلي للقضايا محل الخلاف بما ينجر عنه تغيير في المواقف والسلوكات ، أو على الأقل التوصل إلى تسوية مقبولة أو وقف إطلاق النار[1].

أما FRED TANNER فيقدم تعريفا مفاده أن "إدارة النزاع تعني احتواءه دون حله[2] "

من خلال التعريفين السابقين لمفهوم إدارة النزاع يبدو واضحا أن معظم المفكرين يأخذون بالجانب الايجابي لعملية إدارة النزاع وفق ما يعرف بـ "**الإدارة نحو التهدئة**"؛ والتي تعني السعي نحو ضبط النزاع وتوجيهه نحو التهدئة. على الرغم من أن هناك نوعين آخرين لـ " إدارة النزاع" هما:

الإدارة نحو التصعيد: ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الإدارة في حالات النزاعات الوظيفية التي تسعى الأطراف المتدخلة أو الأصلية فيها إلى عدم حل النزاع، وإنما تصعيده لخدمة مصالح وأهداف معينة لا يمكن تحصيلها إلا بتصعيد النزاع.

الإدارة نحو الحفاظ على الوضع القائم:في هذه الحالة يسعى أطراف النزاع في غالب الأحيان إلى مساومة وابتزاز أطراف النزاع أو أطراف لها مصالح في بيئة النزاع من اجل مكاسب معينة ، أو السعي إلى تجميد النزاع للحيلولة دون انتشاره إلى مجالات قد تهدد مصالح الأطراف المتدخلة ذاتها[3] .

2-تسوية النزاع(Conflict Settelment)

يشير مصطلح "التسوية" إلى "التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع حول موضوع النزاع استنادا إلى مصالح مشتركة، ويعكس هذا الاتفاق غالبا ميزان القوى ميدانيا، ولا تعكس التسوية بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف المتنازعة، كما أنها في أحيان كثيرة لا تعكس المصالح بعيدة المدى للطرف الضعيف"*

[1]-ian Taylor "Conflict in Central Africa : Clandestine Networks and Regional/Global Configuration",Review of African political Economy (ROAAPE),N°95,p 55.

[2]-Niklas Swans Trom Weissman, Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management , Central Asia Cocaus Institute , Sweeden, 2005 ,p . 24.

[3]- لعيساني بلال،**مرجع سابق**، ص 31 .

*هذه الخاصية هي نقطة الاختلاف الأساسية بين التسوية والحل، فإذا كان الحل يستهدف إنهاء النزاع والقضاء على مسبباته وإعطاء الحق لأهله ، فإن التسوية تستهدف في الغالب تجميد النزاع فقط من خلال الوصول إلى اتفاق تراضي.

كما يعرفها براد سبلانجر BRAD SPLANGER بأنها " اتفاق تراضي مشترك بين أطراف النزاع، وهي عملية تهدف إلى وضع حد للنزاع دون البحث في أسبابه الرئيسية واستئصالها، مما يؤدي إلى عودة ظهور النزاع من جديد "[1]

3- **حل النزاع:(Conflict Resolution)** هو وضعية أين تدخل الأطراف المتصارعة في معاهدة تحل السبب المركزي الذي أدى إلى عدم توافق مواقفهم ، يتم من خلالها تقبل كل طرف للطرف الأخر بحقه في الاستمرارية كطرف والتوقف عن كل أعمال العنف ضد الطرف الأخر . وهذا يعني، بالطبع، بان حل النزاع هو شيء يأتي بالضرورة عقب حدوث النزاع.[2]

من خلال التطرق إلى مفاهيم إدارة وتسوية وحل النزاع، يتضح بأن هناك تقاربا في بعض الدلالات المفاهيمية لكل من إدارة وتسوية النزاع. ويمكن لنا توضيح الفروقات بين كل من إدارة وتسوية النزاع كما يلي:

الشكل رقم (1) : المقارنة بين تسوية وإدارة النزاع

معايير المقارنة / التعامل مع النزاع	النظر الى النزاع	مدى النزاع	أطراف النزاع	الهدف
تسوية النزاع	النزاع أمر سيء	النزاع عملية قصيرة المدى	هناك امكانية لعودتهم الى النزاع من جديد	معالجة اعراض النزاع وليس مسبباته
إدارة النزاع	النزاع ليس دائما أمر سيء	النزاع عملية بعيدة المدى	يمكن توجيههم أو إقناعهم أو التحكم فيهم	الحد من خطر تفجر النزاع

المرجع: لعيساني بلال، **مرجع سابق**، ص 32.

[1]-BRAD Splanger,**"settlement Resolution , Management and transformation : An explanation of term",**From : WWW.Beyondintrability.org/n/meaningresolution.jys

[2]- Peter Wallensteen,**Understanding Conflict Resolution War, Peace and the Global System** , SAGE Publications, London,2002,p . 8.

4-احتواء النزاع : CONFLICT CONTAINMENT

يعرفه ميال وودهاوس ورامسبوثام على انه يتضمن حفظ السلام ومنع انتشار وامتداد النزاع جغرافيا والتخفيف من شدته وإنهائه كاحتمال أخير[1] .

يتضمن احتواء النزاع التسليم بالطابع الديناميكي للنزاع وقدرته على التطور والانتشار وخطورة ذلك على الأطراف المجاورين لبيئة النزاع؛ فالاحتواء يقوم أساسا على فكرة منع الانتشار من حيث المجال الجغرافي والأطراف، وفي غالب الأحيان قد يكون مرحلة تمهيدية لتسويته أو حله. فالاحتواء ادن، يسبق عملية التسوية دون أن يؤشر بالضرورة إلى قرب التوصل إلى إيجاد حل له .

5- تحويل النزاع: TRANSFORMATION OF CONFLICT

يتضمن إحداث تحويلات جذرية وعميقة في المؤسسات والخطابات المولدة للعنف، مثلما هو الحال لدى أطراف النزاع وعلاقاتهم، فهو يقتضى و يتضمن "**إعادة بناء السلام**"[2]

لا يعني مفهوم تحويل النزاع السيطرة عليه فقط، بل يتعدى ذلك إلى إدراك النزاع والتعامل مع طبيعته؛ فالنزاع وفق مقاربة التحويل حالة طبيعية وجب التعامل معها لا الهروب منها؛ أي تحويل الحوادث والعلاقات التي تسبب بداية النزاع. وهكذا فإن علاقة السبب والنتيجة تمارس تأثيرها في اتجاهين فمن العلاقات إلى النزاع، ومن النزاع إلى العلاقات.

علاوة على ذلك؛ فإن مقاربة تحويل النزاع توحي بأن ترك النزاع لوحده يمكن أن يؤدي إلى نتائج مدمرة كما يتضمن كذلك تغيير الطريقة التي يجري التعبير بها عن النزاع؛ فقد يجري التعبير عنه بطريقة تنافسية أو عدوانية أو عنيفة ، بينما هناك إمكانية للتعبير عنه عبر الترويج لموقف بأسلوب غير عنفي أو عبر المصالحة أو مسعى التعاون .

المطلب الثاني : آليات وطرق إدارة النزاعات الإثنية

حاول مجموعة من الباحثين اقتراح مجموعة من الآليات لإدارة النزاعات الإثنية و تتمثل أهمّ هذه الآليات فيما يلي:

آلية الحوار :(Dialogue) حسب هال سوند رز(Haal Sondress) تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق

[1]- لعيساني بلال، **مرجع سابق** ، ص 33 .
[2]- **نفس المرجع**، ص 33 .

شيوعا لإدارة النزاعات، فالحوار " عملية تفاعل حقيقي ينصت خلالها البشر إلى بعضهم البعض بعمق ليتغيروا ويتعايشوا "[1].

فقد أثبت جديته في كثير من النزاعات الإثنية ، ففي رواندا مثلا أسس مشروع إنتربيس الحواري الذي جرى إطلاقه في عام 2002م، و نجح بشكل كبير في تقريب وجهات النظر بين المجموعات الإثنية والحكومة، والتخفيف من حدة النزاع شرط ألاّ يكون هناك إرهاق للحوار.

الدولة الاتحادية: يعتبر نموذج الدولة الاتحادية من أهمّ النماذج التّي أثبتت قدرتها في إدارة مشكلة التعدد والنزاع الإثنوهوياتي؛ فهو يفعل دور الولايات المحلية و الإدارة الإقليمية و يجعلها قادرة على تنظيم صفها و تقبل فكرة الاختلاف، مثلما هو الحال في الهند ونيجيريا وجنوب إفريقيا حيث أثبتت تجارب هذه الدول قدرة نموذج الدولة الاتحادية في التخفيف من حدة النزاع الإثنوهوياتي.[2]

آلية التفاوض:(Négociation) هو مسار أو عملية يتم من خلالها التوفيق بين مختلف المواقف المتضاربة عبر عملية اتصال من اجل الوصول إلى قرار مشترك . وتتضمن تقديم تنازلات متبادلة من اجل تحقيق المصالح المشتركة.[3]

ويذهب مايك بدلر M.Pedler الى ان اكثر تعاريف المفاوضات انتشارا هو الذي يشير الى ان التفاوض هو التباحث مع طرف اخر بهدف التراضي (compromise) او الاتفاق[4]Agreement

آلية الوساطة:(Mediation) تعرف الوساطة بشكل عام على أنّها تدخل الطرف الثالث (دولة منظمة، فرد ذو نفوذ...) في النزاع بين طرفين أو أكثر بحيث تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة والتوفيق بين مصالحها المتضاربة عبر المفاوضات، فهو يحاول فتح قنوات الاتصال بينها وتوفير الوسائل اللازمة للوصول إلى حل للنزاع .

آلية التدخل:(Intervention) حسب روغانRogan يعتبر التدخل من الآليات لإدارة النزاع وحله يحدث عند زيادة انتهاك حقوق الإنسان، و إشاعة الشعور بالإقصاء وإيقاظ المشاعر الانفصالية وبالتّالي يصبح التدخل هنا سيد الموقف شرط أنّ يكون الطرف المتدخل غير منحاز لطرف ما، مثل تدخل القوات المشتركة

---

[1]- جارش عادل و العيفاوي **جمال، النزاع الاثني** ،المركز العربي الديمقراطي. من الموقع :**http://democraticac.de/?p=2346**

[2]- **نفس المرجع.**

[3]- William Zartman, **Security and conflict management: Essays on theory and practice**, Taylor & Francis e-Library, New York,2007,p 2

[4]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،2005 ، ص 258 .

لمنظمة الإيكواس وفرنسا (AFISMA) في شمال مالي، وتعتبر آلية التدخل إحدى الآليات القسرية التّي عادة ما تستخدمها الدول الكبرى كذريعة للتدخل في الدول التّي تعاني من النزاعات من أجل مصالحها.[1]

[1]- جارش عادل و العيفاوي جمال، **نفس المرجع**.

خلاصة الفصل:

تختلف المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية، بين تلك التي تركز على عوامل الاختلاف الطبيعي(اللغة ، الدين ، الانتماء القبلي...) بين مختلف العرقيات ، وأخرى ترى في عوامل الاختلاف مجرد وسيلة يتم توظيفها من طرف عدة فواعل (داخلية، إقليمية ، دولية) لتحقيق مصالحها الخاصة سواء كانت اقتصادية ام سياسية . إذا كانت كلا المقاربتين السالف ذكرهما قد اتخذ كل منهما موقف مناقض للاتجاه المقابل، فإن البنائية قد حاولت جسر الفجوة بين المقاربة الأولية والوسائلية من خلال تأكيد أهمية الاعتبارات القيمية والمادية. أما الواقعية الإثنية فقد قدمت تصور تفسيري للنزاعات العرقية استنادا على مفاهيم الفوضى والمعضلة الأمنية للواقعية الكلاسيكية وتطبيقها على حالات الدول التي آلت إلى حالات الفشل والانهيار.

إذا كانت كل مقاربة فسرت النزاع الإثني من زاوية معينة، فإن ذلك لن يقدم تفسيرا متكاملا لأسباب حدوث هذا النمط من النزاعات، ومن هنا يمكن القول أنّ الفهم الشامل لأسباب حدوث النزاعات الإثنية يتطلب من الباحث العلمي عدم الاستهانة بالتفسير الذي تقدمه أي من المقاربات السالفة الذكر، فكل من هذه المقاربات تقدم جزء من حقيقة أسباب حدوث النزاع الإثني.

لا تقتصر القيمة التحليلية والتفسيرية للمقاربات للمقاربات السابق ذكرها على المستوى الداخلي وإنما تمتد إلى المستوى الإقليمي (من خلال ما يعرف بالدول القربى) والدولي، مع ذلك فإنها تبقى عاجزة عن تفسير شامل للآليات والسياسات المنتهجة من قبل الفواعل المؤثرة في النزاع الترقي في مالي، وهذا ما دفعنا إلى اللجوء إلى كل من نظرية الدور والواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة التي تقدم مجتمعة فهما شاملا لسلوكات الفواعل المؤثرة في القضية الترقية.

تعتبر عملية إدارة النزاعات الإثنية إحدى المحاولات الهادفة إلى التحكم في حركيات النزاع، من خلال منعه من الوصول إلى درجة من الخطورة، التي من شأنها أن تخرج عن مجال السيطرة وتؤثر على مصالح الأطراف المختلفة الإقليمية والدولية المعنية بإفرازات النزاع الإثني.وفي قيامها بهذه المهمة تلجأ إلى عدة آليات سلمية (الوساطة، التفاوض...) وأخرى قصريه كالتدخل العسكري، التي عادة ما تستخدمها الدول الكبرى كذريعة للتدخل من اجل حماية مصالحها.

الفصل الثانـي

الجذور التاريخية للنزاع الترقي في مالـي

تعتبر الدولة الوطنية في إفريقيا وريثة المشروع الاستعماري الذي عمد إلى تقسيم و تجزئة القارة الإفريقية وفق منطلقات واعتبارات إستراتيجية وجيو اقتصادية، دون الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الانثروبولوجية والتركيبة الاجتماعية للشعوب الإفريقية، وهذا ما خلف بؤر توتر ونزاعات داخلية تجلت معالمها الأولى بعيد استقلال الدول الإفريقية مباشرة، إلا أنها لم تحظ باهتمام دولي بالنظر إلى هيمنة الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي على أجندة العلاقات الدولية.

وقد بلغت أزمة الدولة الوطنية في إفريقيا درجة من الخطورة في ظل معطيات البيئة الدولية الجديدة ، أين فرضت جملة من المعطيات وجودها وتأثيرها على الدولة الوطنية من بينها (الحركات الانفصالية ، الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود) ، وقد شكلت هذه الظواهر مؤشرات فشل وتعثر مسار بناء الدولة الوطنية في إفريقيا ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى عدة دول افريقية أثبتت بفعل الأزمات التي تعرضت لها ، فشل نموذج الدولة –الأمة ذو الأصول الغربية على غرار دولة الصومال مع فرض جماعة حركة المجاهدين الشباب لدولة الأمر الواقع و عملية تفكيك وانقسام السودان و التأثير المتنامي لحركة بوكوحرام في نيجيريا و الحركات الترقية و الجماعات الإرهابية شمال مالي .

ومن هنا، سينصب اهتمامنا في هذا الفصل على دراسة الأزمة الداخلية التي تشهدها مالي والتي تعود بوادرها الأولى إلى فترة ما بعد الاستقلال . غير أنها لم تكن بذلك التأثير الذي يمكن أن يخرج عن سيطرة الحكومة المركزية في باماكو ويشكل تهديدا لاستمرار وبقاء الدولة وعلى مصالح الأطراف الإقليمية والدولية، إلا أن الأمر قد أخد منحى أكثر خطورة بعد ما تعززت درجة تأثير الحركات الترقية وقدرتها على الانتقال من مرحلة الوجود الكامن إلى مرحلة الوجود الفعلي، وقد كان لتمدد تنظيم القاعدة في منطقة الساحل و استقراره في منطقة شمال مالي دورا معتبرا في تدويل القضية الترقية .

وقبل الولوج في دراسة وتحليل الأزمة الداخلية في مالي ، لابد من تقديم عرض و وصف شامل للأقلية الترقية في مالي انطلاقا من أصولهم وتنظيمهم الاجتماعي و السياسي، ثم نستعرض بعد ذلك موقع الأقلية الترقية من عملية بناء الدولة الوطنية في مالي وكيف اثر ذلك على الوضع الأمني على المستوى الداخلي و الإقليمي والدولي .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للقضية الترقية في مالي

بهدف تقديم صورة واضحة وشاملة حول العنصر الترقي ، تطلب الأمر من الناحية المنهجية تقسيم هذا المبحث إلى مطالبين ، نقوم بادئ ذي بدأ بعرض التفسير اللغوي للتوارق وفي المقام الثاني نستعرض التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للتوارق .

المطلب الأول : التعريف بالتوارق

تختلف الاجتهادات اللغوية في تفسير معنى كلمة الطوارق ، بل و الأكثر من ذلك هو وجود اختلاف حول الصياغة اللغوية لها . فهناك من ذهب إلى تقديم التفسير التالي : اسم "الطوارق" يعني بلغتهم "كيل تماهق" ، ويسمون أنفسهم "اموهاج" ، أما اسم " الطوارق" الذي عرفوا به فقد جاء مع الفتح العربي الإسلامي لمنطقة المغرب وشمال إفريقيا ، وقيل بان الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية فسموا "التوارك" ، وقيل لأنهم تركوا المسيحية إلى الإسلام ، فسموا بهذا الاسم ، وقيل بان كلمة "طوارق" تنقسم إلى قسمين : "طوا" وتعني شعب ، و"رق" و تعني اسم مكان ، أو تسموا على اسم قبيلة تدعى "تاركة" .[1]

وفي ذات السياق، درج المهتمون بالطوارق على كتابة اسمهم بالطاء وكان الأولى أن يكتب بالتاء لأن اسمهم –حسب بعض الباحثين– مأخوذ من كلمة "تاركة" وهو واد في منطقة فزان بليبيا،والنسبة إليها "تاركي"، فالاسم مأخوذ من مكان بليبيا لا من اسم القائد المسلم طارق بن زياد . ويطلق عليهم أيضا في الكتابات الأوروبية "الرجال الزرق" نظرا لكثرة استعمالهم القماش الأزرق لباسا . ويفضل الطوارق أن يطلق عليهم اسم "ايماجغن" او "تماشق" وهما مرادفان لامازيغ ومعناها الرجال الأحرار .[2]

أما بالنسبة لتحديد الأصول التاريخية للأقلية الترقية في الساحل الإفريقي فقد تضاربت الآراء بشأن ذلك. فالمصادر التاريخية المصرية تؤكد أن التوارق من قبائل الليبو التي قدمت إلى مصر من الغرب (ليبيا حاليا) وتمكنوا من الاندماج في المجتمع المصري حتى توصلوا إلى السيطرة على الحكم بين 970 و730 قبل الميلاد.أما المصادر الفرنسية فتقدم تصورا غريبا من خلال ادعائها بأن جل القبائل الترقية تنحدر من امرأتين مسلمتين من بربر المغرب .غير أن الفرضية الأقرب إلى الصحة لتفسير أصل التوارق

1- احمد عبد الدايم محمد حسين ، **تاريخ القضية الازوادية وتطورها** ،مجلة دراسات افريقية ، العدد السادس عشر ، افريل 2013 ، ص ص 18، 19 .

2- سيدي احمد ولد احمد سالم ، **الطوارق او الرجال الزرق** . من الموقع :www.aljazeera.net . تم الاطلاع عليه بتاريخ 28-03-2015

هي التي قدمها ابن خلدون والتي ترى بأنهم عبارة عن جماعات أمازيغية دفعتها اعتبارات داخلية وخارجية إلى الهجرة نحو المناطق الداخلية والصحراوية بحثا عن مصادر الرزق أو هروبا من قمع وظلم مختلف حملات الغزو الخارجي.[1]

وإذا نظرنا إلى المظهر الذي يميز التوارق نجدهم يتميزون باستخدام اللثام، إذ غالبًا ما يضع التارقي لثامًا يبلغ طوله أحيانًا أربعة أو خمسة أمتار، يلازمه في التنقل والترحال وهو يلفه بإحكام على جميع وجهه فلا يظهر منه سوى العينان، ولا يرفعه حتى عند تناول الطعام، وغالبًا ما يكون اللثام من القماش الأزرق أو الأسود. وهذا اللثام هو لزاما على الرجال دون النساء ، ويشترك التوارق في وضع هذا اللثام مع بعض المجموعات الصحراوية مثل قبائل صنهاجة التي عرف أهلها بالملثمين، وقد تعددت تفاسير تمسكهم باللثام، ومنها الحياء الغالب على تلك الشعوب. وقد يكون هذا التقليد ناتجًا عن الظروف القاسية للبيئة الصحراوية التي يعيشون فيها، لكن له دلالات ثقافية أكبر[2].

تعبر اللغة عند التوارق عن مدى قدرتها على الصمود وسط الصراع الثقافي واللغوي في المنطقة على مر العصور، لهذا نجد اللغة التارقية المسماة "تماشاق" من أنقى اللهجات الامازيغية وقد كتبت بحروفها "التيفيناغ" حيث ما تزال توجد نقوش وكتابات بهذه الحروف في مغارات وجبال التاسيلي" Tessalitبالهقار بالجزائر ، ولهذا اعتبرت منظمة اليونيسكو جبال هذه المنطقة اكبر متحف في الهواء الطلق في العالم لما تزخر به من أثار تاريخية منقوشة بحروف تيفيناغ. ودأب التوارق منذ أواخر القرن 19 على كتابة تيفيناغ من اليمين إلى اليسار تقليدا لما هو معمول به في العربية ومازالوا يكتبون بلغتهم إلى الآن .[3]

أما الديانة فكل سكان الصحراء الكبرى مسلمون سنيون على المذهب المالكي على الرغم من المحاولات الفرنسية المركزة لتنصيرهم إبان حقبة الاستعمار[4].

1- بوقارة حسين ، **المسألة الاثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد** ، أشغال الملتقى الوطني بعنوان منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق ، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ، الاثنين 15 أكتوبر 2012 ، ص 61

2- د. علو أحمد ، **الطوارق** ، مجلة الجيش ، -العدد 324 | حزيران 2012 . من الموقع

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?31659:

3- بويبية نبيل ، **مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية : دراسة في طرق التوظيف** ، الملتقى الوطني الاول حول اشكالية الامننة في المغرب العربي ، جامعة جيجل ، قسم الحقوق ،2009 ، ص 2 .

4- **نفس المرجع** ، ص 2 .

وإذا نظرنا إلى توزيعهم الجغرافي ، فينتشر التوارق في خمسة دول إفريقية وهي – حسب أهميتهم العددية – النيجر، مالي،ليبيا، بوركينافاسو،الجزائر. وبحكم عدم استقرار أغلب القبائل الترقية في منطقة جغرافية محددة، فإن مسألة إعطاء إحصائيات دقيقة حول عدد التوارق تبقى معقدة للغاية. غير أن هذه الجماعات اتخذت منذ القديم من مقايضة المنتجات الصحراوية بالمنتجات الزراعية مع جماعات عرقية أخرى على ضفاف نهري النيجر والسنغال مصدر رزقها الأساسي. وهو ما يجعل النشاط الاقتصادي لهذه الأقلية يمتد إلى مساحة جغرافية واسعة جدا تتجاوز بكثير الحدود السياسية التي تطلبتها مسارات استقلال دول المنطقة. وهو ما يعني في حقيقة الأمر أن هذه الحدود تمثل واحد من الإجراءات التي تعيق حياة القبائل الترقية ، مما يرغم الحكومات الوطنية على إيجاد بدائل اقتصادية للنشاط التقليدي لهذه الأقليات .[1]

وتنقسم الأقليات الترقية إلى خمس كونفدراليات موزعة على الشكل التالي:[2]

- كونفدرالية كال أهقار وتضم توارق الجزائر المقيمين في منطقة جبال الهوقار الصحراوية
- كونفدرالية كال آجر التي ينتمي إليها توارق الجزائر حول مدينتي اليزي وجانت وبعض القبائل الترقية الليبية.
- كونفدرالية كال إير التي تشمل توارق شمال النيجر.
- كونفدرالية كال أدرار التي تضم جل القبائل الترقية في شمال مالي .
- كونفدرالية كال إيولمندن التي تنتمي إليها قبائل ترقية مختلطة بين النيجر ومالي .

[1]- بوقارة حسين ،**مرجع سابق** ، ص 61 .
[2]- **نفس المرجع** ، ص 62

الخريطة رقم 1 : توضح التوزيع الجغرافي للتوارق في منطقة الساحل الافريقي

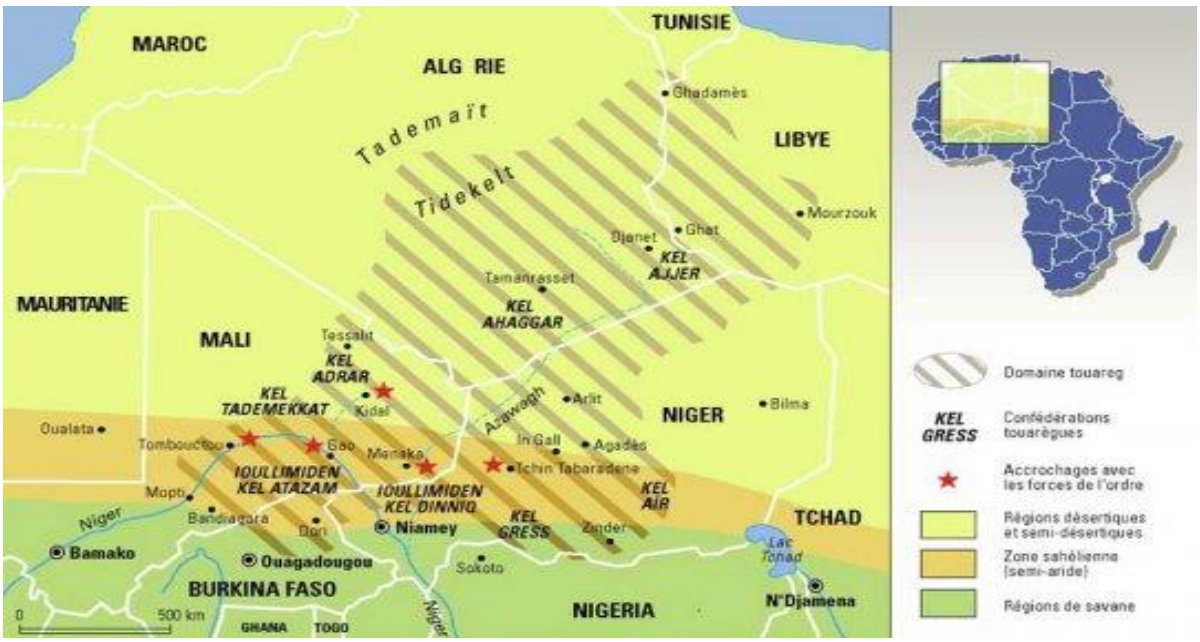

المصدر -http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/touaregs1995.

المطلب الثاني: التنظيم الاجتماعي ، الاقتصادي والسياسي للتوارق

يرتكز التنظيم الاجتماعي للتوارق على القبيلة وهو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي عرفته مجتمعات عديدة من بينها على وجه الخصوص مجتمعات شمال إفريقيا . ينقسم المجتمع الترقي – شأنه في ذلك شأن المجتمعات البدوية التقليدية – انقسامًا وظيفيًا، حيث تحدد مكانة الشخص وفق انتمائه إلى طبقة من الطبقات الاجتماعية الآتية[1]:

- إيماجغن: طبقة السادة.
- إينسلمن: الطبقة المهتمة بالتعليم والتعلم والدين.
- إيمغاد: طبقة أصحاب الأملاك.
- إينادن: طبقة الصناع التقليديين.
- بلاس أو بزوس: العبيد المحررون.
- إكلان: طبقة العبيد.

[1]- د. علو أحمد ، **الطوارق** ، **مرجع سابق**.

أمّا عن النشاط الاقتصادي عند التوارق، فهم حالياً يعملون بالرّعي، ويتنقّلون بين الأراضي التي تصلح للرعي في الصحراء الكبرى، ويربّون الأغنام، وفي المناطق الجنوبيّة حيث توجد حشائش السافانا يكون التوارق أكثر استقراراً ويربّون الأبقار. هذا وقد كان التوارق قديماً يعملون إلى جانب الرعي في حماية القوافل المارّة من الشمال إلى الجنوب والعكس، وأيضاً عملوا كمرشدين لتلك القوافل، وفي بعض الأحيان كانوا يكتفون بفرض إتاوات على القوافل المارّة من أراضيهم مقابل حقّ الحماية. وقد عملوا كذلك في التجارة بين شمال الصحراء وجنوبها لفتراتٍ طويلة حتّى مجيء الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة .[1]

هذا إلى جانب أنشطة اقتصادية أخرى وفرتها الظروف الطبيعية كاستخراج الملح مثلا وممارسة الصيد البري والتجارة بمستوياتها المحلية والإقليمية، فكل منطقة تنتج ما يتلاءم مع ظروفها الطبيعية

الخاصة، وأدى هذا التنوع على المستوى الاقتصادي إلى تشجيع سكان المنطقة على التكامل عن طريق التبادل .[2]

أما في ما يتعلق بالحياة السياسية " فكما يقال السياسة تسير دائما بطواعية خلف الاقتصاد ،لذلك كانت الحياة السياسية عند الطوارق تتغير بتغير النشاط الاقتصادي وهكذا كانوا يقسمون مجتمعهم إلى ثلاث طبقات :

- طبقة الأسياد (ئما جيهان)
- طبقة الأحرار (ايهاكارن)
- طبقة الخدم (ئمغادن)

ومن الملفت للانتباه أن العبيد عند التوارق متواجدون بكثرة إذ كانوا يجلبونهم كخدم لما تحتاجه القوافل التجارية من عمال وحراس وكانوا يعاملونهم معاملة حسنة يقول كويرلوكس" انه من الخطأ أن نظن

1- **من هم الطوارق** ، من الموقع :http://mawdoo3.com/تم الاطلاع عليه يوم :28-03-2015

2- بوبية نبيل ،**مرجع سابق** ، ص 4 .

بأن هؤلاء العبيد يعيشون حياة شاقة معرضين بلا نهاية للتنكيل والعقاب الجسدي إنهم بشكل عام على العكس من ذلك يعاملون معاملة حسنة ويعتبرون جزء من العائلة .[1]

ومن خلال هذا التقسيم الطبقي يتبين أن السلطة السياسية لا تختلف كثيرا عما كان سائدا لدى المجتمعات الإفريقية من نظام قبلي تحت أمغار القبيلة في قالب عرفي نسج بإحكام.وهكذا إلى أن انقسمت جل بلاد التوارق خلال العصور الوسطى إلى عدد من الممالك يتسع مجالها ونفوذها من مملكة لأخرى بحسب قوتها وقدرتها على احتكار الشبكة الطرقية ونذكر من بين هذه الممالك مملكة غانا ومملكة مالي التي سحقتها الجيوش المرابطية وبقيت المنطقة هكذا إلى أن أخضعها الاستعمار الفرنسي لسيطرته

المبحث الثاني: موقع الأقلية الترقية من عملية بناء الدولة الوطنية في مالي

تدفعنا اعتبارات تحليل الموقع الذي احتلته الأقلية الترقية في مالي منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى غاية الفترة الراهنة تجزئة هذا المبحث إلى ثلاث مطالب. نقوم في البداية بعرض الدور الذي لعبه التوارق ضمن الحركات التحررية خلال الحقبة الاستعمارية ثم نخوض في تحليل موقع الأقلية الترقية ضمن مسار بناء الدولة الوطنية عقب استقلال دولة مالي، وفي الأخير نعرض التحول في حركية النزاع الترقي في مالي من نزاع داخلي إلى نزاع مدول .

المطلب الأول : دور التوارق ضمن الحركات التحررية في ظل الاستعمار الفرنسي

يدفعنا الحديث عن موقع التوارق من عملية بناء الدولة الوطنية في مالي إلى العودة إلى الحقبة الاستعمارية باعتبارها المحدد الأساسي لمدى تمكن التوارق من لعب ادوار معتبرة في مقاومة الاستعمار الفرنسي ، وبالتالي، المساهمة في وضع اللبنات الأولى لمشروع الدولة الوطنية في مالي. وهذا ما يحدد في مراحل متقدمة المكانة ، التي يحظى بها التوارق في إطار مختلف المؤسسات السياسية والتشريعية والاستفادة من مختلف المشاريع الاقتصادية التي تبعثها الدولة الوطنية .

و يمكن القول بأن مجتمع التوارق لم يكن من تلك الأقليات التي استفاد منها الاستعمار وجندها لصالحه، فكان سندا لها بعد رحيله كما كانت سندا له أثناء تواجده في مستعمراته. فالتوارق هم وحدهم من

3- اشلحي محمد، **الطوارق امازيغ الصحراء الكبرى** ،الحوار المتمدن-العدد 1791 ، المحور: القومية , المسالة القومية , حقوق الاقليات وحق تقرير المصير .من الموقع الالكتروني :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85608تم الاطلاع يوم :29-03-2015

حمل سلاح المقاومة في وجه المستعمر الفرنسي في مالي والنيجر من بين المجموعات الإفريقية التي كانت تتعايش معهم لحظتها.[1]

ومند البداية أبدى التوارق معارضة شديدة لوجود سلطة مركزية وهذا ما تم ترجمته من خلال مقاومة السلطة العسكرية الفرنسية. ففي15جانفي1894تحدى قائد التوارقAg FondogomoChaboun مقاطعة استعمارية بقيادة العقيد Bounier . كما جسد Furhoun القائد الأعلى لكونفدرالية ايوليميدان روح التمرد ضد الإدارة الاستعمارية منذ سنة 1914 ، ثم اختفى بعد ذلك ليعاود الظهور كقائد للتمرد بمنطقة Gao شهر ماي1916 ليشن مواجهة حاسمة في منطقة Anderamboukane لتتم مهاجمة معسكر Furhoun من قبل مفرزة مدججة بالأسلحة ولم يكن بإمكانه إلا الفرار ليتلاشى التمرد بعد ذلك . مع ذلك فقد جسد Furhoun نموذج المقاتل الشريف الرافض لكل حل وسط.[2] كما اتجهت الإدارة الاستعمارية إلى انتهاج سياسة انتقامية فقامت بوضع حد لحياة 750 شخص من قبيلة Ouillimiden لتشكل هذه المجزرة نقطة فاصلة في الذاكرة الجماعية للتوارق ، حيث وصف كل من Coulibaly Cheibane ,Alassane Ag Mohamed حركات التمرد المتقطعة ضد الاستعمار في ما بعد بأنها تعبير عن حالة من الاستياء المتراكم لمدة قرن من الزمن . وفي سنة 1954 قام النظام الاستعماري بقتل القائد الترقي Ag. Alla Albacher والتنكيل بجثته أمام العامة لإظهار المصير المحتوم لأولئك الذين يتجرءون على معارضة السلطة الفرنسية.[3]

وعندما بدأت عمليات إنهاء الوجود الاستعماري تأخذ جذورها الأولى في إفريقيا خلال سنوات الخمسينيات ، قام سكان الصحراء (التوارق بشكل أساسي) بحملة من اجل الحكم الذاتي وهذا ما أثار في كثير من الأحيان نزاعات كما كانت المناطق التي يعيش فيها التوارق بعيدة عن مراكز الحكم وبالتالي معزولة عن تأثير ونفوذ سلطاتها . وعلى مر السنين ، فرضت القوى الاستعمارية سلسلة من المعاهدات المنظمة لهجرة البدو و الرحل وقصرها على أقاليم محددة لكل فدرالية ، وهذا ما أدى إلى عزلة اكبر للتوارق عن مراكز الحكم . وقد قام التوارق بمعارضة الاستعمار الفرنسي في ما يتعلق بقضايا تحديد

---

[1]- نبهان عادل ،**جماعات الطوارق...أزمات متعددة وهوية واحدة** . من الموقع : http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=9 .

[2] - Edmond Bernus,**etre Touareg au Mali** ,p 26 .au site :http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf.

[3]-Robin-Edward Poulton et Ibrahim Ag Youssouf,**la paix de Tombouctou :gestion democratique,développement et construction Africaine de la paix**,Nations Unies ,New York , 1999 , p.p 27,28 .

وحصر حرية تنقلهم ، لكنهم مع ذلك استمروا في الخضوع للاستعمار بسبب التفوق العسكري الفرنسي واستعماله لسياسة "فرق تسد" لتأليب التوارق ضد العرقيات الأخرى .[1]

ولتجسيد هذه السياسة ، اتجهت السلطات الاستعمارية إلى الادعاء بان التوارق عرق أبيض ، بل والأكثر من ذلك ، أنهم ينحدرون من أحفاد الصليبيين المفقودين ، على خلاف طبقة الرقيق المتواجدة بينهم ، كانوا معفيين من الخدمة العسكرية والأعمال الشاقة ، وهذا ما حدى ببعض الماليين إلى حد اتهام التوارق بالتواطؤ مع السلطات الاستعمارية .هذه الرؤية تعززت خلال سنة 1957 عندما قام بعض القادة التوارق بدعم مخطط فرنسي كان يسعى إلى إقامة دولة في الصحراء الكبرى* ، أين يعيش التوارق وهذا ما سيتيح للاستعمار إمكانية الوصول إلى الثروات المعدنية و النفط المتواجد بالمنطقة . والأسوأ من ذلك في عيون الماليين "السود" هو قيام مختلف زعماء القبائل الترقية بالتوقيع على رسالة للرئيس ديغول يعبرون من خلالها عن دعمهم لمخطط قائم على العنصرية.[2]

من هنا، يبدو أن الاستعمار الفرنسي قد ساهم بشكل كبير في خلق حالة من عدم ثقة عميقة تجسدت في علاقات التوارق بالدولة ، حيث أن هذا الشعور لا يزال يلقي بانعكاساته السلبية إلى حد الان ويمكن ادراج هذه السياسة الاستعمارية ضمن محاولة احداث الضغائن والاحقاد الداخلية ، فحاول الاستعمار الفرنسي اعطاء التوارق حكم شبه ذاتي والذي كانت وراءه عدة اعتبارات اهمها محاولة فرنسا التفرغ لمحاصرة الثورة الجزائرية . لكن هذه المحاولات باءت بالفشل لان التوارق وقفوا الى جانب الثورة الجزائرية ، بعد ذلك عمدت الى خطة اخرى وهي تأسيس "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية " في محاولة لاغراء التوارق للانسياق وراء فكرة اقامة دولة عرقية لهم باعتبارهم بيض يعانون من التمييز العرقي للسود . بالاضافة الى محاولة فصل منطقة المغرب عن افريقيا جنوب الصحراء لاحتكار ثروات النفط والغاز التي تم اكتشافها في الصحراء الجزائرية.[3]

---

[1]- LTC-Rudolph Atallah,**la révolte des Touaregs et le coup d'Etat au mali**,ASPJ-Afrique Francophonie-1er trimestre 2013 ,p 67

[2]-Marissa Cramer ,**From Nomads to Nationalists: Explaining Tuareg Separatism in Northern Mali** , April 6, 2013 ,p 5 in site :https://www.academia.edu

*- مشرو ع الصحراء الكبرى (يتم وضعه تحت سيطرة السلفية) يتم تجزءته في شكل إمارات ، سيسمح بإيجاد دولة دينية كبيرة تشمل كل شمال موريتانيا ، مالي والنيجر وأقصى الجنوب الجزائري . هذه الأقاليم تزخر بثروات معدنية (البترول ، الغاز ، اليورانيوم) على رأسها يمكن للأمراء المحليين الحصول على ثروات هائلة تاتيها من خلال ريع الموارد

[3]-André Bourgeot, le **Sahel dans le Désorde Mondialisé**, *Recherches internationales*, n° 97, octobre-décembre 2013,p,67

وكان مصير هذه المنظمة هو الفشل لسببين :الأول هو ظهور جمهورية السودان عام 1958 واتحاد مالي عام 1959 برئاسة "مديبو كايتا" الذي رفض هذا المشروع بشدة ، واعتبره يشكل اعتداء على سلامة الأراضي الوطنية ، والثاني هو أن اغلب زعماء القبائل الذين كانت هذه المبادرة موجهة لهم رفضوها.[1]

المطلب الثاني : الاقلية الترقية في مالي في فترة ما بعد الاستقلال

عشية الاستقلال وجدت القبائل المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين خمس دول ذات سيادة هي (الجزائر ، ليبيا ، النيجر ، مالي ، بوركينافاسو)، وبعدما اتفق رؤساء هذه الدول على ضرورة احترام التقسيمات الاستعمارية متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي الذي نتج، تعقد وضع التوارق اكثر خاصة فيما يتعلق باهم مكون لثقافتهم وهو الترحال، اذ اصبحت تطبق عليهم قوانين الدولة في التنقلوفي الوقت الذي نجحت فيه بعض دول المنطقة في ادماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة فشل البعض الاخر خاصة في تحقيق التنمية المحلية بسبب قدراتها الاقتصادية المحدودة ، فإضافة الى هذه القدرة المحدودة عرفت المنطقة عدة انقلابات عسكرية وصراع على السلطة وتقاسم للثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الاخرى، وقد اتخدت الحكومة المالية بعد الاستقلال مباشرة اجراءات صارمة تجاه مطالب الجماعات العرقية في منطقة الشمال .[2]

ومع انتخاب Modibo.Keita كأول رئيس لدولة مالي بتاريخ 20 جويلية1960 قرر تطبيق النهج الاشتراكي وتحالف مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ؛وبالتالي أقام دولة الاقتصاد الموجه ، كما تبنى سياسات إدارية عامة تجاهلت سكان الشمال، هذا وقد أعطت السياسة التنموية ذات التوجه الاشتراكي أولوية للزراعة المصدر الرئيسي لثروة سكان الجنوب المتحكمة في مقاليد السلطة على حساب تربية المواشي والتي تعتبر نشاط رئيسي للتوارق . أما في ما يتعلق بالتشريع فقد تضمن التجمع الإلزامي في تعاونيات ، الاحتكار الدولاتي للتجارة الخارجية ، كما أن الضرائب المفروضة لاقت استياء وامتعاض التوارق . وأكثر من هذا ، اتجه صناع القرار في باماكو ومستشاريهم إلى تجاهل الحقائق الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ، كما أدى غياب البنى التحتية وتغييب التوارق ضمن نشاطات النقل

1- Simone PIERRE,**LES RELATIONS ENTRE LE MAGHREB EL LE SAHEL ET LES ENJEUX STRATEGIQUES DU XXI SIECLE**, Institut de Relatios Internationales et Strategiques , paris ,2010, p 31

2- كاهي مبروك ، **"مشروع الدولة الازوادية بشمال مالي وأبعادها الأمنية على المنطقة المغاربية"** ،الملتقى الدولي الأول :التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال افريقيا "بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار" ، جامعة سكيكدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014 ص 4 .

بالشاحنات إلى تعميم آلية تبادل غير عادل على المستوى الداخلي وهذا ما جعل مناطق الشمال تعاني من حالة تخلف في شتى مناحي الحياة[1].

من هنا، جاءت ثورة كيدال سنة 1961 كنتيجة حتمية لحالة التهميش والإقصاء الممارسة على مناطق الشمال ولتمهد للتمرد الأول الذي ضرب شمال مالي سنة 1963 ، وقد كان وراء هذه الثورة مجموعة من الشباب التوارق(icumar) في منطقة كيدال سرعان ما لقيت تجاوبا كبيرا من قبل جل القادة وتحرك السكان لدعم ايشومار، إلا أن ضعف وبساطة الإمكانيات العسكرية التي كانت بحوزتهم لم تمكنهم من مجابهة الجيش الحكومي ، لكن رغم ذلك كبدوا الجيش الحكومي خلال سنة من القتال الذي اخذ شكل حرب عصابات الكثير، ولم يستطع موديبو كيتا القضاء على الثورة إلا بمساعدة دول الجوار، إذ تم محاصرة المجموعة التوارقية في الجبال، ومارس الجيش الحكومي سياسة العقاب الجماعي بمهاجمة المنتجعات وقتل الشباب أقرباء الثوار وأهليهم، وارتكاب المذابح ضد الرحل من التوارق والشيوخ ، وتسميم الآبار، وقتل الماشية أو مصادرتها، و ما أن تم قمع الثورة حتى بدأت الهجرة الجماعية إلى البلدان المجاورة الجزائر وليبيا وموريتانيا[2] .

وبعد ثورة كيدال ، جاء التمرد الترقي الأول الذي امتد من 1963-1964 كإفراز حتمي لفترة قمع عسكري جسدتها عمليا وضع منطقة الشمال بأكملها تحت حراسة مشبوهة للجيش المالي، يضاف إليها استحالة إشراك البدو في مختلف الوظائف الرسمية . أما في ما يتعلق بالتمثيل السياسي فقد اقتصر على إشراك بعض القادة ضمن أنظمة الحزب الواحد لكل من Modibo Keita و Moussa Traoré و من الجانب الاقتصادي، فقد استمرت عمليات التهميش و تعززت مع غياب المشاريع التنموية أو حتى إقامة البنى التحتية، وما أدى إلى تردي الأوضاع أكثر جراء الجفاف الذي ضرب مناطق الشمال سنوات 1970-1980، والتي حملت معها انعكاسات مأساوية على نمط الإنتاج الرعوي لسكان المنطقة فدفع جيلا بأكمله من الشباب التوارق إلى أخذ طرق الهجرة والقيام في وقت لاحق بتمرد منظم ضد الدولة .

لقد أدى تجمع التوارق في الجزائر وليبيا بشكل خاص إلى بداية تبلور وإعداد فكر سياسي ناشئ مفاده مباشرة الكفاح السري والذي تشكلت معه إرادة تأسيس دولة ترقية، وقد حملت معها هذه الفكرة عملية البحث عن استقلال التوارق عن كل من مالي والنيجر .[3]

[1]-Patrig Gourdin ,**Touaregs du Mali.des hommes bleus dans une zone grise** ,diploweb.com,Mai 2013,p. 7.

[2]- التنبكتي ،**الطوارق عائدون لنثور**، منشورات منظمة تامانيوت ، ص46

[3] -Pierre Boilley ,**Le conflit interne comme ferment d'un sentiment Nationale ?**,L'Ouest saharien, CAHIER N°7 ,2009 ,p . 88 .

تؤدي عمليات النفي والتهجير إلى المساهمة في إعادة بناء وتشكيل الهويات التقليدية وبلورة المشاعر العرقية بشكل أوسع ،فعندما يتم طرد الجماعات من أراضيها، تقوم غالبا بتطور مشاعر الوحدة يحيطها إدراك مشترك بأنها تعرضت للظلم والاضطهاد . وفي هذا السياق، يجادل George Klute بان هذا لم يتبلور لدى التوارق إلا بعد ما تمت عمليات النفي والهجرة لتقوم بتطوير هوية وطنية متميزة هذه الهوية الوطنية الجديدة كانت إلى حد بعيد من تكوين التوارق البطالين(Ishumar) والذين شكلوا فئة الشباب الذكور من مالي والنيجر هاجروا سنوات الثمانينات إلى كل من الجزائر وليبيا الغنية بالنفط ،حيث لقيت هذه الفئة ترحيبا من قبل معمر القذافي في إمارته الإسلامية أين قدمت لهم تدريبات عسكرية وتم إرسالهم إلى ساحات المعركة في عدة مناسبات منها نزاعه ضد التشاد أو الحرب الأهلية اللبنانية .[1]

ومع تراجع العائدات النفطية في كل من الجزائر وليبيا سنوات 1990، تم إعادة حوالي 20.000 من التوارق إلى كل من مالي والنيجر، أين قام التوارق بإثارة تمرد في كلا البلدين . وقد ساهمت دورة لاحقة من التمرد والقمع إلى تطرف العديد من التوارق ، حتى أولئك الذين لم تكن لهم في البداية توجهات لتأييد القضية القومية . لقد كان التمرد الثاني في مالي بمبادرة الحركة الشعبية لتحرير ازواد MPLA سنة 1990 عندما قامت بمهاجمة مركز للشرطة في Menaka لتحرير التوارق النيجريين الذين كانوا محتجزين هناك بعد فرارهم عبر الحدود . لينخرط الجيش المالي بعد ذلك في حملة عقابية تخللتها عملية اعتقال وإعدام أعقبتها هجمات التوارق المقاتلين، ليرد الجيش بأعمال انتقامية على كل من المتمردين التوارق والمدنيين .[2]

ومع استمرار المجازر ضد المدنيين التوارق العزل، وانتهاء الحرب الليبية التشادية، فاوض إشومار – أحد قادة التوارق – سلطات ليبيا بشأن وعودها السابقة المتمثلة في مساعدتهم في تمويل الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، وبالفعل حصل التوارق على أموال من ليبيا ، لكن نظير خدمات قدموها لهم لم يكونوا أبدا مواليين لليبيا بدليل دفاعهم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والجهوية، وانتقلت الجبهة إلى شمال مالي لمواجهة القوات العسكرية المالية في واحدة من أكثر حروب العصابات إتقاناً، فالهجمات كانت تستهدف الثكنات العسكرية وتستولي على أسلحة الجيش دون أن تسجل أية إصابات بين المدنيين

[1] - Marissa Cramer, op.cit, p .8.
[2]-ibid., p . 10.

وكان الجيش المالى يرد بالمذابح على السكان المدنيين العزل ، وذلك للضغط على الثوار بعد فشلهم في كسب أي معركة ضد الثوار وكانت ثورة التسعينات الأكثر دموية، في تاريخ المنطقة[1].

ولاشك أن استمرار التعامل الحكومي مع مطالب التوارق شمال مالي باللجوء إلى عمليات التهميش والإقصاء، والأكثر من ذلك،لجوءها إلى سياسات الإبادة الجماعية للسكان المدنيين وهذا ما يفرز تدريجيا حالات من الحقد والكراهية، تتم عملية ترجمتها واقعيا من خلال تبادل الاتهامات والادعاءات المعادية للطرف الأخر وتحميله مسؤولية استمرار النزاع وهذا ما يدل على أهمية التفسير الذي قدمته المقاربة الأولية حول اثر الأحقاد التاريخية في تفسير النزاعات العرقية.

هذا وقد لجأت الحكومة المالية في تبرير سياستها تجاه التمرد، إلى وصف المسلحين التوارق بأنهم عصابات إجرامية ولصوص يهدفون إلى ترتيب عمليات هجومية لقتل المدنيين وتخريب ممتلكاتهم وان هناك دولة صديقة وشقيقة تدعوا إلى طريق ثالث* هي المسؤولة عن دعمهم بشتى الوسائل والطرق وفي نفس السياق تبرز ظاهرة الجوار السيء bad neighboring التي جاء بها Brown كإحدى العناصر الأساسية التي تقف وراء انتشار وتغذية التوترات والصدمات الإثنية .[2]

انطلاقا من هذه الاتهامات التي وجهتها الحكومة المالية للتوارق المتمردين واصفة إياهم بالخارجين عن القانون ومؤخرا "إرهابيين" ،اتجهت الجماعات الترقية إلى اتهام السلطات بالتهميش مقارنة بالمجموعات الأخرى (من السود الأفارقة) ورفع الحركات المسلحة الترقية شعارات استرجاع حقوقهم ومحاربة اللاعدالة في توزيع الثروة والسلطة . من هنا تشكلت خطابات لغوية تعبر عن انعدام الثقة والعداء اتجاه الطرف الآخر، وهذا ما ينسجم تماما مع الطرح النظري الذي قدمته النظرية البنائية، الذي يولي أهمية معتبرة لدور الخطاب واللغة في التأثير على السلوكات النزاعية بين العرقيات المختلفة .

وقد حاول الرئيس المالي آنذاك Moussa Traoré احتواء هذا التمرد، وبحث حل جذري للمشكلة عبر منح منطقة كيدال(في الشمال الشرقي) حكما ذاتيا أوسع ، وهو ما ساعد بالفعل في تخفيف

---

[1]- نبهان عادل ، مرجع سابق .

[2]- زقاع عادل ،**تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني ، المؤسساتي والبنائي** ، http://www.geocities.com

*- في إشارة إلى نظام العقيد الليبي معمر القذافي الذي قام بإيواء المهاجرين التوارق خلال موجة الجفاف التي ضربت مالي.

الصراع، لكن بعض المناوشات استمرت . وفي عام 1991 تم التوقيع على اتفاق تمنراست[1] (بين حكومة الجنرال Moussa Traoré والحركة الشعبية الازوادية MPA التي يقودها Iyad Ag Aghaly) إلا أن النقطة السلبية في هذا الاتفاق انه لم يمثل جميع التوارق في طاولة المفاوضات ، خصوصا أولئك الذين ينتمون إلى مناطق Gao و Tombouctou الذين شعروا بنوع من الخيانة و الاستبعاد ، وقد رفضت حكومة Traoré نشر مضمون الاتفاقية للجماهير ، خوفا من أن يتم تفسيرها لدى سكان الجنوب على انه استسلام ، وأكثر من ذلك ذهبت إلى نفي وجود "وضع خاص" لمنطقة الشمال وهذا ما يعكس بوضوح استمرار غياب عامل الثقة الذي لا يزال يشكل مصدرا أساسيا للنزاع[2] .

خريطة رقم 2 : توضح مناطق النزاع شمال مالي

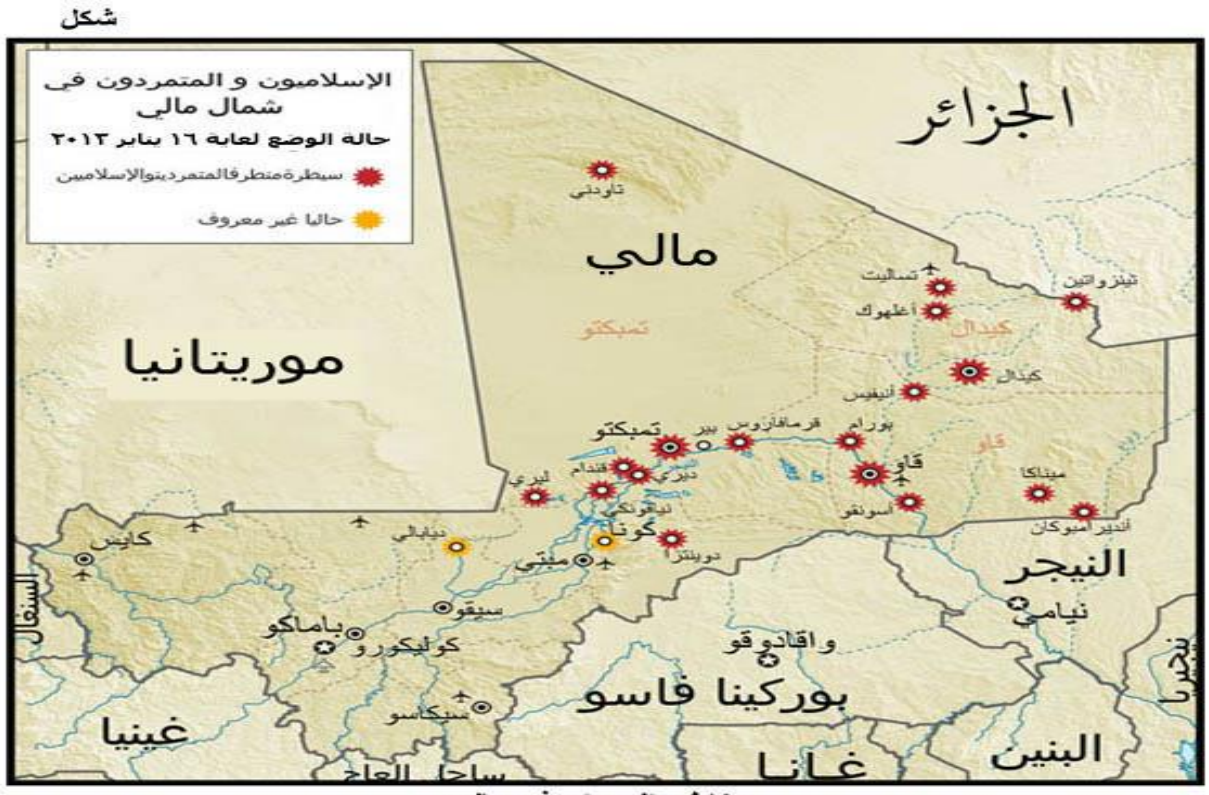

مناطق الصراع في مالي

المصدر : http://www.moqatel.com/

[1]- كونتاو ابراهيم ، **النزاع المسلح في مالي** ، مجلة قرءات افريقية ، العدد السادس عشر ، ابريل 2013 ، ص 30 .

[2]- LTC-Rudolph Atallah ,**la révolte des Touaregs et le coup d'Etat au mali** , op.cit, p . 68.

وطبقا لدراسة معهد الدراسات الإستراتيجية لكلية الجيش الحربية الأمريكية ، صرح Caliph Keita بأن الاتفاقية دعت الحكومة المالية لتخفيض حضورها العسكري في الشمال . أما على المستوى الاقتصادي فنصت على تخصيص 47.3% من استثمارات الدولة للشمال. وكما صرح Caliph Keita قائد في الجيش المالي بأنه [1] :

في أعقاب اتفاق تمنراست، وقع تطوران مهمان كان لهما تأثير كبير في تعزيز هذه الاتفاقية وما يتعلق بها من مفاوضات السلام . أولا وقبل كل شئ الانقلاب العسكري الذي كان وراءه Amadou ToumanéTouré في 26 مارس 1991 ، وقد ساهم هذا الانقلاب في التحفيز على الانتقال إلى الحكم الديمقراطي ، والرفع من احتمال تحول مالي إلى نموذج تحتدي به باقي دول إفريقيا جنوب الصحراء . أما التطور الثاني هو الانشقاق الذي أصاب الحركة الشعبية الازوادية وانقسامها إلى عدة مجموعات منها :

1- الحركة الشعبية الأزوادية (MPA Mouvement Populaire de L'Azawad)

2- الجبهة الشعبية لتحرير أزواد (FPLA Front Populaire de Libération de L'Azawad)

3- الجيش الثوري لتحرير أزواد ARLA Armée Révolutionnaire de Liberation de L'Azawad

4- الجبهة العربية الإسلامية الازوادية(FIAA Front Islamique Arabe de L'Azawad)

وفي عام 1992 وقعت الحكومة المالية و الفصائل الترقية ميثاقا وطنيا ، نص على اللامركزية ودمج التوارق في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية ، بعدد يقارب 3 ألاف شخص ، وعلى تنمية الشمال بالإضافة إلى مبادرات المصالحة . وفي سنة 1996 تم توقيع اتفاق سلام في تمبكتو بالشمال وسلم المسلحون التوارق ثلاثة ألاف قطعة سلاح ، وتم في هذه المناسبة – رسميا- حل الجماعات الترقية المقاتلة[2] .

[1]- Farhaoui Fouad , **The Great Power Struggle For Africa: THE CRISIS IN MALI**,USAK Center for Middle Eastern and African Studies,2013,p . 16.

[2]- كونتاو ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 33 .

وقد توالت عمليات الدمج والاهتمام بتنمية مناطق الشمال خلال الألفية الثانية ، ففي سنة 2002 تم تعيين ولأول مرة وزيرا أولا تارقي وهو Ahmed Mohamed ag Hamani ، و استمرت عمليات دمج المتمردين التوارق سابقا في الجيش النظامي، كما اتجهت الحكومة لإنفاق مبالغ ضخمة لتنمية مشاريع في الشمال .غير انه تم اختلاس البعض من هذه الأموال و بالرغم من ذلك فقد استمرت مؤشرات الاستياء من عدم كفاية المدارس و المستشفيات، لكن الواقع أن مناطق الشمال لا تمثل الاستثناء في ما يتعلق بنقص بعض الخدمات والمرافق . لقد تم تزويد مدينة كيدال بالكهرباء ووسائل الاتصال والانترنت كما انخرطت مالي في عملية لامركزية سياسية لتوفير المزيد من الحكم الذاتي المحلي و في هذا السياق يجادل Morgan بأن الشباب التوارق حاليا يشعرون بأنهم ماليين أكثر من ذي قبل ويشعرون بحالات اغتراب اقل من الأجيال السابقة ، و مع ذلك تبقى هناك انشغالات حول قضايا تتعلق بغياب برامج البث الإداعي باللغة الترقية [1](Tamasheq).

المطلب الثالث : الأقلية الترقية في مالي والتحول من نزاع داخلي إلى نزاع مدول

يبدو أن التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة قد فتحت المجال للانتقال بالنزاع الترقي في مالي من نزاع داخلي إلى نزاع ذو أبعاد إقليمية ودولية ، وهذا راجع بالأساس إلى وقوع حدثين مهمين على الساحة الدولية والإقليمية فعلى المستوى الدولي مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة تحول في العلاقات الدولية؛ باعتبارها قد أفرزت عدو جديد لا يعترف بحواجز الحدود وله قدرة على ضرب أعتى قوة في العالم ، أما على المستوى الإقليمي فقد شكل إقامة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي واستقراره في منطقة الساحل الإفريقي تهديدا كبيرا لمصالح عدة أطراف إقليمية ودولية بالإضافة إلى التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية بشكل عام وليبيا بشكل خاص كلها اعتبارات ساهمت في تدويل النزاع الترقي وهذا سيتم استخلاصه في هذا الجزء من الدراسة.

في ظل هذه المعطيات وبالرغم من المجهودات التي بذلت من اجل تنمية مناطق الشمال وإدماج المقاتلين السابقين في الأجهزة الأمنية ، فإن عملية تطبيق الميثاق الوطني لم تقنع بعض قادة الجماعات المتمردة ، الذين أعابوا على سلطات باماكو تراخيها في ترجمة بنود الميثاق الوطني على ارض الواقع .في ظل هذه الظروف انفجر التمرد الثالث بتاريخ 23 ماي 2006 . حيث حمل بعض عناصر التشابه مع حركات التمرد السابقة وبعض عناصر الاختلاف ؛ فإذا نظرنا إلى نقاط التشابه نجد أن هذا التمرد

[1] -Marissa Cramer, op.cit, p.13 .

جاء بتأطير وقيادة سكان منطقة Kel Adagh . مع ذلك ، فإن الفرق الأساسي مقارنة بالتمردات السابقة هو عدم لعب الزعماء التقليديين دورا مهما فيه . كما أن استخدام مصطلح "منطقة كيدال" في برنامج المطالب بدلا من "ازواد" يشير بوضوح إلى أن هذا التمرد الثالث قد أدرج مطالبه في إطار الدولة ولا يحمل أية مطالب قد تؤثر على الحدود الإقليمية أو التنظيم الإداري لدولة مالي[1].

بدأ التمرد بهروب العديد من زعماء التوارق السابقين من الجيش المالي ، وبسرعة انتظم أفراد التحالف الديمقراطي لـ 23 ماي من اجل التغيير في مرتفعات تغرغار حيث ليس بمقدور الجيش المالي التحرك هناك بكل بساطة[2] ، وانتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع اتفاقية السلام *في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد التوارق . ولكن، وكما حدث في المرات السابقة، اضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى ب "بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا ، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون التوارق على مركز عسكري للجيش المالي وهو ما شكل خرقا لاتفاقية الجزائر [3]، ذلك أن مجموعة منشقة تابعة ل Ibrahim ag Bahanga عادت في 2007 لحمل السلاح ضد السلطات المالية وشنت هجوما على موقع "تينزاواتين" حيث خطفت 23 عسكريا ، ليقوم الجيش المالي وبمساندة من نخب منشقة عن التحالف الديموقراطي من اجل التغيير بإطلاق مناورات عسكرية لطرد المتمردين ودفعهم إلى خارج البلاد حيث قام Bahanga ورجاله بالانتقال والاستقرار على طول الحدود الجزائرية الليبية أين حاول لعدة أشهر التفاوض على دفع الفدية[4] .

لقد وقع التمرد الثالث شمال مالي سنة 2006 بالتزامن مع تلك التحولات الدولية والإقليمية ؛ فعلى المستوى الدولي تشكلت معالم العدو البديل عن الشيوعية والمتمثل في الإرهاب وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الدولية على الإرهاب ، أما على المستوى الإقليمي ؛ فقد أدت الهزائم التي مني بها التنظيم الإرهابي في الجزائر إلى إعادة التموقع والاستقرار في منطقة الساحل تحت اسم الجماعة السلفية

[1]-Dida BADI Ag Khammadine,**Genèse et évolution du « problème touareg »,** p . 6. au site :http://www.tombouctoumanuscripts.org/images/uploads/Gen%C3%A8se_et_%C3%A9volution_du_probl%C3%A8me_touareg.pdf. Vu le :05.04.2015 .

3-Ferdaous Bouhlel,Hardy,Yvan Guichoua,AbdoulayeTamboura ,**Crises touarégues au niger et au Mali**,Ifri programme Afrique Subsaharienne,Janvier 2008,p. 5.

*- اتفاقية السلام بالجزائر ينص بالخصوص على ان يتخلى المتمردون التوارق عن مطالب الحكم الذاتي لمنطقتهم في حين تتعهد الحكومة المالية في التسريع في تنمية المناطق الواقعة في الشمال .

3 - الحاج ولد إبراهيم،**أزمة الشمال المالي،مرجع سابق**،ص3

[4] - Ferdaous Bouhlel,Hardy,Yvan Guichoua,AbdoulayeTamboura**,** op.cit,p. 6 .

للدعوة والقتال ، وهو ما جعل من الوساطة الدولية مسألة استعجاليه ، خاصة بعد تعرض رهائن نمساويين وألمان للاختطاف من طرف عناصر من الجماعة السلفية للدعوة والقتال المتمركزة شمال مالي سنة 20003، وهو ما يبرر توسيع الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب إلى منطقة الساحل من خلال مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء pan sahel et TSCTI كما أن تورط بعض قادة التمرد التوارق(اياد اغ غالي) في عملية تحرير الرهائن الغربيين أثارت انتباه الأطراف الأجنبية حول الدور الذي يمكن أن يلعبه قادة التمرد القدامى في إطار المعطيات السياسية والأمنية التي بدأت تتشكل معالمها بالمنطقة .[1]

أما على المستوى الداخلي فقد حدثت بعض التطورات في منطقة كيدال وباقي شمال مالي ارتبطت واقعيا بتلك الطفرة في التجارة غير الشرعية ، والتي من ضمنها: الاتجار بالحشيش cannabisو الكوكايين، الأسلحة، السجائر، السيارات المسروقة، المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا و في ظل هذه البيئة الأمنية المعقدة والخطيرة قامت الجماعات السلفية بتوسيع حضورها في منطقة شمال مالي والتي من ضمنها (جماعة التبليغ ، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) وتمكنت من توفير متطلبات استمرارها من خلال تهريب المخدرات والاختطاف للحصول على الفدية .[2]

من هنا، يبدو أن هذه التحولات قد أدت إلى جعل المسألة الترقية تأخذ بعدا إقليميا ودوليا بفعل تمدد تنظيم القاعدة إلى منطقة الساحل وانتشار مختلف الجماعات الإجرامية التي أصبحت تشكل تهديدا لمصالح عدة أطراف إقليمية ودولية ،كما أن هذه التحولات قد قامت بدفع التوارق إلى الانخراط في مختلف النشاطات التجارية غير الشرعية كتوجه حتمي لحالة الإهمال والتهميش التي أدت مع مرور السنوات إلى تبلور فكر سياسي يطالب بالاستقلال وتشكيل دولة للتوارق في منطقة ازواد . وقد شكل التحول السياسي الذي وقع في ليبيا دافعا قويا لتجسيد مطالب التوارق على ارض الواقع ، حيث صرح في هذا السياق Bahanga لجريدة Al watanسنة 2011 "بأن وفاة القذافي شكل خبرا سارا لجميع توارق المنطقة ، وان رحيله عن المشهد الليبي سيمهد الطريق لمستقبل أفضل وسيساعدنا على تقديم مطالبنا السياسية . الآن ومع غيابه، يمكننا المضي قدما في كفاحنا ."[3]وبالرغم من وفاة Bahanga في حادث سيارة غامض في

[1]-Dida BADI Ag Khammadine, op.cit,p. 7 .
[2] -Marissa Cramer, op.cit, p. 14.
[3]- LTC-Rudolph Atallah ,op cit,p. 70.

صيف 2011، إلا أن الرغبة في البدء بانتفاضة أخرى واخذ مراقبة شمال مالي قد ترسخت في أذهان الكثير من التوارق .

وقد تم تجسيد رؤية Bahanga بعد تطور الوضع عقب التدخل العسكري في ليبيا سنة2011 وتسرب الأسلحة بكثافة بالمنطقة وعودة مسلحين كانوا يقاتلون بجانب القذافي،ليتم الإعلان عن الانفصال وبداية الانخراط في العمل المسلح لمواجهة الجيش المالي17 جانفي 2012 قادتها الحركة الوطنية لتحرير ازواد والتي تشكلت من تكتل وتحالف كل من الحركة الوطنية الازوادية والحركة الترقية لشمال مالي. لقد ساعد هدا الوضع على حدوث انقلاب عسكري في 22مارس2012 بقيادة النقيب امادو سانوغون الذي أطاح بالرئيس امادو توماني توري متهما إياه بالضعف والتقصير في المحافظة على وحدة مالي. كما تمكنت الحركة الانفصالية من السيطرة على مدن رئيسية بشمال مالي مثل تومبوكتو وغاو وفي ظل اللاستقرار السياسي والوضعية الهشة للحكومة المالية، وجدت العناصر الإرهابية المسلحة في المنطقة فرصة لمضاعفة وجودها بمدن الشمال لتصبح المنطقة سجينة الحركات الانفصالية والعناصر الإرهابية .[1]

يبدو أن التمرد الرابع الذي وقع في مالي قد حمل معه مطلب الاستقلال وذلك على خلاف التمرد الذي وقع سنة 2006 ، وما يفسر ذلك هو القدرات العسكرية التي تمكنت الجماعات الترقية من الحصول عليها عقب انهيار نظام العقيد الليبي القذافي ما جعلها قادرة على إلحاق هزائم بالجيش المالي كما تعززت الجبهة القتالية للتوارق مع التحاق بعض الفارين من الجيش المالي و المجندين المحليين وبعض الميليشيات الإسلامية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الانقلاب الذي وقع في باماكو من طرف بعض الجنود الذين كان موقفهم أكثر عدوانية ضد التوارق، ومن المفارقات أنها خلقت ما يكفي من عدم الاستقرار لتعطي الفرصة للمتمردين للمبادرة . كما أتاحت لهم ذريعة لإعلان الانفصال، والتي كانوا يأملون بأنها كافية لإقناع المجتمع الدولي بان مالي انزلقت إلى حالة من الفوضى .[2]

وما يفسر لجوء الحركات الترقية في هذه المرة إلى إعلان الاستقلال هو توفر الظروف المناسبة لذلك وبتعبير Hanspeter Kriesi فإن هذه الأقليات تنتظر ما يسميه بالفرصة التاريخية التي تمثل منفذا لتمرير هذه المطالب الاجتماعية، وهذا المنفذ هو الأوضاع التي يمكن أن تمر بها الدولة ، واستقرائيا اثبت

1- دبش إسماعيل ، **الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ2010)** ، ستراتيجيا :مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ،العدد الأول ، السداسي الأول 2014 ، ص 54

2- Marissa Cramer, op.cit, p. 15.

الواقع أن الحركات الاجتماعية العنيفة والاحتجاجية اقترنت دوما بلحظات غير مستقرة للدولة واستغلت فترات عدم الاستقرار لتمرير مشاريع انفصالية .[1]

لم يلق إعلان استقلال منطقة ازواد دعما دوليا .و من بين الأسباب التي عرقلت هذا الدعم هو التحالف بين الحركة الوطنية لتحرير ازواد وحركة أنصار الدين ، وهي حركة جهادية أنشئت حديثا بقيادة اياد اغ غالي ، وجماعات جهادية أخرى كجماعة التبليغ و الجهاد في غرب إفريقيا(MUGAO) . حيث كل منهما كانت مرتبطة وتتلقى الدعم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ولم يعمر التحالف الذي جمع كل من الحركة الوطنية لتحرير ازواد و حركة أنصار الدين طويلا فمع نهاية شهر جوان 2012 بلغ التوتر بين الحركتين درجة الاقتتال ، نتج عنه إخراج الحركة الوطنية لتحرير ازواد من منطقة غاو مما أدى وبشكل اكبر إلى تهميشها سياسيا . ومنذ ذلك الحين ، فرض الإسلاميون الشريعة في ازواد ، خاصة في غاو ، تمبوكتو و كيدال .[2]

تمثل الحركة الوطنية لتحرير ازواد مثال واضح لواقع الانقسام الذي تعرضت له الحركات الترقية حيث أصاب هذه الحركة انشقاقات داخلية بين كل من الجناح السياسي والعسكري، وهذا على خلاف الادعاءات بوجود تنسيق بين هذه الأطراف وتحديد لاختصاصات ومهام كل طرف، بل إن الواقع يشير إلى وجود خلافات تصل إلى حد عدم الاعتراف، فالعسكريون يعتبرون أنفسهم هم الحركة الحقيقية بينما يتخوف الجناح السياسي من اتخاذ أي قرار لا يرضي الجناح العسكري ولو كان ضمن اختصاصه، مما يجعل التصريحات متناقضة أحيانا كتصريح الجناح العسكري بأنه على استعداد للتفاوض، وهو ما رفضه الجناح السياسي قبله بفترة، وبينما يصر السياسيون على مطلبهم بالانفصال، لم يبد العسكريون أي موقف، لصعوبة ذلك نظرا للانقسامات المختلفة بين القادة والعلائق القبلية[3] .

[1]- ملاح السعيد ،**تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي** ، ملتقى وطني بعنوان : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة محمد خيضر-بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008 ، ص 5

[2]- Jeremy Keenan ,**How Washington helped Foster the Islamist Uprising inMali**. in site :http://www.globalresearch.ca/

[3]- الانصاري علي،**هل يتطلع المغرب للمساهمة في حلحلة الوضع في شمال مالي ؟ من الموقع :** http://h-azawad.com/ar/?p=16877

كما يبدو أن توازن القوى داخل الحركات الترقية هش وغير مستقر، بسبب تغير اتجاه التحالفات بشكل مستمر، وتواصل سلسلة طويلة من الاشتباكات والانشقاقات في صلب المجموعات الأزوادية، ما بين أجنحة موالية للحكومة وأخرى متمردة صلب الحركة نفسها "على غرار الحركة العربية الأزوادية" بسبب القوى التي تنصب نفسها بشكل ذاتي على رأس المناطق التي تقوم بالسيطرة عليها وقتيا، ما يخلط الأوراق بانتظام بحسب "قادر تووي"، المختص في المسائل المتعلقة بشمال مالي وأمن شريط الساحل والصحراء[1].

[1]- hamada ،**شمال مالي لعبة الكراسي بين ست حركات . من الموقع :http://moheet.com/**

خلاصة الفصل:

يتميز السكان التوارق بخصوصيات ثقافية ولغوية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية تجعلهم متميزين عن باقي الشعوب والأعراق المتواجدة في منطقة الساحل الإفريقي . وقد تمكن التوارق منذ القدم وبفعل غياب التنظيم الدولي الحديث القائم على أساس الدولة الوطنية ذات السيادة من تكريس نظامهم الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي وقد كانت حرية التنقل والترحال أهم الخصوصيات، التي أصبحت عنصرا أسياسيا في حياة هذه الأقلية مما جعلها مستعدة للدفاع عنها مهما كانت الوسائل المستخدمة من اجل حماية وضمان استمرارها .

ومن هنا ، لم يتأخر التوارق في مقاومة الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ،بل كانوا من أوائل الجماعات الرافضة للسيطرة والحكم الفرنسي حيث ساهم بشكل كبير في تعميق التناقضات الداخلية في مالي ، سواء تعلق الأمر بتوظيفه لعامل الاختلاف العرقي من اجل إضعاف الجبهة الداخلية إذ كانت الأقلية الترقية في الفترة الاستعمارية تمثل طبقة الأسياد ، بينما مثل السود طبقة العبيد ، أم بالبني التحتية واهم متطلبات الحياة اليومية للمواطنين حيث كانت مناطق الجنوب تتوفر على أهم المرافق العمومية والشروط الضرورية للحياة على عكس مناطق الشمال ، التي كانت بعيدة على مراكز السيطرة والحكم الاستعماري ، وهذا ما ساهم في خلق جنوب متقدم نسبيا و شمال يعاني من غياب شبه كلي لأدنى متطلبات الحياة .

وبعد حصول دولة مالي على استقلالها ، انتهجت الأنظمة المتعاقبة على الحكم سياسات الحزب الواحد وتبنت الاقتصاد الموجه ، ولم تختلف فترة السيطرة والحكم الفرنسي عن فترة ما بعد الاستقلال التي تزامنت مع عمليات الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي للتوارق ضمن إطار الدولة الوطنية وقد ساهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة في القضاء على النمط المعيشي للتوارق ، والأكثر من ذلك هو تعامل الحكومة في باماكو مع مطالب الأقلية الترقية من خلال الاعتماد على وسائل العنف والإكراه، وقد أدى اجتماع عمليات التهميش والإقصاء مع صعوبة الظروف المناخية في مناطق شمال مالي ، في الدفع بالتوارق نحو الهجرة إلى دول الجوار على غرار الجزائر وليبيا ، وقد تمكن التوارق وبدعم من الرئيس الليبي معمر القذافي من تطوير فكر سياسي تحرري تبلورت معالمه الأولى خلال مؤتمر الخمس 1980 ، ثم تم الإعلان عن إرادة تكوين دولة ترقية مستقلة عن دولة مالي خلال مؤتمر طرابلس 1987 .

وإذا كانت القضية الترقية خلال مرحلة ما بعد استقلال دولة مالي قد انحصرت في إطار نزاع داخلي يمكن ضبطه ضمن حركية بناء الدولة الوطنية فإن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد شكل نقطة تحول كبيرة في مسار النزاع الترقي في مالي ، وهذا راجع إلى الأحداث التاريخية التي شهدتها هذه المرحلة ومنها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، إعلان تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007 واستقراره في منطقة الساحل الإفريقي يضاف إليها عمليات اختطاف الرهائن الغربيين واستهداف مصالح عدة أطراف إقليمية ودولية وما زاد في تعقيد الوضع أكثر التحول السياسي الذي شهدته ليبيا سنة2011 كلها أحداث حاسمة في إعطاء النزاع الترقي بعدا إقليميا ودوليا .

الفصل الثالث

سياسات القوى الإقليمية والدولية اتجاه القضية الترقية في مالي

تُعتبر مالي من أبرز الدول الغنية من حيث الثّروات الطّبيعية، وهذه الأهميّة هي التي زادت من حدّة تنافس القوى الغربية على المنطقة، إذْ تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ حيوي ومستعمرة سابقة لها، هذا بالإضافة لمحاذاتها للعديد من الدول الغنية بالثروات المعدنية، ومنها كالجزائر و موريتانيا و النيجر.

شكل فشل الحكومات المالية المتعاقبة في احتواء الأزمة الترقية شمال مالي وتقوية سيادة الدولة على تلك الأقاليم ، التي تسيطر عليها الحركات الترقية نوعا من الفراغ الأمني. الأمر الذي دفع مختلف الجماعات الإرهابية و جماعات الجريمة المنظمة إلى استغلال هذا الوضع من اجل تحقيق أهدافها المختلفة ، وقد شكل إعلان تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة2007 إحدى الأحداث التاريخية التي ساهمت في تدويل القضية الترقية مع لجوء هذا التنظيم الإرهابي إلى استهداف مصالح الدول الغربية ودول الجوار .

انطلاقا من هذه المعطيات، أصبح تورط أطراف إقليمية ودولية في التأثير على مسار النزاع الترقي في مالي موضع تساؤل، بالنظر إلى عدم تمكن المحاولات المتكررة للتوسط بين أطراف النزاع في وضع حد لهذا المأزق الذي افرز تحديات أمنية لدول الساحل الإفريقي ودول المغرب العربي .

من هنا، يمكن استقراء أسباب الفشل الدولي في معالجة القضية الترقية بما يرضى أطراف النزاع انطلاقا من تتبع سياسات مختلف القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في المسألة الترقية شمال مالي، وتحديد المتغيرات المركزية ، التي هيمنت على سياسات هذه الأطراف . لهدا السبب اقتصرت عملية معالجتنا لموضوع الدراسة على دول معينة على المستوى الإقليمي(الجزائر، المغرب، ليبيا) وعلى المستوى الدولي (فرنسا، الو.م.إ) وهذا لا ينفي وجود أطراف أخرى مؤثرة في مسار النزاع الترقي.

ومن اجل معالجة الدور الذي تضطلع به مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، قمنا بتجزئة محاور الدراسة إلى قسمين: نتناول في المقام الأول سياسيات القوى الإقليمية تجاه الأقلية الترقية. وفي المقام الثاني توجهات القوى الكبرى تجاه القضية الترقية شمال مالي .

المبحث الأول : سياسة القوى الإقليمية تجاه القضية الترقية شمال مالي

ينحصر اهتمامنا في هذا المبحث على تناول الفواعل الإقليمية المؤثرة في القضية الترقية ومن بينها الجزائر ، ليبيا والمملكة المغربية ، تحاول كل من هذه القوى التعامل مع القضية الترقية انطلاقا من جملة من الاعتبارات ، التي لا تخرج عن منطق المصلحة الوطنية ، منها ما يرتبط بالسعي نحو حماية الأمن القومي ، التنافس من اجل الزعامة الإقليمية ، ومحاولة توظيف القضية الترقية لإدارة الخلافات الثنائية بين الدول المغاربية خاصة الخلاف الجزائري المغربي .

المطلب الأول: السياسة الجزائرية تجاه القضية الترقية في مالي

تحدد الأدبيات النظرية في السياسة الخارجية فئتين من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها في سلوكها الخارجي.

وتتمثل الفئة الأولى في تلك الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول ، وتتضمن الأمن وحماية السيادة الإقليمية ، ودعم الأمن الإقليمي ، ودعم وتنمية كل ما يدخل في إطار المصالح الحيوية للدولة ، وخلق الأوضاع التي تمكنها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة، وبسط النفوذ القومي .

أما الفئة الثانية فإنها تتمثل في تلك الأهداف ذات النزعة المثالية ومن ضمنها الرغبة في دعم السلام العالمي، والتمكين لحكم القانون والعدالة الدولية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها من المبادئ الإنسانية والقانون الدولي.[1]

انطلاقا من هذا التصنيف ، يمكن القول أن السياسة الخارجية للجزائر تجاه فضائها الإقليمي وعلى مستوى تعاملها مع الديناميكيات متعددة الأبعاد التي أفرزتها الأزمة الداخلية في مالي لا تخرج عن إطار هاتين الفئتين من الأهداف ، وهذا ما سيتم إيضاحه من خلال عرض مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي ترتبط بتلك الفئة ذات التوجه المثالي ، وفي المقام الثاني تقديم بعض الإمكانيات التي تؤهل الجزائر لتكون دولة محورية على المستوى الجهوي، وهذا ما سيسمح لها بفرض تصورها لحل الأزمة الترقية شمال مالي ، وبالتالي تحقيق المصلحة الوطنية المستندة بشكل رئيسي إلى حماية الأمن القومي .

---

[1]- صايج مصطفى ، **الجزائر والأمن الإقليمي : التسوية الدبلوماسية لازمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي** ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2014 ، ص 9 .

ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على جملة من المبادئ والقواعد الموجهة لسلوكها تجاه البيئة الخارجية والمحددة لمواقفها من مختلف الأزمات والنزاعات التي تقع على المستويات المختلفة الإقليمية والدولية، ويمكن إيجاز أهم هذه المبادئ، التي تخدم موضوع بحثنا في المبادئ التالية:

- الحل السلمي للنزاعات الدولية واحترام سيادة الدول

تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على الآليات والسبل السلمية في حل النزاعات الإقليمية والدولية عبر آليات الوساطة، التفاوض والمساعي الحميدة، ويفرض هذا المبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها. لقد تم تكريس هذا المبدأ ضمن الدستور الجزائري لسنة 1986 ، حيث نصت المادة 86 منه على الجمهورية الجزائرية تمتنع طبقا لمواثيق منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وجامعة الدول العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها ، وتبذل جهودها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية .[1]

وتنص المادة 26 من دستور 1996 (حسب أخر تعديل له في نوفمبر 2008) على ما يلي:

"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالسوائل السلمية"[2]

ولذلك فإن استخدام القوة العسكرية تكون للدفاع عن السيادة الوطنية دون استخدامها للتدخل في شؤون الآخرين، وذلك ما أشارت إليه المادة 25 من نفس الدستور، والتي تنص على ما يلي:

"تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها ، وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي . تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني ، والدفاع على السيادة الوطنية .

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد ، وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ، ومختلف مناطق أملاكها البحرية" .[3]

هذا بالإضافة إلى مبادئ أخرى منها :

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1986 ، ص 14
[2]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – 28 نوفمبر1996 ، ص 13
[3]- **المرجع نفسه** ، ص ص 12 ،13

- حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من بين المبادئ القانونية المعترف بها دوليا ، ومن واجب جميع الدول احترامه ، وعلى هذا الأساس أكدت النصوص الرسمية الجزائرية هذا المبدأ، فقد نصت جميع المواثيق الوطنية على النضال من اجل إقامة نظام امن جماعي حقيقي يحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويضمن حريتها في اختيار النظم التي تليق بها، وكذلك الدعم غير المشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحررها الوطني واحترام حقها في تقرير مصيرها واستقلالها[1] ، كما نصت المادة 92 من دستور 1986 على أن تضامن الجزائر مع كل الشعوب في كفاحها من اجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن اجل حقها في تقرير المصير والاستقلال يشكل بعدا أساسيا في السياسة الوطنية[2]

في حين نصت المادة 27 من الدستور الحالي (دستور 1996) على ما يلي:

"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري"[3]

- التعاون الدولي كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية للجزائر

لقد تضمنت كل دساتير الجمهورية الجزائرية مبدأ التعاون الدولي كأساس لعلاقات الجزائر الخارجية ، وهذا ما ورد في دستور 1976 في الفصل السابع من المواد من 86 إلى 93 التي تم فيها تحديد المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية ، كما نصت المادة 93 من دستور 1986 على مبدأ التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول[4].

وبالانتقال من الجانب العقائدي والإيديولوجي للسياسة الخارجية الجزائرية إلى تلك المحددات المادية والطبيعية التي تساهم إلى حد بعيد في تمكين الجزائر من الاضطلاع بأدوار إقليمية محورية وبالتالي تحقيق المصلحة الوطنية ، التي تنحصر بشكل أساسي في حماية وصيانة الأمن القومي الذي تتربص به مخططات عدائية لقوى إقليمية ودولية ناهيك عن الأزمات الأمنية التي تشهدها دول الجوار والتي أصبحت بفعل فشلها في إدارة التنوع الإثني والعرقي معرضة إلى احتمالات التقسيم وهو ما يزيد من

[1]- دالع وهيبة ،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي(1999-2014)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات دولية ، جامعة الجزائر **3** ، ص 59

[2]- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1986 ، ص

[3]- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ل 28 نوفمبر1996 ،ص 13

[4]-- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1976 ، ص ص 14،15

حجم التحديات والتهديدات على الأمن الإقليمي للجزائر و من بين المحددات التي تجعل من الجزائر دولة مؤهلة للعب دور إقليمي ريادي ما يلي :

من حيث المحددات الجغرافية والاقتصادية : تحتل الجزائر المرتبة العاشرة كأكبر بلد في العالم من حيث المساحة، الأولى على المستوى الإفريقي والمغاربي إذ يمثل 40 % من المساحة وحوالي 47% من الناتج الداخلي الخام (PIB) ،كما تشكل قوة نفطية إقليمية باحتياطي هام خاصة الغاز الطبيعي ، كما تحتل مكانة جغرافية جد متميزة اذ تقع في مفترق استراتيجي للعالم ، كما تتمتع بخصوصية وامتياز لا يستهان به يجمع بين الأبعاد الإسلامية ، المغاربية ، العربية ، المتوسطية ، الإفريقية[1] .

من حيث المحدد العسكري :تعتبر الجزائر القوة العسكرية الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا والأولى مغاربيا . كما تعتبر الدولة الوحيدة التي لها حدود مع جميع الدول المغاربية ما أعطاها امتياز هرمي لا يقارن إذ تمارس الجزائر عمليات اكتساب القوة وممارستها انطلاقا من تموقعها الإقليمي وإمكاناتها التي من شأنها أن لها أثرا على الساحة الدولية من خلال إدارة الأزمات الدولية .[2]

وإذا اعتمدنا على المفهوم الذي قدمه روبرت كوكس حول العناصر الأساسية التي تجعل من أي دولة ذات مؤهلات لتكون قوة مهيمنة ، نجده يشير إلى أن الهيمنة تستند على علاقة بين المؤسسات الأفكار والقوى المادية ؛ على المستويات الأمنية والمالية ، تمتلك الجزائر امتيازين في هذا الجانب :

من جهة، خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب إضافة إلى عناصر القوة التي تتوفر عليها؛ والتي منها الوفرة المالية التي تتميز بها. كما تحتضن الجزائر المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب [3]. كلها مؤشرات تجعل من الجزائر الدولة المرشحة للهيمنة على المستوى الإقليمي.

يقودنا الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأقلية الترقية إلى تناول أهمية ومكانة منطقة الساحل ضمن إستراتيجية الأمن القومي الجزائري واهم الروابط التي تجمع الجزائر بالمنطقة واليات تعاملها مع التمرد الترقي الذي أصبح يصنف ضمن النزاعات الاجتماعية المؤجلة بفعل الحلول السطحية، التي تتعامل من خلالها حكومة باماكو مع مطالب التوارق .

1- لزهر عبد العزيز ، **السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010** ، استراتيجيا ، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ، العدد 01 ، 2014 ، ص 128

2- **نفس المرجع** ، ص 128

3- chena salim, **le sahara et le sahel dans la politique algérienne territoires menacés** , espaces menaçants ,recherches internationales ,n° 97 ,octobre –décembre 2013,p . 132.

وتشكل منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر والبطن الرخو لأمنها القومي وهذا نظرا لتلاقي مجموعة من الاعتبارات والمعطيات، التي لا يمكن تجاوزها في إطار صياغة ووضع إستراتيجية الأمن القومي الجزائري ومنها:

- ✓ شساعة الحدود التي تربط الجزائر بدول الساحل (6343كلم) وصعوبة تغطيتها ، والأكثر من ذلك ، أن البلدان المحاذية للجنوب الجزائري تعاني من حالات فشل في القيام بمهام توفير الأمن والتنمية وهذا ما ساهم في خلق بيئة ملائمة لبروز مختلف التهديدات عبر القومية .
- ✓ الارتباط الاجتماعي للجزائر بدول الساحل من خلال احتواء الجنوب الجزائري (الهقار ، جانت تمنراست، ادرار) على السكان التوارق .
- ✓ الأهمية الاقتصادية للجنوب الجزائري باعتباره يمثل عصب الاقتصاد الوطني القائم على الريع النفطي .

انطلاقا من هذه الاعتبارات ، لم تتوان الجزائر في اتخاذ إجراءات وقائية لحماية استقرار مناطق الجنوب الذي تستقر به جماعات التوارق ، والتي من بينها :[1]

- ✓ تعزيز توطين التوارق الرحل بهدف إدخال العنصر التارقي ضمن العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية التراث والثقافة المحلية التارقية وترقيتها وكذلك مجموعة من القوانين والقرارات الاقتصادية ذات الطابع السياسي والاجتماعي
- ✓ وضعت مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية ، التي بموجبها تسهل حركية تنقل السكان التوارق بين حدود الجزائر والبلدان المجاورة .
- ✓ تقديم التسهيلات والاستثناءات القانونية لتسهيل انخراط التوارق ضمن مختلف أسلاك الأمن خاصة الدرك الوطني وحرس الحدود والجمارك، وهي تخص السن القانوني الأدنى للانخراط والمستوى التعليمي
- ✓ إجراء عمليات الإصلاح الإداري الذي جعل من تمنراست واليزي ولايتين ، وإنشاء صندوق خاص بتنمية الجنوب اعتمادا على الأموال التي يتم اقتطاعها من أموال النفط المصدر ، زيادة على أنهم ممثلون في البرلمان بغرفتيه ، وأنهم يسيرون أنفسهم من خلال المجالس الشعبية البلدية والولائية

كل هذه الإجراءات انعكست على مستوى الولاء الذي يبديه التوارق للجزائر وهذا ما عبر عنه الحاج محمود أقمامه بقوله : إن التوارق الجزائريين ليسوا سلعة تباع وتشترى ولا يوجد استقرار أفضل مما هو

[1]- بوبيبة نبيل ، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2010 ، ص ص 134 135.

موجود في الجزائر ، ومقابل كل ذهب العالم لن نفرط في وطننا ، لأنه لا يمكننا الانقلاب ضد أرضنا الأرض التي دفن فيها أسلافنا[1] .

غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الازوادية والحد من نشاطها المسلح لأن مالي والنيجر لم تقدما ، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر ، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للتوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة ، بل أعطت سياستهما تجاه سكان الشمال وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا و سياسيا فيهما الحجة للتوارق للثورة ضد حكومتيهما سيما وأن التوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرفي حكومتي باماكو و نيامي[2].

هذا وقد تزامنت حركة التمرد الثانية التي ضربت شمال مالي سنة 1990 مع الوضع الأمني المتردي في الجزائر بعد إلغاء النظام الجزائري للانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودخول الزائر في دوامة حرب أهلية ساهمت بشكل كبير في عزل الجزائر عن مسرح الأحداث الدولية بالرغم من ذلك فقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في محاولة للتوسط بين الحركات الترقية والحكومة المركزية في باماكو في إطار سعيها لغلق التهديدات التي قد تعصف بالوضع الأمني في الجنوب الجزائري خاصة وأنها غير مستعدة لتحمل مخلفات وعواقب إفرازات الأزمة في شمال مالي نظرا لانشغالها بإدارة الوضع الأمني الداخلي .

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرات الجزائرية لحل أزمة التوارق في مالي من خلال انعقاد عدة لقاءات بين الأطراف المتنازعة كان أبرزها لقاء تمنراست المنعقد في 6 جانفي 1991 والذي فشل لاعتبارات متعددة منها تعنت أطراف النزاع إضافة إلى التأثير الذي لعبته فرنسا لإفشال اللقاء . ثم خاضت الجزائر وساطة جديدة توجت بالتوقيع على اتفاقية باماكو 1992 ، والتي فشلت هي الأخرى ، ثم لقاء تمنراست الثاني في جوان 1994 الذي جاء لمتابعة وتطبيق الإجراءات ، التي اقرها لقاء الجزائر في ماي 1994 والذي يعتبر المرجع الأساسي لتطبيق اتفاقيات السلام بين التوارق والسلطات المالية بالتحديد[3]. وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس

[1]- بوبية نبيل ، **مرجع سابق** ، ص 135

[2]- د بوحنية قوي ، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل لافريقي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة دراسات ، 2012 ، ص ص 4، 5 . من الموقع : htpp//studies.aljazeera.net/report/2012/2012/06/20126310429208904.htm

[3]-Modibo Keita , op .cit , p p 20,22 .

1996حيث نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع [1].

وعقب تجدد النزاع في شمال مالي سنة 2006 تدخلت الجزائر مرة أخرى لمحاولة التقريب بين وجهات نظر أطراف النزاع ، وقد كان الدور الجزائري حاسما في التمكين من إعادة الاستقرار إلى منطقة الشمال إلا أن الأمور تداعت إلى الأسوأ مع ظهور عدة نقاط خلافية في فهم بعض بنود الاتفاق وتطبيقها وهو ما تطلب الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 في الجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق ، تخص الأولى الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويليه ، والثانية عبارة عن جدول زمني يحدد أجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم وتضبط الوثيقة الثالثة شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي بتجمعاتها الثلاث (كيدال ، غاو ، تمبكتو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد في 23 و24 مارس 2008[2] .

كما قامت الجزائر لإنقاذ اتفاق السلام الموقع بين الطرفين بمجموعة من الخطوات الدبلوماسية تنوعت بين عقد اللقاءات وتبادل الزيارات بين الفرقاء في مالي ، من ذلك زيارة وزير الخارجية الجزائري آنذاك "مراد مدلسي"العاصمة المالية باماكو في أكتوبر 2007 ، وعقده اجتماعات مع مسؤولين بالحكومة المالية وقيادات من حركة المتمردين التوارق سعيا منه لإقناع المسؤولين الماليين بالعدول عما يراه التوارق مصدر استفزاز لهم .

أما على المستوى الاقتصادي فيتجلى من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق "اليمين زروال" حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري و من الجانب الإنساني، قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية حيث وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (غداء ، تغطية ،علاج...) وهذا لحماية اللاجئين التوارق من الوقوع في فخ الجريمة المنظمة ، وفي هذا نجد شهادة احد اللاجئين بأن الجزائر تولي عناية ومعاملة خاصة لهؤلاء اللاجئين[3]، بالإضافة إلى تلقي أطراف النزاع الجرحى سيما الجنود الماليين

[1]- ولد ابراهيم الحاج ، **ازمة شمال مالي...انفجار الداخل وتداعيات الإقليم** ، مركز الجزيرة للدراسات (سلسلة تقارير) ، 19 فبراير 2012 .
[2]- بويبية نبيل ، **مرجع سابق** ، ص 142 .
[3]-بشكيط خالد ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3 ، 2010 ، ص 178 .

والمتمردين التوارق للعلاج في مستشفى رقان الذي يقع على بعد 150كلم جنوب ولاية أدرار بعد تجدد المعارك بين الطرفين في منطقة كيدال شمال مالي شهر جوان 2008 [1].

لقد خرجت الجزائر من خلال وساطتها بين أطراف النزاع بجملة من المكاسب، أهمها الثقة الكبيرة التي أصبحت تحظى بها من قبل أطراف النزاع في مالي ،حيث جاء تصريح الرئيس المالي امادو توماني توري في حصة" لقاء خاص"لقناة الجزيرة الفضائية وفي رده على سؤال يتعلق بدور الجزائر وليبيا في إحلال السلام في شمال مالي على القول بان "**أي مفاوضات للسلام بين باماكو والمتمردين التوارق لن تتم دون دور جزائري بارز...**" ومن باب تأكيد موقف باماكو المتمسك بدور الجزائر كراعي وحيد لدفع جهود الوساطة مع المتمردين التوارق ، أوضح الرئيس المالي أن" **الجزائر هي التي قادت جميع المفاوضات بين حكومة باماكو وتمرد الشمال منذ التسعينات من القرن الماضي إلى اتفاقيات الجزائر لسنة 2006 وهي اللاعب الرئيسي في الساحل الإفريقي بشهادة جميع العواصم لدول الجوار**".[2]

كما صرح في هذا الإطار إبراهيم اغ بهانغا رئيس التحالف الديمقراطي التارقي من أجل التغيير في شمال مالي ، بأنه كان يعلم مسبقا بأنه لن تنجح وساطة ما لم تكن الجزائر طرفا رئيسيا فيها ، وهذا تعليقا على فشل الوساطة الليبية لسنة 2007 عن طريق مؤسسة القذافي الخيرية[3].

من هنا ، يبدو أن الجزائر تمكنت من فرض إرادتها في المنطقة ، وقد كان من ثمرات الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إحلال السلام بالمنطقة التوقيع على اتفاقية بين شركة سونطراك والحكومة المالية للتنقيب عن البترول في حوض تودني، وقبول التوارق بتشكيل دوريات لتمشيط الصحراء بحثا عن المتطرفين الإسلاميين ، بالإضافة إلى إبعاد التمرد عن جنوبها الذي تقطنه غالبية توارقية .[4]

هذا وقد استمرت الجهود الدبلوماسية الجزائرية من اجل التنسيق الأمني مع دول الجوار من اجل إحلال السلام بالمنطقة، حيث باشرت في بناء اطر عمل سياسية – أمنية وأخرى اقتصادية نذكر منها على سبيل المثال:

---

[1]- ع. ابراهيم ، 8 **جنود ماليين جرحى يعالجون في المستشفيات الجزائرية** ، الخبر (يومية جزائرية) ، السبت 14 جوان 2008 ، العدد 5346

[2]- س ليلى . ،**الجزائر هي الراعي الوحيد للمفاوضات مع الطوارق** ،جريدة صوت الأحرار (يومية جزائرية) ، الأحد 2008/07/60 ، العدد 3154

[3]- بوبيبة نبيل ، **مرجع سابق**، ص 143

[4]- التينبكتي ، **الطوارق : الساحل المخيف** ، ب.د.ن،ب.ب.ن ، ص ص 12،13 .

بناء لجنة أركان عملياتية مشتركةComité d'état –major opération conjoint "
CEMOC " يضم كل من النيجر مالي وموريتانيا والجزائر ومقره مدينة تمنراست والذي انشأ في أفريل 2010 تقوم اللجنة حسب تصريح الجنرال "ادامو كانيكومو Adamo KANIKOMO قائد اللجنة لعام 2011-2012 بحراسة ومراقبة 1956 كلم من الحدود وعمق يصل الى 933 كلم من الحدود المشتركة ويمكن توسيعه في نطاق الصلاحيات والمراقبة الإستخباراتية إلى التشاد وليبيا عند اقتضاء الأمر والحاجة . هذه اللجنة تمتلك كتائب سريعة الحركة وإسناد جوي من مروحيات قتالية وطائرات حربية . المهمة الأولى للجنة في محاربة تنظيم القاعدة في الصحراء الساحلية الكبرى والحد من الاتجار غير الشرعي في السلاح والمخدرات . كما تعمل اللجنة بالتنسيق مع "المركز الإفريقي للبحث حول الإرهاب" centre de recherche africain contre le terrorisme بالجزائر العاصمة على تحديد والتدقيق في ظاهرة العنف والإرهاب بإفريقيا.

أما إقتصاديا فقد اقترحت الجزائر إنشاء صندوق وقد دفعت عشرة ملايين دولار أمريكي لفائدة مشاريع تنموية لبناء بنى تحتية في مدن "غاو" و "كيدال" و "تومبوكتو" يتم حفر أبار للري والسقي وشرب المياه . وإنشاء مراكز للتكوين المهني والتعليم ومراكز للطب والصحة. فالمنطقة فاقدة لأدنى وسائل أو منشأت ذات طابع اجتماعي تربوي . وهذه المبادرات الموجهة لصالح المناطق الشمالية تتم بالتعاون المشترك للدول الساحلية والسند القوي للجزائر بهدف حماية للفئة الشبانية من إغراءات الجماعات المسلحة التي جنت أرباح مالية ضخمة من عمليات خطف الأجانب، و توفير الوسائل وما يفقد كأساسيات لأي شاب كي يكون له حق في التعلم والعمل. وأن توفر له العناية الصحية[1]

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة شمال مالي إلا أنا لأمور لم تتجه حسب التطلعات ، التي كانت تسعى إليها الدبلوماسية الجزائرية ، حيث جاءت التحولات السياسية التي وقعت في ليبيا لتساهم في تفجير الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل .

ساهم سقوط نظام العقيد الليبي في إنعاش وتغذية النزاع الداخلي في مالي بعد عودة المرتزقة التي كانت تعلم لدى قوات القذافي مدججة بأسلحة متطورة وخبرة قتالية، وبفعل تحالف الحركات الترقية مع الجماعات الإرهابية المتواجدة في منطقة شمال مالي تمكنت من تشكيل تكتل مؤقت ساهم في زعزعة

1- د زوين الياس . **الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة "الجيوسياسية" وضرورات الدور "الجيوستراتيجي"** . ستراتيجيا ، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية .العدد 2 . السداسي الثاني 2014 ، ص ص 137 138 .

الاستقرار في مناطق الجنوب ، وهذا ما قاد في نهاية المطاف الى انقلاب عسكري ضد حكومة امادو توماني توري ثم أعقبها التدخل العسكري الفرنسي الذي وضع حدا لتمدد الجماعات الإرهابية نحو مناطق جنوب مالي .

وفي ظل هذه الأحداث ، تجنبت الحكومة الجزائرية الإدلاء بأي تصريحات حيال الوضع شمال مالي .هذا وقد ذهب بعض المحللين الجزائريين إلى الحديث حول "الحياد الايجابي" . من جانب أخر تم تفسير هذا الحذر بأسباب ترتبط بالوضع الداخلي : الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012 والتنافس بين النخب من اجل الوصول إلى السلطة في 2014 .

ومن ناحية أخرى ، وبالرغم من أن صناع القرار في الجزائر يبدون تعاطفا مع التوارق في مالي إلا أنهم ينظرون بريبة لمطالب التوارق بحكم ذاتي أو الاستقلال ؛ لذلك لم يكن من المفاجئ الموقف السلبي للجزائر من إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن استقلال إقليم أزواد عن مالي في أفريل 2012 . وهذا الموقف متسق مع سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل سياسي أو اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية أو الحوزة الترابية المعترف بها دوليا لدول المنطقة[1].

أما في ما يتعلق بالموقف الجزائري من التدخل العسكري الفرنسي ، فمع رفضها التام لأي تدخل عسكري في المنطقة ، تخشى الجزائر من إقامة قوات غربية بشكل دائم في المنطقة ، وبالخصوص الفرنسية ، في الساحل ، وقد حاولت جاهدة إقامة "جبهة معارضة" ، من خلال إرسال الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل في جولة شهر أكتوبر 2012 من اجل تجميع الجهود لهذه القضية الى موريتانيا، النيجر ومالي .

إلا أن التدخل العسكري الفرنسي في منطقة شمال مالي قد اظهر بشكل واضح أن الجزائر وبالرغم من الدور الكبير الذي تقوم به من اجل استتباب الأمن بالمنطقة، إلا أنها تعاني من ضعف العمل الإستباقي لدرء المخاطر، التي يمكن أن يفرزها النزاع الترقي ، كما أظهرت بأن الجزائر لا تعتبر اللاعب الأول المتحكم في مسار النزاع الترقي في شمال مالي .

1- زبير يحي ، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب ومكافحة الإرهاب** ، مركز الجزيرة للدراسات (سلسلة تقارير) ، 28 نوفمبر 2012 ، ص 3 .

ومع ذلك فقد استمر الحضور الجزائري في التأثير على مسار النزاع وبفضل الجزائر ، أصبح قائد حركة أنصار الدين إياد اغ غالي الذي تم إدراجه ضمن قائمة الإرهابيين من طرف الإدارة الأمريكية متحدث أساسي في إطار مخطط حل الأزمة ، إلى الحد الذي أدى بممثل منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا إلى قبول التحادث معه في واداغودو شهر نوفمبر 2012[1].

وبعد فشل المفاوضات التي باشرتها المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بين الحكومة المالية والمتمردين التوارق ، وذلك بعد التدخل الفرنسي في مالي في مطلع سنة 2013 ، وتحت إشراف الوسيط الإفريقي الممثل في رئيس بوركينافاسو "بلاز كومباوري" ، وافقت الجزائر على مواصلة مسار التفاوض المتعثر بين أطراف الصراع بطلب من المتمردين التوارق والسلطات المالية ممثلة في الرئيس المالي الجديد " ابو بكر كايتا" خلال زيارته الأخيرة للجزائر في 19-20 جانفي 2014 أعاد من خلالها تأكيد الدور المحوري للجزائر خلال الجلسة الثانية للجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية المالية في افريل 2014 والتي تتضمن أيضا (نيجر ، بوركينافاسو و تشاد) . ويتأسس الطلب المالي على حقيقة أن كيدال تبقى خارج مراقبة السلطة المركزية ، وأنها كانت دائما منطقة نفوذ جزائرية ، حيث أن الاقتصاد الكلي للمنطقة يبقى تابعا للتبادل التجاري مع الجزائر . وفقا لتصريح وزير الخارجية المالي Diop Abdoulaye "**الجزائر تمثل شريك مهم لتنمية مالي**"[2]

لم يتوقف طلب الدور الجزائري كطرف أساسي ومحوري في التوسط بين أطراف النزاع فقط على الأطراف الداخلية في مالي ، بل امتد الأمر إلى أطراف إقليمية ودولية ، من بينها دول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ، فرنسا ودول الساحل ، التي طلبت من الجزائر المساهمة في مسار التفاوض مع الجماعات المسلحة . بالخصوص انطلاقا من زعيم حركة أنصار الدين اياد اغ غالي الذي يحظى بمعرفة جيدة في الجزائر، كما قام وزير الدفاع الفرنسي Jean-Yves Le Drian بزيارة إلى الجزائر لمناقشة الدور الجزائري في حل الأزمة شمال مالي مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة .

من خلال هذا العرض التحليلي للسياسة الجزائرية تجاه الأقلية الترقية، يتضح بأن الجزائر قد استوعبت حقيقة التحولات الدولية ، التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والمرتبطة أساسا بتحول أشكال

[1]- Laurence Aida Ammour ,**L'Algérie et les crises regionales : entre velleites hegemoniques et repli sur soi** , p 7 Au site :http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf

[2]- Laurence Aida Ammour , **IS A RENEWED ALGERIAN REGIONAL DIPLOMACY EMERGING** ?,The brokeronline .eu, the Netherlands,p p 1,2 in site : http://www.thebrokeronline.eu/

التهديدات وحركياتها العابرة للحدود و حقيقة المضامين الجديدة للأمن ، وهذا ما انعكس في الآليات المتعددة الأبعاد المعتمدة من طرف الجزائر في سياستها تجاه القضية الترقية شمال مالي . وبالتالي يمكن القول أن منطق الأمن القومي للجزائر مرتبط بشكل وثيق مع مسار النزاع الترقي شمال مالي ، وهذا ما جعلها لا تتوقف عن مساعيها الدؤوبة لإيجاد مخرج للنزاع الداخلي في مالي مع محاولتها لتفادي تجسيد سيناريو إقامة دولة للتوارق تشكل خطرا على استقرار الجنوب الجزائري مع احتمال خضوعها لأجندة تلك الأطراف الإقليمية والدولية المساندة لها ، وبالتالي، إمكانية انتهاجها لسياسات مناقضة لمصالح الجزائر .

بالرغم من الجهود التي ما فتئت تبدلها الجزائر للتوسط بين أطراف النزاع في مالي ، والتي لاقت ترحيبا وإشادة إقليمية ودولية ، إلا أن دخول المملكة المغربية على الخط قد عرقل المسار الدبلوماسي الجزائري ، وقد تجلت مؤشرات هذا التأثير بعد رفض الحركة الوطنية لتحرير ازواد المشاركة في لقاء "استكشافي" بين مجموعات مسلحة عدة نظمته الحكومة الجزائرية شهر مارس 2014 .

المطلب الثاني : سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الترقية شمال مالي

مند البداية، لابد من الإشارة إلى بعض المعطيات والحقائق، التي تفسر بدرجة كبيرة سياسة المغرب تجاه الأقلية الترقية. من الناحية الجغرافية لا تندرج المملكة المغربية ضمن دول الساحل الإفريقي وبالتالي فإن الانعكاسات المحتملة للازمة شمال مالي لا تؤثر بشكل كبير على الأمن القومي للمملكة المغربية بالإضافة إلى ذلك ، تعيش المملكة المغربية حالة من العزلة الإقليمية و القارية بفعل مشكلة الصحراء الغربية التي شكل قبولها كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 منعطفا حاسما على مستوى التواجد المغربي ضمن اطر العمل الجماعي الإفريقي .

لاشك أن العلاقة بين المعطيات السالفة الذكر وبين السياسة المغربية تجاه الأقلية الترقية ذات ارتباط وثيق ، فبالرغم من البعد الجغرافي للمملكة المغربية عن شمال مالي ، إلا أن للمغرب إدعاءات تاريخية حول ما يعرف بالمغرب الكبير والذي يشمل اغلب الأراضي ، التي يتواجد بها التوارق . أما في ما يتعلق بالعزلة التي تشهدها المغرب جراء انسحابها من منظمة الوحدة الإفريقية ، فلها ارتباط وثيق بالسياسة المغربية تجاه التوارق وهذا راجع إلى كون قبول الصحراء الغربية كعضو ضمن منظمة الوحدة الإفريقية جاء نتيجة للدعم الدبلوماسي الجزائري ، وهذا ما سيجعل المغرب يستغل ورقة التوارق للتشويش على الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي .

انطلاقا من هذه المعطيات ، جاءت تصريحات الملك المغربي (الحسن الثاني) في الكثير من المناسبات أنه إذا بقيت الجزائر مساندة لقيام دولة في الصحراء الغربية ، فإنه لا يوجد ما يمنع المملكة المغربية من المطالبة باستقلال التوارق[1] ، وبالتالي، فإن المغرب يحاول توظيف القضية الترقية لإدارة علاقاته الصراعية مع الجزائر، إذ أن استخدامها كورقة يمكن من خلالها إضعاف الجزائر ، أو خلق مشاكل لها على الأقل [2].

وقد التزم المغرب في التسعينات الصمت حيال قضية التوارق بسبب دعم البولساريو للجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد لأنه يرى أن عرب أزواد يؤيدون البولساريو مثلما أن قبائل التوارق في تمبكتو ترتبط بروابط البيعة مع ملوك المغرب الأشراف ، وهو ما جعلهم مقربين من الرباط وكان أمير توارق تمبكتو الأمير محمد علي الأنصاري لاجئا في الرباط وفيها توفي عام 1994[3] .

وبدأت تتجلى معالم السياسة المغربية تجاه الأقلية الترقية بشكل واضح مع بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وتحديدا سنة 2006 عندما قام المغرب بتأسيس وتدعيم واستغلال " المؤتمر الوطني لتحرير ازواد" بزعامة "ابو بكر الأنصاري" ، الذي درس في المغرب ، وأسس حركته هناك في 2006/06/14 ، بعد الانفراج الذي حدث في القضية الترقية نتيجة الوساطة الجزائرية ، التي توجت باتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006 وتتكون هذه الحركة أساسا من قبيلة "كال إنصر" ، التي يدعمها المغرب في أزواد ، وفي هذا الصدد يبين رئيس هذه الحركة سبب تأسيس حركته بالمغرب واهم مبادئها وسر العلاقة الوطيدة بينها وبين المغرب فيقول" حركتنا ولدت في المغرب لان ولاية تمبكتو مرتبطة بالمغرب وموريتانيا ، مثل ارتباط كيدال بالجزائر " .[4]

كما صرح أبو بكر الأنصاري عن تلك الروابط المتعددة الأبعاد ، التي تجمع الشعب الازوادي بالمغرب بقوله "الشعب الأزوادي ليس إلا امتدادا للشعب المغربي، وليس من المنطق أن يتم ترك جزء منه يباد دون تحريك ساكن"، لافتا إلى أن "إقليم تمبكتو كان مرتبطا بالمغرب من كل النواحي الدينية والسياسية والاقتصادية، بل كانت في رقابهم بيعة للملوك العلويين." وقد خلص الأنصاري إلى القول بان

---

[1]- بوقارة حسين ، **مرجع سابق** ، ص 64 .
[2]- بويبية نبيل ، **مرجع سابق** ، ص 106 .
3- الانصاري ابو بكر ،**قضيتي الطوارق والصحراء الغربية وفن الحديث بالمحظور السياسي** . من الموقع :
http://touaregmaroc.blogspot.com/2008/07/blog-post_4209.html
[4]- بويبية نبيل ، **مرجع سابق** ، ص ص 106،107 .

"العلاقات التاريخية والسياسية التي تربط المغرب بالشعب المالي والأزوادي خاصة، يجعلها تلعب دور الحكم بينهما، والبحث عن حقوق المضطهد في ظل وحدة الجميع"[1]

تسعى المملكة المغربية من خلال سياستها تجاه الأقلية الترقية إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أولا– العمل على عرقلة وإفشال المبادرات التي تقودها الدبلوماسية الجزائرية لحل القضية الترقية شمال مالي .

ثانيا– هو محاولة استمالة موقف حكومة مالي نحو الرؤية المغربية لتسوية النزاع شمال مالي . وبهدف تحقيق كلا الهدفين اعتمدت على عدة آليات والتي يمكن إجمالها في ما يلي[2] :

1– المجال الديني والتعليمي : حيث تحاول من خلاله إلى تصدير النموذج المغربي للإسلام المعتدل المتسامح مع باقي الديانات ، وهذا ما سيقود إلى محاربة مظاهر التشدد والتطرف الديني والإرهاب والقضاء عليها و كل هذه الاعتبارات تندرج في إطار تعزيز الأمن الداخلي في مالي .

و في سعيها لتوثيق علاقاتها بدولة مالي، اتجهت المملكة المغربية نحو إبرام عدة اتفاقيات من بينها

في شهر سبتمبر2013 وقعت مالي والمغرب اتفاقية لجلب 500 إمام من مالي إلى المغرب للتدريب الديني، حيث تأمل الحكومتان أن يكون تدريبهم بمثابة الدرع الحصينة ضد المتشددين الباكستانيين والسعوديين الذين بنوا مدارس ومساجد في مالي. وفي ضوء أداء المغرب دور المعلم في هذا الإطار سيشمل الاتفاق حتما فرض الممارسات الدينية المغربية في مالي. وإذا تكللت هذه المبادرة بالنجاح فإنها قد تزيد من حجم تأثير المغرب في مالي، وعلى منطقة الساحل الإفريقي. ومن هذا الباب استطاع المغرب أن يفرض نفسه منافسا للجزائر في منطقة الساحل.

– تقديّم المنح الدراسية للطلبة الماليين في الجامعات المغربية. ويسعى مثل هذا التدريب إلى مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة، وتعزيز التسامح مع غير المسلمين، لكنه يقدم أيضاً تعليماً جامعياً موسعاً حول مواد دراسية، بدءاً من التاريخ والجغرافيا إلى العلوم السياسية وحقوق الإنسان. وتنصب هذه الجهود وغيرها

[1]- الاشرف حسن ، **الأنصاري: الأزواد امتداد للمغرب .. ونتمنى زيارة الملك لـ"تمبكتو . من الموقع :**
http://www.hespress.com/orbites/129971.html

[2]-*Vish Sakthivel* , **Morocco's Move in Mali** What Rabat Gained in the Battle Against Islamic Extremism .

https://www.foreignaffairs.com/articles/africa/2014-01-14/moroccos-move-mali

على تقوية المدرسة المالكية، حيث تُعد المدرسة المالكية هي الأكثر انتشاراً في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. وغالباً ما تدعو المدرسة المالكية إلى احترام السلطات حتى العلمانية منها، وتعد عموماً المنهج الأكثر اعتدالاً في الإسلام.

2-المجال الاقتصادي:بالإضافة إلى الاتفاقات الأمنية والدينية مع مالي سعت المغرب أيضاً إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع جيرانها في الجنوب، فأقامت فروعاً لمصارفها في مالي والسنغال. وقد حصل أحدها – "التجاري وفا بنك" – على حصة تزيد على 50% في "بنك إنترناسيونال" في مالي. كما اشترت شركة "اتصالات المغرب" المملوكة للدولة شركات اتصالات في مالي، وموريتانيا، والنيجر، ولديها فروع في بوركينا فاسو. وكثّفت شركة "المكتب الشريف للفوسفات" عمليات التنقيب عن الفوسفات التي تقوم بها في شرق مالي. ولدى مالي موارد طبيعية أخرى يمكن للشركات المغربية أن تتطلع لاستخراجها، مثل الذهب، واليورانيوم، وخام الحديد، وربما الماس[1].

ترتبط هذه الآليات بمحاولة المملكة المغربية إيجاد موطئ قدم لها بدولة مالي وتمتين العلاقات الثنائية معها على عدة مستويات ،وهذا ما سينعكس في وقت لاحق في إحداث تقارب اكبر بين الطرفين وقد يتجاوز الأمر إلى حد دعم الحكومة المالية للطرح المغربي لتسوية النزاع في شمال مالي . أما في ما يتعلق بمحاولة المغرب ضرب الجهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع شمال مالي فقد اتجهت بشكل أساسي إلى توظيف علاقاتها بالحركات الترقية لإفشال مساعي الوساطة التي ترعاها الجزائر.

يتضح النفوذ الذي تحظى به المملكة المغربية ضمن الحركات الترقية من خلال علاقتها بالحركة الوطنية لتحرير ازواد ، التي تعتبر من أهم الأطراف المؤثرة في حركية النزاع ، وبالتالي ، فان الدور المغربي لا يمكن الاستهانة بقدرته على عرقلة الجهود الدبلوماسية التي ما فتئت تبدلها الجزائر لإيجاد مخرج يرضي أطراف النزاع .

وقد تجلت بوادر تأثير المغرب على الحركة الوطنية لتحرير ازواد منذ جولة المفاوضات التي تمت في بوركينافاسو سنة 2013 وفي هدا الإطار كان للمغرب دور مهم في إقناع الازواديين بالتخلي عن الانفصال لصالح تمكين الإقليم من وضع قانوني وثقافي وإنساني واقتصادي خاص ، قبيل أخر اللقاء الذي جمع الأمين العام للحركة الشعبية بلال اغ الشريف بوزير الخارجية المغربي، لم يكن

[1]-*Vish Sakthivel* , op cit .

اعتباطيا بيوم واحد ، اجتمعت الحركات الأزوادية المجتمعة في وغادوغو ببوركينا فاسو على احترامها للوحدة الترابية لمالي [1] .

وفي هذا الإطار جاء تصريح الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير ازواد بلال اغ الشريف عقب قيامه بزيارة إلى المملكة المغربية بتاريخ 29 أوت 2014 ، في لقاء مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي صلاح الدين مزوار عبر خلالها بلال عن شكره للدور الذي يقوم به الملك محمد السادس من اجل توطيد أسس الاستقرار في مالي ودعم التنمية بها ، وشدد أيضا على أن دور المغرب يبقى مركزيا في أي تسوية سياسية للازمة يمكن أن يهتدي إليها الفرقاء .[2]

وقد جاء تصريح مسؤول مغربي رفيع بان بلده خطط لإفشال وساطة السلام التي تجريها الجزائر في مالي، وذلك في أعقاب " حرب إستخباراتية قامت بين الرباط وباريس على خلفية توقف التعاون الأمني بين البلدين .وأقحم النظام المغربي الجزائر في "حربه" مع فرنسا بدافع الانتقام خصوصا مع تدعيم باريس الوساطة الجزائرية بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة .وبالعودة إلى ما نقلته صحيفة"لوموند" "الفرنسية" ، صرح ذات المسؤول المغربي ، متحفظا على ذكر منصبه واسمه ، قائلا استنادا إلى مبادرة الجزائر في مالي ، ما يزال الحوار مستمرا إلى الآن حتى وان لم تحقق نتائج بعد ، إلا أن المفاوضات التي ترعاها الجزائر لن تتوصل الى شيء ، فبعض جماعات التوارق تحت أعيننا وفي يدنا ونتائج كل صغيرة وكبيرة تجرى في الجزائر إلا وتصلنا أخبار عن المفاوضات باستمرار ، ولا اخفي أننا سعينا إلى كسر وساطة الجزائر وإفشالها ".[3]

لقد قدم هذا التصريح صورة مختزلة لحقيقة السياسة المغربية تجاه القضية الترقية شمال مالي الهادفة إلى عرقلة مساعي الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد أرضية توافق بين أطراف النزاع، وقد بدأت مساعي المغرب تؤتي نتائجها المرتقبة مع تعبير كل من الحركة الوطنية لتحرير ازواد وتنسيقية الحركات الازوادية رفضها التوقيع على وثيقة الجزائر في 18 افريل 2015 . وفي هذا الإطار ، اتجه الخبير في الشؤون الأمنية ومكافحة الإرهاب علي زاوي في توجيه الاتهامات إلى المخزن بأنه وراء رفض كلتا

[1]- الانصاري علي ، **الجزائر تفشل في محاصرة الدور المغربي والحكم الذاتي في الازواد** . من الموقع :
http://www.dakhla24.com/news7800.html

[2]- ستمارت هشام ، **زعيم "تحرير ازواد" يؤكد محورية الدور المغربي في حل ازمة مالي** . من الموقع :
http://www.hespress.com/politique/239367.html

3- بودية خالد ، **"مخابرات الرباط سعت لافشال وساطة الجزائر في مالي"** ، الخبر (يومية جزائرية) العدد 7701 ، الخميس 12 فيفري 2015 ، ص 3 .

الحركتين من التوقيع على اتفاق السلام بالجزائر . وقد برر اتهاماته من خلال زيارة مفوضية الحركة الوطنية لتحرير ازواد إلى الرباط، والتي حظيت باستقبال كبير من طرف الملك محمد السادس .[1]

من خلال ما سبق ، يمكن القول بأن المملكة المغربية تعتبر من بين الأطراف المؤثرة في مسار النزاع الترقي ، وقد شكلت الحركة الوطنية لتحرير ازواد إحدى المنافذ ، التي قام المغرب بتوظيفها لعرقلة مساعي الوساطة الدولية ، التي تقودها الجزائر وهذا راجع بالأساس إلى الدعم والمساندة الجزائرية لقضية الصحراء الغربية . كما أن الاستثمارات الاقتصادية للمغرب في مالي واستثمارها في الجانب الديني تندرج ضمن محاولة المغرب طرح نفسه كمصدر للإسلام المعتدل و الرغبة في منافسة الدور الجزائري في تسوية النزاع الترقي في مالي .

المطلب الثالث : السياسة الليبية تجاه القضية الترقية شمال مالي

انطلاقا من التصور الذي قدمته نظرية الدور حول الأسس والمرتكزات التي لابد من توفرها لكي تصبح دولة ما ذات ادوار متعددة على المستويات الإقليمية والدولية ، يمكن القول بأن الفترة التاريخية التي شهدتها ليبيا مع وصول العقيد الليبي معمر القذافي إلى السلطة قد شكلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الليبية تجاه منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام وتجاه الأقلية الترقية بشكل خاص ، فبالإضافة إلى الثروة النفطية التي تتوفر عليها ، فإن شخصية صانع القرار (معمر القذافي) وتصوراته الخاصة لدور ليبيا على المستوى الجهوي والقاري قد لعبت دورا حاسما في التأثير على السياسة الليبية تجاه الأقلية الترقية .

وقد بدأت ملامح السياسة الليبية تجاه الأقلية الترقية تتضح مع بداية حملات هجرة التوارق إلى الدول المجاورة التي شهدتها دولتي مالي والنيجر خلال سنوات 1970 و 1980 . ومع بداية سنوات 1980 بدأت مرحلة التنظيم الفعال للحركة الترقية ، وعلى خلاف المراحل السابقة أين كانت ليبيا مجرد ارض لاستقبال التوارق ، بدأت في هذه المرحلة في لعب دور مهم لدعم التوارق ماديا ومعنويا ،مندرجا ضمن السياسة الإفريقية للعقيد الليبي معمر القذافي .

[1] - Fella Hamici ,Mali : «**Le Maroc est derrière le refus de la CMA de signer les accords de paix d'Alger».** au site :http://www.letempsdz.com/content/view/148659

وبالنظر إلى رغبة شباب التوارق البطالين (ishumar) في تعلم فنون القتال ، للعودة في وقت لاحق لمواصلة الكفاح ضد بلدانهم الأصلية ، لم يتوان التوارق في الانخراط العسكري ضمن اللفيف العسكري للعقيد القذافي ومن هنا ارتبط التوارق وبدرجات مختلفة في مجالات العمل العسكري الليبي سواء في إفريقيا جنوب الصحراء، أو في المغرب العربي، أو حتى خارج القارة الإفريقية وبالخصوص في الشرق الأوسط .

لقد شكل انعقاد مؤتمر الخمس بتاريخ 8 سبتمبر 1980 إحدى المحطات التاريخية المحورية التي أكدت الدور الليبي في التأثير على القضية الترقية في منطقة الساحل ، وقد جمع هذا المؤتمر عدة قادة توارق وبعض رجال الفكر وبعض المسؤولين السياسيين التوارق القدامى، وقد كانت أهداف هذا المؤتمر تسعى نحو تنظيم الحركة الترقية و لقد تم عقد هذا الاجتماع برعاية ليبية ،موفرة كل ما يلزم من إمكانيات مادية ومعنوية وسياسية .

وقد افرز هذا المؤتمر عدة نتائج مهمة تمثلت في هيكلة الحركة الترقية من خلال إعطاء اسم للحركة الترقية الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى وإقامة مقر خاص بها في مدينة طرابلس وتعيين أمين عام للحركة Limam Chaffy بتاريخ 8 سبتمبر 1980 ، ومكتب تنفيدي وأوامر وقرارات[1] فهي كلها إجراءات تكللت بفعل الدعم الكبير الذي تلقته الجماعات الترقية من طرف معمر القذافي .

وفي غضون عام 1987 تم انعقاد مؤتمر طرابلس ، الذي جاء لتحديد الأهداف السياسية للحركات الترقية ، وقد تم الاتفاق على إعادة تنظيم صفوف الحركة للإسراع بتفجير العمل المسلح شمال مالي . لقد كانت النقطة الأساسية والأبرز التي افرزها هذا المؤتمر هي " التحرير الكلي للمنطقة المتعارف على تسميتها أزواد" . حيث كانت إرادة التوارق سنة 1987 أكثر وضوحا كحركة مالية منظمة بمفردها ، من أجل الحصول على الانفصال عن مالي ، وإيجاد كيان دولاتي مستقل .[2]

وقبل اندلاع العمل المسلح وفي جوان1990 تم التأسيس الرسمي لـ "الحركة الشعبية للازوادMPA " بزعامة أياد اغ غالي ، بليبيا حيث كانت التدريبات العسكرية في معسكرات خاصة وتحت الإشراف

[1]-Pierre Boilley ,**Les Touaregs Kel Adagh dependence et révolte : du Soudan Français au Mali contemporain** , Edition Kharthala , Paris , 1999 , p p 420,421 .
[2]-ibid , p. 440 .

المباشر للعقيد القذافي ، كما أن الأفكار والطروحات الثورية النظرية له شكلت البذور الأولى لمنهج الحركة .[1]

كما حاولت ليبيا في الكثير من الأحيان توظيف ورقة الأقليات الترقية لإثبات وجودها في المنطقة واحتواء النفوذ الفرنسي في مالي والنيجر. وفي بداية التسعينيات أعلن العقيد القذافي استعداد ليبيا لتمويل مشاريع اقتصادية لصالح التوارق في شمال مالي والنيجر، ولكنه دعا في مناسبات عديدة إلى تكوين جمهورية ترقية ، وتعتبر الإذاعة الليبية التي تبث بلغة تمشاك(لغة التوارق) بمثابة المحطة الإذاعية الوحيدة التي يمكن التقاطها في منطقة التوارق .[2]

وفي عام 2005 ، تقدم القذافي باقتراحات تتضمن السماح للتوارق الماليين والنيجيريين بالإقامة في ليبيا بشكل غير مقيد . وفي سنة 2006 دعا القذافي جميع قبائل الصحراء ، بما في ذلك التوارق لتشكيل قوة موحدة لمكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات [3]. لقد شكلت هذه السياسة المنتهجة من طرف القذافي إحدى الآليات التي أراد من خلالها كسب ولاء الأقليات في منطقة الصحراء الكبرى، وبالتالي تثبيت ركائز النفوذ الإقليمي لليبيا كدولة راعية وداعمة لحقوق الأقليات بمنطقة الساحل الإفريقي .

ومع انفجار التمرد الثالث بمناطق شمال مالي سنة 2006، اتضح بشكل جلي الطموح الليبي في لعب دور محوري في الوساطة بين الحكومة المالية و الحركات الترقية ، وقد جاء التحرك الليبي ليساهم في إثارة نوع من التنافس مع الجزائر، التي تعتبر من الدول الرائدة و المبادرة في التوسط بين أطراف النزاع .

وقد تطور هذا التنافس في أكثر من مرة إلى خلاف بين الدولتين الشقيقتين في الوقت الذي يفترض ان تكون جهود كل دولة مكملة للأخرى . وقد بدأ هذا الخلاف عند إقدام الجماهيرية الليبية على فتح قنصلية لها بمدينة كيدال ، وزادت حدة الخلاف بعد خطاب القذافي بتمبكتو بمناسبة عيد المولد لعام

[1]- بوبيبة نبيل ، **مرجع سابق** ، ص 103 .
[2]- د بوقارة حسين ،**مرجع سابق** ، ص ص 63 ، 64 .

[3]- Hassan Alliby ,**Un des plus grands succès dans la politique africaine de Kadhafi est son alliance avec les Touaregs** . au site : http://lavoixdelalibye.com/?p=1138

2005 ، والذي دعا من خلاله قبائل التوارق إلى التوحد في إطار فيدرالية ، الأمر الذي اعتبرته السلطات الجزائرية خطيرا للغاية لما يحمله من تهديد للوحدة الترابية وتشجيع على الانفصال .[1]

وتتضح المنافسة بين الدولتين أكثر عند قيام الدبلوماسية الليبية بالوساطة من اجل الوصول إلى اتفاق إضافي بين حكومة مالي و المتمردين التوارق بعد اتفاق الجزائر 2006 ، وبالفعل وقعت أطراف النزاع بمالي على اتفاق بالعاصمة الليبية طرابلس في 13 أفريل 2008 ، كان من أهم أهداف حكومة مالي هو إطلاق صراح الجنود المختطفين من قبل باهانغا .[2]

إلا أن انهيار نظام العقيد القذافي عقب التدخل العسكري الدولي سنة 2011، قد وضع حدا للدور الليبي في التأثير على الأقلية الترقية في مالي ، ومرد ذلك بالأساس إلى طبيعة النظام الليبي الذي يتميز بشخصنة السلطة وهيمنتها على مختلف مراكز صنع القرار وفي مثل هذه الحالات ، فإن نهاية مرحلة حكم الشخص الذي كان على رأس هرم السلطة يؤدي إلى حدوث تحول كبير في السياسة الخارجية للدولة محل الدراسة وفي حالة ليبيا ،فإن انهيار وزوال مرحلة حكم القذافي قد رافقها تحول اخطر من ذلك وهو انهيار الدولة الليبية ؛ ما جعل إمكانية الحديث عن سياسة ليبية تجاه الأقلية الترقية غير ذات جدوى.

وبالرغم من نهاية السياسة الليبية تجاه الأقلية الترقية جراء نهاية نظام القذافي، إلا أن التأثيرات التي أفرزتها الأزمة الليبية على الأوضاع بمنطقة الساحل بشكل عام ومنطقة شمال مالي بشكل خاص من الأهمية التي لا يمكن التقليل من انعكاساتها السلبية على استقرار الأوضاع الأمنية في مالي حيث ساهمت في منح فرصة للتوارق لتمرير أهدافها ، والتي انطلقت عبر إعلان تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد (اكتوبر 2011)[3] ، والتي تمكنت من خلال تحالفها مع حركة أنصار الدين من إلحاق هزائم معتبرة بالجيش المالي ، لتعلن في مرحلة لاحقة عن تأسيس الدولة الازوادية شمال مالي ، هذا وقد أبان الانفلات الأمني شمال مالي سنة2012 عن امتلاك حركات الأزواد الانفصالية لمعدات وأسلحة حربية متطورة لا يحوزها حتى الجيش النظامي المالي الذي ارجع مصدرها إلى ليبيا .[4]

---

[1]- حدارباش لوهاب ، **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في منطقة الساحل الافريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر3 ، 2010 ، ص 114 .

[2]- **نفس المرجع** ، ص 115

[3]- حمشي محمد ، **اثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل** . من الموقع :https://www.academia.edu

[4]- لخضاري منصوري ، **الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي** ، دراسة غير منشورة ، ص 14

المبحث الثاني : التوجهات الفرنسية الأمريكية تجاه القضية الترقية شمال مالي

على مستوى الفواعل الدولية المؤثرة في مسار النزاع الترقي في مالي ، سنتناول في هذا السياق سياسة كل من فرنسا المستعمر التقليدي لدول الساحل الإفريقي ودول غرب إفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية التي أولت أهمية معتبرة لمنطقة الساحل الإفريقي ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وإعلانها الحرب الدولية على الإرهاب.

المطلب الأول: السياسة الفرنسية تجاه الأقلية الترقية في مالي

يرجع الدور الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري ، حيث ركزت فرنسا نشاطها الاستعماري في القارة الإفريقية باحتلال عدد من دول إفريقيا تونس ، والجزائر ، المغرب بالإضافة إلى موريتانيا والسنغال ، وغينيا ، ومالي ، والنيجر وتشاد وكوت ديفوار وغيرها من دول إفريقيا ما وراء الصحراء .[1]

وفي بداية تسعينات القرن الماضي ؛ ساد نقاش في الدوائر السياسية والأكاديمية حول إعادة تعريف العلاقات الفرنسية – الإفريقية ، حيث كانت فرنسا أكثر القوى الاستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها السابقة ، تلك العلاقات التي عبر عنها FELIX HOUPHOET BOIGNY أول رئيس لكوت ديفوار بعد الاستقلال بصكه لمصطلح الرابطة الخاصة (France– Afrique) ليدلل على عمق العلاقات التي تربط باريس بمستعمراتها السابقة في إفريقيا .[2]

ونظرا لارتكاز اهتمامنا على السياسة الفرنسية تجاه القضية الترقية في مالي ، فان ذلك يحيلنا إلى العودة إلى البوادر الأولى لمشروع التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ، والذي تبلور تاريخيا مع الإستراتيجية الفرنسية التي كانت تسعى إلى إنشاء أو تبني مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية OCRS ، وتعكس المكانة الجيواستراتيجية للصحراء الكبرى رؤى لمصالح جيوسياسية قديمة في سياسات فرنسا التوسعية في منطقة الصحراء الكبرى وعبرها إلى منطقة الساحل الإفريقي .

إن مشروع منظمة OCRS هو مشروع سياسي عسكري وحتى اقتصادي ، جاء مجسدا لفكرة رجل الدين الفرنسي Lepère De Foucauld، حيث وردت في مراسلاته عن كيفية تنظيم منطقة الصحراء عسكريا وسياسيا ، بداية من اقليم "تيدكلت" Tidikelt منطقة عين صالح ورقان ، وجاءت

[1]- يوناس بول ذي مانيال ، **الدور الفرنسي في إفريقيا... تاريخه وحاضره ومستقبله** ، مجلة قراءات افريقية ، مارس 2012 ، ص 62 .
[2]- راوية توفيق ، **السياسة الفرنسية في إفريقيا...الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية** ، مجلة دراسات افريقية ، افريل 2014 ، ص 24 .

مراسلاته عبارة عن خطة إستراتيجية سميت ب Pan Touareg حيث صرح قائلا : لا يجب السماح للتوارق بتعلم اللغة العربية وتعاليم القرآن ، بل على العكس يجب منعهم وتحويلهم عن ذلك وكذلك لا توجد إمكانية أن نعلمهم الفرنسية في ظل سياساتنا المتبعة.[1]

وتبقى فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث النفوذ والقدرة في التأثير على مسرح الأحداث الإفريقية، حتى أن إفريقيا تمثل احد العوامل الداعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن . إضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوربي والذي تعتبر فرنسا من بين الأعضاء المؤسسين له احد العوامل المساهمة في دعم الدور الفرنسي في القارة ، حيث تسعى لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية بشكل عام ودولة مالي بشكل خاص بالارتكاز على مجموعة من الآليات منها : الثقافية والاقتصادية والعسكرية نوجزها في ما يلي :

1- الآلية الثقافية : تعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الإفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية ، بفضل خبرتها التاريخية في هذا المجال .وهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدول الانجلوفونية، كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الاستعماري متمثلة في سياسة الاستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات، ونتج عن ذلك اثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد استقلال الأخيرة حتى اليوم .

تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية على عدة عناصر أهمها اللغة المشتركة والمؤسسات التعليمية الفرنسية ، والمراكز الثقافية في إفريقيا ، بالإضافة إلى القمم الفرانكفونية التي تنعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية .[2]

2- الآلية العسكرية : تمثلت السياسة العسكرية في إقامة القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا التي تراجع عددها من 100 قاعدة خلال سنوات 1960 م إلى 5 قواعد فقط الآن ، بفضل التطور الحاصل على الاستراتيجيات والوسائل العسكرية . وفي ظل الوضع الدولي الجديد اضطرت فرنسا لإحداث تغييرات على استراتيجياتها العسكرية في إفريقيا ، فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة التدخل السريع ، بحيث يتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب درجة خطورة الأزمة .

[1]- بوبصلة أمينة ، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ،2011-2012 ، ص 66 .
[2]- يوناس بول ذي مانيال ، **مرجع سابق** ، ص 62

وتمثل اتفاقية الدفاع العسكري المشترك اتفاقيات ثنائية تشمل العديد من مجالات المساعدات العسكرية والفنية، المساعدات المباشرة لجيوش وأجهزة الشرطة و المنح الدراسية العسكرية و برامج التدريب للضباط الأفارقة من خلال إنشاء فرنسا أكاديميات عسكرية بحجة تكوينهم للقيام بعمليات حفظ السلام بالقارة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النّوع من الاتفاقيات يجمع فرنسا بـ21 دولة أفريقية، معظمها مُنتمية للمنظمة الفرانكفونية من بينهم دولة مالي[1] . وترتبط معها بمواثيق ومعاهدات دفاع مشتركة تُحتِّم عليها مساعدة السلطات المالية في حالة نشوب صراعات تهدد كيان الدولة المالية .[2]

خريطة رقم 3 : توضح الانتشار العسكري الفرنسي في إفريقيا

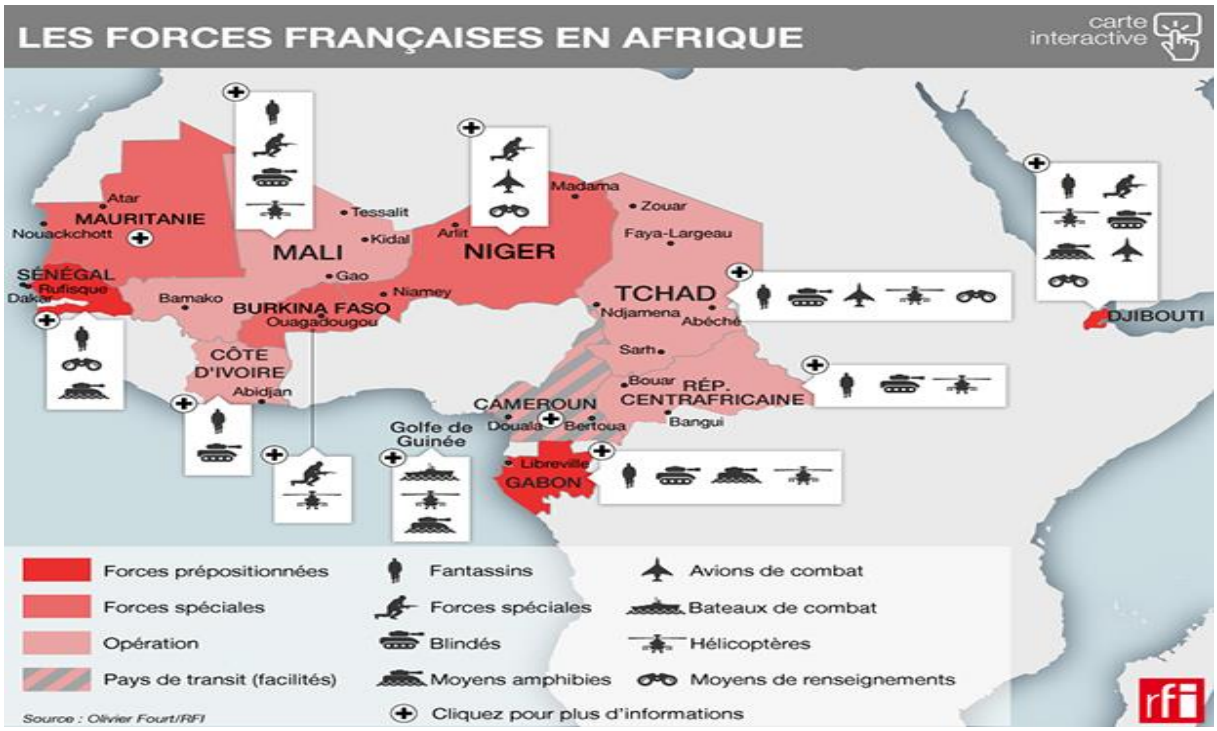

المصدر :-http://www.rfi.fr/afrique/20140217-infographie-mouvements-forces-militaires-francaises-afrique/

[1]- بوشنافة شمسة ، إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ، من الرابط :http://www.bchaib.net

2- سكية عبد السلام ، لفرنسا مبررها في التدخل العسكري ومالي لن تقرّر أي شيء دون استشارة الجزائر ،تاريخ دخول الموقع :(12-04-2015) :http://www.echoroukonline.com

3-**الآلية الاقتصادية** : تتعدد الآليات الاقتصادية المنتهجة من طرف فرنسا في تحقيق مصالحها في إفريقيا ومنها قيام فرنسا بربط مستعمراتها السابقة بما فيها دولة مالي مع الإبقاء على نظام "منطقة الفرنك الفرنسي الأفريقيCFA"، وكان ذلك يقتضي مساعدة الأنظمة القائمة وحمايتها [1]، حتى ولو كانت استبدادية، من أجل ضمان ولائها لفرنسا في مواجهة المنافسة الأميركية واليابانية والألمانية، وأخيرًا الصينية التي حصلت خلال حكم الرئيس السابق أمادو توماني توري في عام2010 على حق التنقيب عن اليورانيوم في شمال مالي.

كما اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها ، وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا ، وقد رحبت فرنسا بالمنظمات التي تشكلت في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي وضمت دول غرب إفريقيا ووسطها واهم هذه المنظمات : الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى ،كما أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها ،وتعد هذه الشبكة بنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا .

إن العلاقة بين الأمن والاقتصاد أهم معادلة يمكن أن تفسر لنا السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، التي تشكل مجالا حيويا خالصا بالنسبة للمصالح الفرنسية ، وقد كان لتنامي التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد والعابرة للحدود دور كبير في توجيه اهتمام السياسة الفرنسية نحو منطقة الساحل التي تعاظم دور الجماعات الإرهابية في التأثير على استقرار المنطقة وامتد إلى درجة تهديد المصالح الفرنسية المتواجدة في دول مالي والنيجر والتي نوجزها في ما يلي :

أ- المصالح الاقتصادية : تمتلك فرنسا عددا كبيرا من الشركات ذات الاستثمارات الضخمة داخل مالي ومنها شركة « orange »للاتصالات الفرنسية ، بالإضافة إلى الاستثمارات الفرنسية الضخمة في قطاع المعادن في مالي ،ناهيك عن استثمار الشركات الفرنسية في المجالات المختلفة في مالي ودول الجوار كالنفط في الجزائر ، والاستثمارات الفرنسية في كل من موريتانيا والنيجر هذه الأخيرة التي تحوز فيها شركة أريفا على استثمارات في كل من مناطق Arlit وAkokan مع وجود مشروع محل الانجاز في منطقة Imouraren وبالتالي فإن سيطرة الحركات الإسلامية المتشددة التي تحارب الدول الغربية بكل

[1]- مادي إبراهيم كانتي، **التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، آفاق أفريقية،المجلد11 ، العدد38 ، 2013، ص112 .

الوسائل على شمال مالي سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة ، والذي سوف يعرقل المصالح الفرنسية في مالي وفي المنطقة بالكامل .[1]

ب- المصالح الأمنية : بالإضافة إلى تواجد حوالي 6000 مواطن فرنسي جنوب مالي[2] ، فإن الوتيرة المتنامية لعملية اختطاف الرهائن الفرنسيين في المنطقة الشمالية لكل من مالي والنيجر أصبحت تشكل تهديد حقيقي للأمن القومي الفرنسي ويمكن إيجاز أهم عمليات اختطاف الرهائن الفرنسيين في ما يلي :

1- 25 نوفمبر 2009 اختطاف رهينة فرنسي "بيير كامات" في مالي من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال والذي جاء إعلان الخبر من طرف المسؤول الإعلامي في تنظيم درودكال صلاح أبو محمد عن مسؤوليتها في ذلك .

2- اختطاف أربعة فرنسيين بتاريخ 16 سبتمبر 2010 إلى جانب إفريقيين من شمال النيجر ليتم اقتيادهم الى صحراء مالي من قبل الجماعات الإرهابية . معظم هؤلاء الرهائن يعملون لحساب شركتي اريفا وساتوم الفرنسيتين في ارليت (ألف كيلومتر شمال شرق مالي) موقع استخراج اليورانيوم [3].

[1]- مادى ابراهيم كانتى ،**سؤال يتكرر: لماذا تدخلت فرنسا في مالي..؟** . من الموقع :-http://majmau africans.blogspot.com/2013/03/blog-post_2517.html

[2]- قلاع الضروس سمير ، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ،2012-2013 ، ص 137 .

[3]- ع سجال ، أنباء عن إجلاء الرهائن السبعة إلى صحراء مالي . من الموقع : http://www.djazairess.com/elhiwar/36319

الخريطة الرقم (٤)

عمليات خطف الغربيين في منطقة الساحل الأفريقي منذ عام ٢٠٠٧

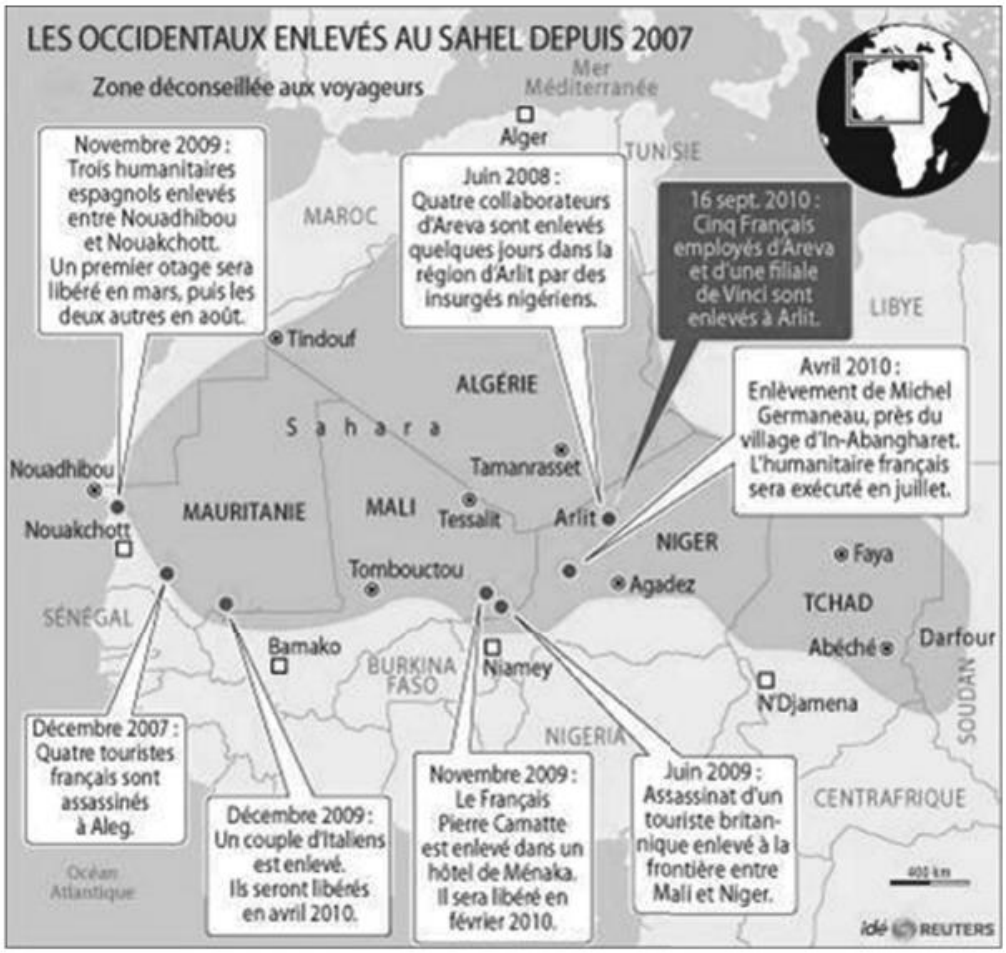

المصدر: Saleck, «Sahel: Une géopolitique de l'invisible!,» p. 1.

3- 25 نوفمبر 2011 قيام مجموعة من 7 مسلحين بإختطاف مواطنين فرنسيين SERGE LAZAREVIC و PHILIPPE VERDON في هومبوري شمال شرقي مالي[1] .

ومن هنا جاء التدخل الفرنسي في مالي في جانفي 2013 ليعكس الانشغالات الأمنية الفرنسية المتعددة الأبعاد وليعبر عن حجم المصالح ، التي تمثلها المنطقة بالنسبة لفرنسا وقد حددت التصريحات الرسمية لرئيس الحكومة الفرنسية بان التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي إيقاف زحف

[1]-Chronologie : de l'enlèvement à la libération de Serge Lazarevic . au site :http://www.lemonde.fr/afrique/article/

المجموعة الإرهابية نحو الجنوب ، والحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية ، والتحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن[1].

إلا أن هذه الأهداف الرسمية محدودة جغرافيا بالتراب المالي ، بيد أن الحقيقة غير ذلك ، خاصة وان الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود فالهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية الأمنية و الاقتصادية في الساحل وما وراءه . وقد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي بحيث إذا سقطت مالي في أيديها ستسقط دول أخرى إن عاجلا أو أجلا . وعليه فهي تهدف من تدخلها إلى فرض عملية دومينو عكسية تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة (الواقعة تحت النفوذ الفرنسي) . ولا ريب أن التخوف من استقرار الجماعات الإرهابية في الساحل لوقت طويل (مالي ، النيجر ، موريتانيا) يشكل هاجسا امنيا لفرنسا .[2]

لقد أكدت الأحداث اللاحقة لتدخل فرنسا في مالي حجم التناقضات التي يقوم عليها السلوك الفرنسي تجاه القضية الترقية في مالي . فمن جهة تسعى فرنسا من خلال تدخلها العسكري إلى متابعة وطرد الجماعات الإرهابية التي كادت تصل إلى العاصمة باماكو ، وكذلك حماية الوحدة الترابية لمالي واسترجاع سيادتها على المناطق التي استولت عليها الجماعات الإرهابية، ومن جهة أخرى اتجهت السياسة الفرنسية في تفاعلها مع القضية الترقية شمال مالي إلى إقامة تعاون وظيفي مع الحركة الشعبية لتحرير ازواد MNLA .

وتقوم الحركات الانفصالية بتوفير العمل الاستخباراتي مع القوات الفرنسية في مالي ، وهذا ما أكدته تصريحات وزير الدفاع الفرنسي Jean–Yves Le Drian " **بان لفرنسا علاقات وظيفية مع الحركة الوطنية لتحرير ازواد** "[3]

وفي نقاش كبير عقد يوم الثلاثاء 5 مارس 2013 على قناة Africa N°1 ، ذهب الممثل للحركة الوطنية لتحرير ازواد في أوروباMoussa Ag Assarid أبعد من ذلك عندما صرح " بان جنود الحركة الوطنية لتحرير ازواد حاربت مباشرة وجنبا إلى جنب مع الجيش الفرنسي والتشادي على مستوى

[1]- بن عنتر عبد النور ، **التدخل الفرنسي في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي** ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ، ص 2

[2]- **نفس المرجع** ، ص 2

[3]-**Moussa Ag Assarid :** « les troupes du MNLA combattent aux côtés des armées française **. au site :http://www.africa1.com/spip.php?article30517**

منطقة Adrar des Ifogas " وأضاف بأنهم " راضون على حضورهم" لأنهم " يعرفون الميدان مثل البشر وان السكان يساندونهم " أكثر من ذلك ، أكد بان رجال الحركة الوطنية لتحرير ازواد " على دراية بتقنيات حرب العصابات في الصحراء ولديهم معرفة دقيقة بالملاجئ الخاصة بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي[1] ".

وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن السياسة الفرنسية في مالي تحمل تناقضات واضحة،ففي إطار مهمتها للمساعدة على تهدئة الأوضاع في البلاد وحماية الوحدة الترابية لدولة مالي،و تستند على إحدى الفصائل الداعية إلى تشتيت البلاد وتقول بأنه من مصلحتها الوحدة المالية .

وتستفيد الحركة الوطنية لتحرير ازواد بفضل تحالفها مع الطرف الفرنسي من هامش واسع للمناورة في مناطق شمال مالي للقيام بعمليات التصفية الإثنية الذي يتضمن التخلص من كل ما هو غير ترقي والذي يعنى كل ماهو عربي [2].

انطلاقا من هذه العلاقة المتميزة التي تجمع فرنسا بالحركة الوطنية لتحرير ازواد ، والتي تأكدت مكانتها تدريجيا كطرف مفضل من طرف فرنسا ، التي أصبحت تستند عليها في إستراتيجيتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ، صارت هذه الحركة تحظى بمساندة رسمية داخلية ، فخلال الزيارة التي قام بها وفد ممثل للحركة الوطنية لتحرير ازواد إلى فرنسا بتاريخ 12 نوفمبر 2012 بقيادة بلال اغ الشريف ، والتي استقبله فيها الممثل الخاص لفرنسا في الساحل Jean Félix Paganon والذي أشار في إحدى تصريحاته إلى أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد أصبحت تشكيلة سياسية للدفع بالحوار مع السلطة المالية [3].

كما عبر وزير الدفاع الفرنسي Jean–Yves Le Drian عن قلقه بشأن الفراغ الأمني بأقصى شمال مالي منوها بأهمية مسار المصالحة في مالي ، خاصة ذلك الحوار بين السلطة و الحركة الوطنية لتحرير ازواد ، كما وجدت الحركة أدان صاغية لمطالبها بالحكم الذاتي ضمن البرلمانيين الفرنسيين والتي

[1]-Moussa Ag Assarid, **Op cit.**

2- **au mali , la France divise pour régner** . au site : http://diktacratie.com /mali-france-divise-regner/

3- PASCAL AIRAULT ,**Y A-T-IL ENCORE UNE « french connection » ?** , JEUNE AFRIQUE, N°2733 DU 26 MAI AU 1 er JUIN 2013

من بينهم Elizabeth Guigou رئيسة لجنة الشؤون الخارجية للجمعية العامة الفرنسية حيث صرحت شهر فيفري2012 بضرورة وضع مخطط للحكم الذاتي شمال مالي .[1]

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه المسألة الترقية في مالي

يعتبر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي وليد مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي كانت سببا رئيسيا في إحداث تحول جوهري في اهتمامات صانع القرار في واشنطن. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي جعلت من الإرهاب الدولي بمثابة العدو المركزي للولايات المتحدة الأمريكية و زاد اهتمام هذه الأخيرة بمنطقة الساحل الإفريقي بحكم تنامي بعض الظواهر العابرة للحدود التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن الدولي. وهو ما دفع أمريكا إلى البحث عن الأساليب الملائمة لإرساء أسس تواجد عسكري حقيقي في المنطقة خاصة عن طريق الاقتراب من دول المنطقة سواء من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية او من خلال شراكة إستراتيجية[2] .

بالفعل، فبعد مرور اقل من شهرين على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اعتبرت الولايات المتحدة رسميا القارة الإفريقية منطقة ذات أولوية عالية في إطار حربها على الإرهاب الدولي. وقد ذكرت مستشارة الأمن القومي آنذاك كوندوليزا رايس CONDOLEEZZA RICE أمام أعضاء اللجنة الفرعية للشؤون الإفريقية في مجلس النواب في 30 أكتوبر 2001 ، أن :" تاريخ إفريقيا وموقعها الجغرافي يسمحان لها لعب دور محوري في الحرب على الإرهاب ..... دور إفريقيا أمر بالغ الأهمية لحربنا على الإرهاب "[3]

انطلاقا من هذه المعطيات، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى طرح عدة مشاريع لتعزيز حضورها في القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل بشكل خاص ومن بين هذه المشاريع[4]:

– إنشاء صندوق « millennium challenge corporation » والذي من خلاله يتم منح دعم اقتصادي للعديد من المشاريع في إفريقيا، وفي هذا الإطار، استفادت مالي من دعم قدر بحوالي 461 مليون دولار.

[1]- - PASCAL AIRAULT , **Op cit.**

[2]- بوقارة حسين، **مرجع سابق** ،ص ص 64 65

[3]- غازلي عبد الحليم ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص ، جامعة الجزائر3 ، 2013 ، ص 411

[4]- Farhaoui FOUAD, **THE GREAT POWER STRUGGLE FOR AFRICA : THE CRISIS IN MALI** , op.cit, p34

– حضور عسكري أمريكي رافق عملية توسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية ، حيث تم سنة 2002 إطلاق مشروع بان ساحل– Pan Sahel –والذي يعتبر المشروع الأمريكي الأول في القارة الإفريقية خلال القرن الحادي والعشرين ، وقد كان هدف هذا المشروع مرتكزا بالأساس على مساعدة حكومات دول : موريتانيا ، مالي ، النيجر وتشاد لحماية حدودها .

– مبادرة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب – TSCTI – والتي خصصت لها الولايات المتحدة 230 مليون دولار بين الفترة من 2005–2007 ، مع استلام كل من موريتانيا ، النيجر ومالي وتشاد حوالي 74% من إجمالي الصندوق . وهذا ما يدل على الأولوية المعطاة لدول الساحل ضمن الإستراتيجية الأمريكية لإفريقيا ما وراء الصحراء.

ليأتي تحول أخر تم ملاحظته في إطار العلاقات العسكرية الأمريكية الإفريقية سنة 2006 عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن إنشاء ما يعرف بالقيادة العسكرية الجديدة لإفريقيا – افريكوم – والتي جاءت عملية إقامتها لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية للقارة مع غناها بالموارد الطاقوية والمعدنية.

خريطة تبين الدول التي شملتها مبادرتي، عموم الساحل **PSI** ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء**TSCTI**

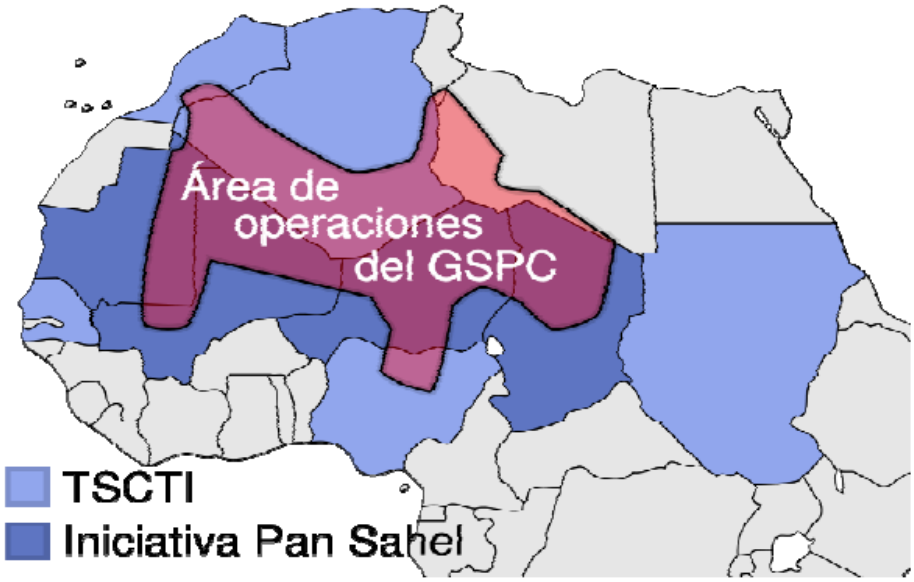

Source: TSCTI and PSI Area Work, upload.wikimedia.org/.../250px-Mapa_GSPC.svg.png

ومن الناحية التاريخية يرجع الوجود الأمريكي في مالي إلى سنة 2001 عندما أقامت مركز لتدريب الجيش المالي في منطقة الشمال وبالضبط في غاو ،استلم خلالها الجيش المالي تجهيزات أمريكية.[1]وفي سنة 2009 ، قدمت الولايات المتحدة ما يزيد عن 5 ملايين دولار للحكومة المالية إضافة إلى معدات عسكرية كاستجابة إلى تصريحات بعض المسؤولين العسكريين في مالي سابقا بان الجيش يعاني نقص الأسلحة والمعدات العسكرية الضرورية لمواجهة والتصدي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي . بالإضافة إلى ذلك ، صرح نفس المسؤولين بأن تدعيم المساعدات العسكرية الجوية تعد إحدى المتطلبات لإلحاق هزائم بتنظيم القاعدة أو تدمير معسكرات التنظيم المتواجدة في الصحراء .[2]

ولا يقتصر الدعم الأمريكي على الجانب العسكري، بل تعدى ذلك إلى تقديم مساعدات إنسانية فمع انعقاد مؤتمر المانحين لدولة مالي بالعاصمة السويسرية بروكسل بتاريخ 15 ماي 2013 أعلنت الولايات المتحدة عن مبلغ قدره 32 مليون دولار مساعدات إنسانية جديدة للاجئين الماليين سواء على مستوى دول الجوار أو المتنقلين على المستوى الداخلي . وفي نفس اليوم قال المتحدث باسم كاتبة الدولة بأن إدارة اوباما ستتقدم بطلب من الكونغرس لتقديم مبلغ 180 مليون دولار لسنة 2014 من اجل المساعدة الثنائية [3].

وكما يستوجب القانون الأمريكي ، قامت الإدارة الأمريكية بتعليق مساعدات قدرها 188 مليون دولار كمساعدات لدولة مالي وقد جاء هذا القرار عقب الانقلاب العسكري شهر مارس 2012 . مع ذلك، استمرت الولايات المتحدة في إتاحة مبلغ قدره 7 مليون دولار ضمن برنامج دعم الديمقراطية و مبلغ 83 مليون دولار في دعم قطاع الصحة.[4]

وتقف وراء السياسة الأمريكية تجاه دولة مالي عدة اعتبارات تفسر هذا الاهتمام المتنامي بالوضع غير المستقر الذي انحرفت إليه خاصة بعدما تمكنت التنظيمات الإرهابية من استغلال حالة الفراغ الأمني شمال مالي لتمرير مشاريعها المرتبطة بشكل كبير باستهداف الرعايا الغربيين واستهداف مصالحهم

[1]-Annette Lohmann , **Who Owns the Sahara? Old Conflicts, New Menaces: Mali and the between the Tuareg, Al Qaida and Organized Crime Central Sahara** . in site :http://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/08181.pdf

[2]-J. G. Gilmour, **The Terrorist Threat in North- West Africa: Part One** , Journal of Military and Strategic Studies ,Volume14,issue2 ,2012,p . 4 .

[3]-**John Campbell ,** U.S. Humanitarian Assistance to Mali,**in site :http://blogs.cfr.org/campbell/2013/05/20/u-s-humanitarian-assistance-to-mali/ see:11-04-2015**

[4]- Idem

ومصالح الدول المتحالفة معهم . كما أن الدول الفاشلة أصبحت تشكل مصدر خطر كبير على الأمن الأمريكي وهذا ما ترجمته استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

ومن هنا يبدو أن البعد الأمني هو المهيمن في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الوضع في منطقة الساحل ، إلا أن التورط العسكري الأمريكي المباشر بالمنطقة لا يحظى بأهمية معتبرة ؛ وهذا راجع أولا إلى غياب القوى الدولية بمنطقة الساحل ، والتي يمكن أن تشكل تهديدا لمكانة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على مستوى العلاقات الدولية ، وثانيا إلى اعتبار الاهتمام الأمريكي ينحصر بشكل أساسي على مناطق الشرق الأوسط ومنطقة شرق ووسط أسيا أين بدأت تتشكل معالم تحالف استراتيجي روسي صيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية على التفاعلات الدولية .

كما تندرج السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأحداث التي تقع في منطقة الساحل وشمال مالي ضمن ما أصبح يطلق عليه "سياسة الباب المفتوح" التي اتفق عليها أعضاء حلف شمال الأطلسي خلال قمة لشبونة عام 2009 ، والتي باشرت فرنسا بتطبيقها عقب التدخل العسكري في مالي . وتتضمن سياسة الباب المفتوح توزيع أعباء التدخل في منطقة النزاع على جميع أعضاء حلف الناتو ، بحيث تتصدر الدولة الأقرب لتلك المنطقة المشهد فيما تدعمها بقية الدول عسكريا ولوجيستيا .

وأشار توفيق غانم المحلل السياسي بمركز الحضارة في العاصمة المصرية القاهرة إلى أن فرنسا تدخلت في مالي كرأس حربة وفقا لسياسة الباب المفتوح ، التي سعت من خلالها الولايات المتحدة لتوزيع أعباء التدخل جنوبا في الشرق الأوسط على جميع أعضاء الناتو ، وهي تعتمد على الأقرب فالأقرب للتدخل ، حيث أن فرنسا هي المستعمر السابق لمالي و الأقرب جغرافيا وتاريخيا ونفوذا إلى إفريقيا .[1]

كما أكد التدخل الفرنسي شمال مالي سياسة الباب المفتوح حيث صرح وزير الدفاع الأمريكيLeon E. Panetta بأنه من غير المحتمل أن تتدخل القوات الأمريكية فلا توجد أي اعتبارات تدفع الولايات المتحدة لوضع أقدامها على ارض المعركة. مع أن الولايات المتحدة أبدت استعدادها لتقديم الدعم اللوجيستي للقوات الفرنسية ،و صرح الصحفي في البيت الأبيضJay Carney " نحن نتقاسم مع

[1]- شيخ بن خليفة ،**فرنسا...مالي...الجزائر: حسابات الحرب والرعب**.من الموقع :-http://benkhlifa.blogspot.com/2013/01/blog-post_2837.html

فرنسا هدف حرمان الإرهابيين من إيجاد ملاذ أمن في المنطقة"[1] وأردف قائلا"تدعم فرنسا من خلال تبادل المعلومات وأننا نأخذ بعين الاعتبار طلب تقديم الدعم اللوجيستي"كما أضاف نفس المتحدث قائلا "من المصلحة الوطنية للولايات المتحدة المساعدة على استقرار الحكومة المالية المدعومة من طرف الأمم المتحدة . لقد أدى تحالف فضفاض من الميليشيات الإسلامية والقبائل الترقية المتمردة إلى القيام بطرد الجيش المالي من النصف الشمالي للبلاد ، وهذا ما أثار القلق من إمكانية استخدام المتشددين للصحراء الشاسعة كقاعدة لعمليات إرهابية في الغرب "[2]

وفي تعاملها مع الحركات الترقية المؤثرة في الأوضاع الأمنية في مناطق الشمال ، جاء تصنيف الإدارة الأمريكية لأياد اغ غالي كإرهابي عالمي سنة 2013 ليؤكد الموقف الأمريكي ولو بشكل جزئي تجاه القضية الترقية حيث أن هذا الموقف تقف وراءه اعتبارات موقع الحركات التي لها صلة بالتنظيمات الإرهابية وبالنظر إلى ذلك الارتباط الذي أصبح يجمع حركة أنصار الدين مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لم بكن مفاجئا اتخاذ الإدارة الأمريكية لهكذا موقف .

يؤدي الموقف الأمريكي وعدم الاعتراف بحركة أنصار الدين كإحدى التنظيمات السياسية الترقية إلى إحداث انعكاسات سلبية على القضية الترقية على عدة مستويات منها تغييب الحركة عن طاولة المفاوضات التي تجمع الحكومة المالية بمختلف التنظيمات والحركات السياسية بمنطقة شمال مالي والتأثير على موقف الأطراف الإقليمية ، التي لا تريد إلغاء مطالب أي حركة عن طاولة المفاوضات وبالتالي ، فإن الموقف الأمريكي تجاه اياد اغ غالي يساهم بشكل أو بأخر في نسف الجهود المبذولة لتمثيل جميع الأطراف في عمليات التفاوض و إيجاد نقاط توافق بين مطالب مختلف الحركات الترقية في شمال مالي .

كما يمكن فهم السياسة الأمريكية تجاه الأقلية الترقية في مالي بشكل غير مباشر من خلال تحليل الموقف الأمريكي من المبادرات المنتهجة من طرف الفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة في مسار تسوية

[1]-Dave Boyer and Shaun Waterman **, U.S. aiding French in Mali** , *The Washington Times - Tuesday, January 15, 2013* . in site: http://www.washingtontimes.com/news/2013/jan/15/house-lawmaker-calls-us-cover-frances-back-mali/?page=all see:12-04-2015

[2]- Idem

النزاع الترقي. فإذا كان الموقف الأمريكي من المقاربة المنتهجة من طرف فرنسا واضحا ، ، فان موقفها من المقاربات المنتهجة من طرف كل من الجزائر والمملكة المغربية يبدي نوعا من التناقض والازدواجية في تعامل الولايات المتحدة مع الدول المؤثرة في منطقة الساحل ؛ وهذا مرده بشكل رئيسي إلى عدم رغبة الإدارة الأمريكية في فقدان حلفائها في المنطقة .

وتتجلى مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للدور المغربي في إيجاد سبل كفيلة بحل النزاع الترقي في مالي من خلال تصريحات مختلف الأجهزة الرسمية لدى الإدارة الأمريكية، والتي نذكر منها:

– تصريح كتابة الدولة للخارجية بأن إدارة الرئيس باراك اوباما تنظر بشكل جيد إلى الجهود المغربية لإيجاد حل للازمة في مالي .

– قول الناطق الرسمي باسم مكتب الشؤون الإفريقية في ندوة صحفية بأن إدارة الرئيس اوباما تحيي المغرب على الجهود التي بذلها من أجل وقف النزاع في مالي[1].

تأكيد السفيرة الأمريكية بالجزائر السيدة JOAN.A.POLASCHIKأن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد المقاربة الجزائرية في حل الأزمات التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي لا سيما الليبية والمالية.

وأوضحت السيدة POLASCHIK في ندوة حول "السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية" نظمت بالجزائر العاصمة أن "القدرات التي تملكها الجزائر تخولها لعب دور ريادي في منظمة الاتحاد الإفريقي وكذا المساهمة في إيجاد الحلول السلمية في كل من ليبيا ومالي".كما نوهت في ذات السياق للجهود الجزائرية في حل الأزمة المالية والتي توجت مؤخرا بالتوقيع على اتفاق لوقف النار من قبل أطراف النزاع إلى جانب الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر[2].

من خلال ما سبق يبدو أن السياسة الأمريكية تتسم بنوع من الغموض ، فمن جهة تقدم الدعم اللوجيستي والاستخباراتي للقوات الفرنسية في تدخلها العسكري شمال مالي والذي يفسر منطقيا بدعمها لخيار الحسم العسكري ، ومن جهة أخرى تدعم مقاربات الدول المغاربية تجاه التسوية السياسية والسلمية للنزاعات بمنطقة الساحل ومالي بشكل خاص ، وإذا كانت السياسة الأمريكية قد نجحت في التوفيق بين

[1] - **مالي بوابة المغرب إلى افريقيا** . من الموقع : http://defense-arab.com/vb/threads/77399/

[2] - **الولايات المتحدة تؤيد المقاربة الجزائرية لحل الأزمات في الساحل الإفريقي** . من الوقع : http://www.aps.dz/ar/algerie/12997

مواقفها من السياسة الجزائرية والمغربية تجاه الأزمة المالية وبالتالي حفاظها على العلاقات ، التي تجمعها بدول المغرب العربي ، فإنها بالمقابل ساهمت في تعميق الصراع والتنافس المغربي الجزائري للعب دور القوة الإقليمية بالمنطقة وهذا ما ينعكس سلبا على القضية الترقية في مالي .

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق ، يبدو أن مفاهيم الأمن القومي و المصالح الاقتصادية و التنافس من أجل الزعامة الإقليمية ، قد هيمنت على مختلف سياسات القوى الإقليمية و الدولية ، بل إن الأمر الأكثر خطورة هو ذلك التناقض الرهيب في مصالح الأطراف الإقليمية والدولية ، التي ترجمتها طرق واليات تعامل هذه القوى مع القضية الترقية شمال مالي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه أطراف معينة إلى معالجة النزاع الترقي بالاعتماد على الآليات السلمية كالوساطة و التفاوض تسعى أطراف أخرى إلى حسم الأزمة من خلال اعتماد آليات التدخل العسكري .

وعلى المستوى الإقليمي، يبدو أن ظاهرة التنافس والصراع من اجل الزعامة الإقليمية هي السمة الغالبة على سياسات القوى المختلفة تجاه القضية الترقية ، فإذا كانت الجزائر تسعى إلى فرض تصورها الخاص لحل للقضية الترقية بما يتماشى مع أمنها القومي، فإن سياسة كل من ليبيا والمملكة المغربية قد اتجهت نحو توظيف القضية الترقية من اجل منافسة الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، ومن أجل توظيف هده المسألة في إدارة علاقاتها الصراعية مع الجزائر.

أما على المستوى الدولي ، فتعتبر فرنسا الطرف الأكثر تأثيرا في مسار النزاع الترقي شمال مالي وهذا ما تجلى مع التدخل العسكري سنة 2013 ، الذي جاء ليؤكد عدة حقائق : منها أن المصالح الاقتصادية والأمنية لفرنسا في مالي والنيجر هي الدافع الرئيسي نحو إتباعها للسياسة الهجومية من خلال تدخلها العسكري الذي أكد من ناحية أخرى عدم قدرة القوى الإقليمية على التحكم في مسار النزاع لتبقى خاضعة للحلول المفروضة من طرف القوى الكبرى (فرنسا) .

وتعتبر السياسة الأمريكية تجاه المسألة الترقية في مالي أكثر غموضا مقارنة بالسياسة الفرنسية فهي ساندت التدخل العسكري الفرنسي في مالي ، كما دعمت السياسات المنتهجة من قبل الدول المغاربية في التعامل مع القضية الترقية . إلا أن إتباع الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المواقف لا يخرج عن المنطق البراغماتي الذي يسعى إلى التوفيق بين المصلحة الوطنية وبين علاقاتها مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية .

خاتمة

من خلال العرض التحليلي للقضية الترقية في مالي، واستقراء تطورها ضمن مسار بناء الدولة الوطنية من كونها مسألة داخلية إلى غاية تحولها إلى قضية إقليمية ودولية في ظل المعطيات الأمنية المستجدة بفعل التواجد الذي فرضته الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، توصلنا إلى مجموعة من النتائج تعتبر إجابة على إشكالية الدراسة .

يعتبر واقع النزاع الترقي في مالي إفرازا لمسار تاريخي امتد من المرحلة الاستعمارية إلى غاية بداية تشكل معالم الدولة الوطنية في مالي، وبالرغم من الدور الذي قام به التوارق في مقاومة السلطة الاستعمارية ما جعلها تتعرض لعمليات الإبادة والتقتيل من طرف السلطات الفرنسية، إلا أنها لم تحظ باهتمام يتوافق مع حجم التضحيات التي قدمها التوارق في سبيل رفض الوجود الفرنسي في مالي.

ومع توالي سياسات التهميش والإقصاء المعتمدة من طرف الحكومات المالية، بدأت تتضح تدريجيا مكانة التوارق ضمن عملية بناء الدولة الوطنية، وقد أكدت عمليات التمرد الدورية التي وقعت في مناطق شمال مالي، تغييب الحكومات المالية لتلك المناطق على عدة مستويات: اقتصادية، سياسية، وأمنية، وهذا ما يقدم مؤشرات حول الموقع الذي تحتله الأقلية الترقية ضمن مسار بناء الدولة الوطنية.

وترجع أسباب التمرد الدوري للتوارق في مالي، إلى إهمال الحكومات المالية المتعاقبة للواقع المأساوي لمناطق شمال البلاد الذي تكاد تنعدم فيها ادني متطلبات الحياة، وما وزاد في تعقيد الوضع أكثر هو التأثيرات المناخية ، من هنا فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة، بالإضافة إلى لجوء الحكومات المالية إلى وسائل القهر والعنف في معالجة والتعامل مع مطالب التوارق، في بداية تشكل فكر سياسي تحرري لدى التوارق ، ومع لجوئها وهجرتها إلى دول الجوار وجدت مساندة ودعم إقليمي (من طرف العقيد الليبي معمر القذافي) لتجسيد مشروع إقامة دولة للتوارق شمال مالي.

لقد بدأت القضية الترقية تأخذ بعدا إقليميا ودوليا بشكل تدريجي تزامنا مع تلك التحولات الإقليمية والدولية وقد شكلت كل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إعلان تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي سنة 2007 واستقراره في منطقة الساحل الإفريقي، عمليات الاختطاف المتنامية للرهائن والسياح الغربيين في مناطق شمال مالي، بالإضافة إلى التحولات السياسية، التي أعقبت سقوط نظام العقيد الليبي القذافي، كلها معالم تاريخية ساهمت في دفع عدة أطراف إقليمية ودولية نحو إعطاء القضية الترقية اهتمام أكبر.

بالإضافة إلى البعد الدولي الذي أصبحت تحظى به القضية الترقية في مالي بفعل الانعكاسات الأمنية التي افرزها النزاع شمال مالي، فإن الأهمية الإستراتيجية لدولة مالي تعتبر إحدى المسوغات، التي جعلت عدة أطراف تولي القضية الترقية أهمية معتبرة مع ملاحظة مفادها أن الاعتبارات الإنسانية لم تكن سوى مبررات تخفي وراءها أهدافا ترتبط بشكل رئيسي بالمصالح الوطنية للدول المتأثرة بإفراز النزاع .

من الناحية التاريخية، تعتبر ليبيا الدولة المبادرة في التأثير على القضية الترقية في مالي ، وقد لعبت شخصية صانع القرار في ليبيا والمجسدة في العقيد الليبي معمر القذافي دورا كبيرا في التأثير على القضية الترقية من خلال عمله على توظيف التوارق ضمن لفيفه العسكري لتحقيق عدة أهداف : إشراكهم في الحروب والنزاعات، التي خاضتها مع دول الجوار، إرسالهم إلى مناطق الصراع في الشرق الأوسط، استمر التأثير الليبي في مسار النزاع الترقي في مالي، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد اتضح ذلك جليا من خلال محاولات القذافي المتكررة لمنافسة الدور الجزائري في الوساطة بين أطراف النزاع وهذا ما تجسد خلال التمرد الثالث لسنة 2006 وبعدها سنة 2008 .

من جهتها، تعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة في محاولة التوسط بين أطراف النزاع، من خلال اعتمادها آليات الحوار والحلول السلمية ، إلا أن ذلك لا يخرج عن إطار دعم استقرار منطقة شمال مالي بما يسمح من منع وصول التهديدات الأمنية ، التي اخدت بعدا عبر قومي إلى حدودها الجنوبية، والأكثر من ذلك تخوف صناع القرار في الجزائر من إمكانية انفصال التوارق شمال مالي وتشكيلهم دولة خاصة بهم وهذا ما سيشكل خطرا على استقرار الجنوب الجزائري ، كما تسعى الجزائر من خلال وساطتها إلى منع تحقيق سيناريو دولة للتوارق شمال مالي تخضع لاملاءات قوى إقليمية ودولية. بالإضافة إلى ذلك، يتموضع النزاع الترقي في مالي على مقربة من عصب الاقتصاد الجزائري (موارد الطاقة)، وهذا ما جعلها تعتمد عدة آليات لحماية استقرار منطقة شمال مالي (اعتماد مقاربة الأمن الإنساني بالأساس).

بالرغم من محاولة الجزائر فرض تصورها الخاص حول آليات حل النزاع الترقي في مالي، إلا أن التدخل الفرنسي شهر جانفي 2013 قد أكد بأنها لا تمثل اللاعب الأول المتحكم في مسار النزاع، وهذا ما شكل مؤشر على غياب الفعل الاستباقي ضمن السياسة الخارجية الجزائرية. والأكثر من ذلك هو تعرض المسار الدبلوماسي الذي تقوده الجزائر إلى انتكاسات متكررة ، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المملكة المغربية في التأثير على مسار النزاع .

أما بالنسبة للمملكة المغربية ، فإن تدخلها نابع من رغبتها في عرقلة وإفشال المسار الدبلوماسي الذي ترعاه الجزائر ومحاولتها الخروج من عزلتها و طرح نفسها كزعيم إقليمي مساهم في تصدير الأمن والاستقرار إلى المنطقة ، هذا وقد أصبح الدور المغربي أكثر تأثيرا نظرا إلى تلك العلاقة ، التي تربط المغرب بالحركة الوطنية لتحرير ازواد المساندة بشكل كبير للتدخل المغربي في حل النزاع ، وبالنظر إلى الوزن الكبير الذي تمثله هذه الحركة ضمن أطراف النزاع ، فإن ذلك سيمنح المغرب هامشا كبيرا من المناورة والتأثير في القضية الترقية ، بالإضافة إلى ذلك ، فان توجه المملكة المغربية لتمتين علاقاتها الاقتصادية واستثمارها في الجانب الديني في علاقاتها الثنائية مع دولة مالي سيمنحنها مكانة معتبرة في التأثير على القضية الترقية في مالي من خلال إمكانية تأثيرها في موقف الحكومة المالية من الدور المغربي.

على المستوى الدولي ، يبدو أن فرنسا هي الطرف الأكثر تأثيرا على مستوى المنطقة وقد شكل التدخل العسكري شمال مالي سنة 2013 إحدى المؤشرات التي تؤكد بان تحريك فرنسا لجنودها خارج حدودها تمليه بدرجة أولى اعتبارات المصالح الاقتصادية والأمنية لها بالمنطقة، وقد حمل التدخل الفرنسي شمال مالي عدة تناقضات، جسدتها تصريحات المسؤولين في الحكومة الفرنسية، فمن جهة تم التصريح بكون التدخل العسكري جاء بهدف حماية الوحدة الترابية لدولة مالي، ومن جهة أخرى، دخلت في تحالف وظيفي مع الحركة الوطنية لتحرير ازواد وقد كانت عملية محاربة الجماعات الإرهابية في المنطقة إحدى ملفات التعاون بين الطرفين، وهذا ما يؤشر إلى غلبة اعتبارات المصلحة الوطنية في سياسة فرنسا تجاه القضية الترقية .

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الجانب الأمني هو المهيمن على سياستها تجاه القضية الترقية وقد كان موقفها من قائد حركة أنصار الدين الذي تم إدراجه ضمن قائمة الإرهابيين الدوليين إحدى مؤشرات ذلك. مع ذلك ،يبقى الغموض السمة الغالبة على السياسة الأمريكية، فإذا كان موقفها من التدخل الفرنسي شمال مالي واضحا جسدته مواقف إدارة الرئيس اوباما المؤيدة للتدخل الفرنسي، فإن موقفها من السياسات المنتهجة من طرف كل من الجزائر والمملكة المغربية يبدو أكثر تناقضا، بالنظر إلى مساندتها لسياسة كلا الدولتين، وهذا ما يساهم في الدفع من وتيرة التنافس الجزائري المغربي بما يلقى بانعكاسات سلبية على مستقبل الحل السلمي للقضية الترقية .

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية

1-القرءان الكريم

القوانين:

2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1986

3- دستور الجهمورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – 28 نوفمبر1996 ،

4- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لسنة 1976

الكتب:

5- ثامر كامل الخزرجي ، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ،2005 .

6- جيمس دورتي ، روبرت بغالزتغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع ،2000 .

7- التينبكتي ، **الطوارق عائدون لنثور**، منشورات منظمة تامانيوت .

8- التينبكتي ، **الطوارق : الساحل المخيف** ، ب.د.ن،ب.س.ن .

المجلات والدوريات:

10- دزوين الياس. **الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة "الجيوسياسية" وضرورات الدور "الجيوسترتيجي"** .سترتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية .العدد 2 . السداسي الثاني 2014.

11- يوناس بول ذي مانيال، **الدور الفرنسي في إفريقيا... تاريخه وحاضره ومستقبله** ، مجلة قراءات افريقية ، مارس 2012 .

12- راوية توفيق ، **السياسة الفرنسية في إفريقيا...الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية** ، مجلة دراسات افريقية ، افريل 2014 .

13- مادي إبراهيم كانتي، **التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، آفاق أفريقية،المجلد11 ، العدد38 ، 2013 .

14- احمد عبد الدايم محمد حسين ، **تاريخ القضية الازوادية وتطورها** ،مجلة دراسات افريقية ، العدد السادس عشر ، افريل 2013 .

15- كونتاو ابراهيم ، **النزاع المسلح في مالي** ، مجلة قراءات افريقية ، العدد السادس عشر ، افريل 2013 .

16- دبش إسماعيل ، **الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ2010)** ، ستراتيجيا :مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ،العدد الأول ، السداسي الأول 2014 .

17- صايج مصطفى ، **الجزائر والأمن الإقليمي : التسوية الدبلوماسية لازمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي** ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2014 .

9- لزهر عبد العزيز ، **السياسة الأمنية الجزائرية 1962-2010** ، استراتيجيا : مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية ، العدد 01 السداسي الأول ، 2014 .

الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه

18- دالع وهيبة،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي**(1999-2014) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 3 2014 .

19- لعيساني بلال ، **الأساليب الجديدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ،2014 .

20- غازلي عبد الحليم ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3 ، 2013 .

ب-مذكرات الماجستير

21- بلعيد سمية ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها : جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2009-2010

22- بويبية نبيل ، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3 ، 2010 .

23- بشكيط خالد ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3 ،2010 .

24- حدارباش لوهاب ، **موقف الأطراف الدولية من المسألة الترقية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العوم السياسية و الإعلام ، 2010 .

الملتقيات الوطنية والدولية:

24- بوقارة حسين ، **المسألة الإثنية في منطقة الساحل: الخلفيات والأبعاد** ، أشغال الملتقى الوطني بعنوان منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق ، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ، الاثنين 15 أكتوبر2012

25- بويبية نبيل ، **مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية : دراسة في طرق التوظيف** ، الملتقى الوطني الأول حول إشكالية الامننة في المغرب العربي ، جامعة جيجل ، قسم الحقوق ،2009 .

26- كاهي مبروك ، "**مشروع الدولة الازوادية بشمال مالي وأبعادها الأمنية على المنطقة المغاربية**" ،الملتقى الدولي الأول :التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا "بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار" ، جامعة سكيكدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014 .

27- ملاح السعيد ، **تأثير مشكلة الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي** ، ملتقى وطني بعنوان : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة محمد خيضر -بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2008 .

الجرائد:

28- س ليلى ،**الجزائر هي الراعي الوحيد للمفاوضات مع الطوارق** ،جريدة صوت الأحرار (يومية جزائرية) ، الأحد 2008/07/60 ، العدد 3154

29- بودية خالد ، "**مخابرات الرباط سعت لإفشال وساطة الجزائر في مالي**" ، الخبر (يومية جزائرية) العدد 7701 ، الخميس 12 فيفري 2015.

مواقع الانترنت:

30- جارش عادل و العيفاوي جمال ، **النزاع الاثني** ، المركز العربي الديمقراطي . من الموقع : http://democraticac.de/?p=2346

31- سيدي احمد ولد احمد سالم ، **الطوارق او الرجال الزرق** . من الموقع :www.aljazeera.net

32- د.علو أحمد ، **الطوارق** ، مجلة الجيش ، -العدد 324 | حزيران 2012 . من الموقع :http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?31659

33- -اشلحي محمد ، **الطوارق امازيغ الصحراء الكبرى** ، الحوار المتمدن-العدد 1791 ، المحور: القومية , المسالة القومية , حقوق الاقليات و حق تقرير المصير .من الموقع الالكتروني :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85608

34- نبهان عادل ، **جماعات الطوارق...أزمات متعددة وهوية واحدة** . من الموقع : :-http://fekr online.com/ReadArticle.php?id=9

35- زقاع عادل ، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية : فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني ، المؤسساتي والبنائي** ، http://www.geocities.com

36- د بوحنية قوي ، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة دراسات ، 2012.

37- زبير يحي ، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب ومكافحة الإرهاب** ، مركز الجزيرة للدراسات (سلسلة تقارير) ، 28 نوفمبر 2012 .

38- -الأنصاري ابو بكر ،**قضيتي الطوارق والصحراء الغربية وفن الحديث بالمحظور السياسي** . من الموقع : http://touaregmaroc.blogspot.com/2008/07/blog-post_4209.html

39- الاشرف حسن ، **الأنصاري: الأزواد امتداد للمغرب .. ونتمنى زيارة الملك لـ"تمبكتو . من الموقع :http://www.hespress.com/orbites/129971.html**

40- الانصاري علي ، **الجزائر تفشل في محاصرة الدور المغربي والحكم الذاتي في الازواد** . من الموقع :http://www.dakhla24.com/news7800.html

41- حمشي محمد ، **اثر الازمة الليبية على الامن في منطقة الساحل** . من الموقع :https://www.academia.edu

42- بوشنافة شمسة ، **إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود**، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية ، من الرابطhttp://www.bchaib.net:

43- سكية عبد السلام ، **لفرنسا مبررها في التدخل العسكري ومالي لن تقرّر أي شيء دون استشارة الجزائر** ، من الرابط http://www.echoroukonline.com:

44- مادى ابراهيم كانتى ،**سؤال يتكرر: لماذا تدخلت فرنسا في مالي..؟** . من الموقع :-http://majmau africans.blogspot.com/2013/03/blog-post_2517.html

45- بن عنتر عبد النور ، **التدخل الفرنسي في مالي : نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي** ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 .

46- بن خليفة شيخ ، **فرنسا...مالي...الجزائر: حسابات الحرب والرعب** .من الموقع http://benkhlifa.blogspot.com/2013/01/blog-post_2837.html:

ثانيا- باللغة الفرنسية:

1- LIVRES :

47- Dario Battistella , **theories des relations internationales** ,3 Edition ,Paris , Press de Sciences Po ,2009

48- FrancoisThual ,**les conflits identitaires** ,ellipses, paris ,1994 .

49- Jean Jach Roche ,**theories des relations internationales** ,5eme Edition , Entièrement Refondue Montchrestien paris,2004

50- Pierre Boilley ,**Les Touaregs Kel Adagh dependence et révolte : du Soudan Français au Mali contemporain** , Edition Kharthala , Paris , 1999

51- Robin-Edward Poulton et Ibrahim Ag Youssouf,**la paix de Tombouctou :gestion democratique,développement et construction Africaine de la paix**,Nations Unies ,New York , 1999 .

2- PERIODIQUES :

52- André Bourgeot, le **Sahel dans le Désorde Mondialisé**, *Recherches internationales*, n° 97, octobre-décembre 2013 .

53- chena salim, **le sahara et le sahel dans la politique algérienne territoires menacés** , espaces menaçants , recherches internationales ,n° 97 ,octobre –décembre 2013 .

54- Pierre Boilley ,**Le conflit interne comme ferment d'un sentiment Nationale ?**, L'Ouest saharien, CAHIER N°7 ,2009 .

55- PASCAL AIRAULT, Y **A-T-IL ENCORE UNE « french connection » ?** , JEUNE AFRIQUE, N°2733 DU 26 MAI AU 1 er JUIN 2013.

56- LTC-Rudolph Atallah,**la révolte des Touaregs et le coup d'Etat au mali**,ASPJ-Afrique Francophonie-1er trimestre 2013

Site D'internet :

57- -Poglia Mileti ,**Théories de l'ethnicité** . au site :http://www.unifr.ch/socsem/cours/compte_rendu/Th%E9ories%20ethnicit%E9%20site.pdf

58- Geiser Christian , « **approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés** » . in :
bosnie ,pdfhttp://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant

59- Edmond Bernus,**etre Touareg au Mali** .au site : http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf

60- Simone PIERRE,**LES RELATIONS ENTRE LE MAGHREB EL LE SAHEL ET LES ENJEUX STRATEGIQUES DU XXI SIECLE**, Institut de Relations Internationales et Strategiques , paris ,2010

61- Dida BADI Ag Khammadine, **Genèse et évolution du « problème touareg »**,.au site : http://www.tombouctoumanuscripts.org/images/uploads/Gen%C3%A8se_et_%C3%A9volution_du_probl%C3%A8me_touareg.pdf

62- Ferdaous Bouhlel,Hardy,Yvan Guichoua, AbdoulayeTamboura ,**Crises touarégues au niger et au Mali**,Ifri programme Afrique Subsaharienne,Janvier 2008

63- Laurence Aida Ammour ,**L'Algérie et les crises regionales : entre velleites hegemoniques et repli sur soi**
Au site :http://www.jfcconseilmed.fr/files/13-04---Ammour--L-Algerie-et-les-crises-regionales.pdf

64- Fella Hamici ,Mali : «**Le Maroc est derrière le refus de la CMA de signer les accords de paix d'Alger**». au site :http://www.letempsdz.com/content/view/148659

65- Hassan Alliby , **Un des plus grands succès dans la politique africaine de Kadhafi est son alliance avec les Touaregs** . au site : http://lavoixdelalibye.com/?p=1138

66- Moussa Ag Assarid : « **les troupes du MNLA combattent aux côtés des armées française** .au site :http://www.africa1.com/spip.php?article30517

67- **au mali , la France divise pour régner** . au site : http://diktacratie.com /mali-france-divise-regner/

ثالثا – باللغة الانكليزية

BOOKS

68- Joseph S. Nye, JR, **Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History**, Sixth Edition, Pearson International Edition, NY, 2007 .

69- Philip Q. Yang , **From Ethnic Studies :Issues and Approaches** ,State University of New York Press ,2000.

70- Oliver Ramsbotham , Tom Woodhouse , Hugh Miall ,**Contemporary Conflict Resolution** , 3 rd ,Edition Polity ,2011 .

71 -Michael J. Butler, **International Conflict Management**, Taylor & Francis e-Library, New York, 2009 .

72- Peter Wallensteen,**Understanding Conflict Resolution War, Peace and the Global System** , SAGE Publications, London,2002 .

73- William Zartman, **Security and conflict management: Essays on theory and practice**, Taylor & Francis e-Library, New York,2007 .

74- PaulR.Viotti and Mark V Kauppi, International **Relations Theory: Realism , Pluralism , Globalism** ,New York , Macmillan 1987 .

75- Hans Morgenthau ,**politics among Nations** , 4th ed , New York , Alfredlknopf, ,1967

76 - Ken Booth and Steve Smith , **International Relations Theory Today** , 2nd ed ,Cambridge, University press , 1997 .

77- Robert Jackson , Georg Sorensen , **introduction to International Relations : theories and approaches** , fifth edition ,Oxford University Press, United Kingdom , 2013 .

78- Scott Burchill et al (Eds), **Theories of International Relations** , New York ,Palgrave , 2 nd edition ,2001 .

79- Steven J.Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making**, USA, Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999 .

JOURNAL AND REVIEWS:

80- Barry Posen, "**the security dilemma and ethnic conflict**", survival, vol25,n1 spring 1993 .

81-BOJANA, BLAGOJEVIC, **CAUSES OF ETHNIC CONFLICT: A CONCEPTUAL FRAMEWORK**, JOURNAL OF GLOBAL CHANGE AND GOVERNANCE, VOLUME III, NUMBER1, WINTER 2009 .

82- - Green,D,etal.,'**What Role Does Prejudice Play in Ethnic Conflict ?** , Annual Review of Political Science, 6:2003.

83-J. G. Gilmour, **The Terrorist Threat in North- West Africa: Part One** , Journal of Military and Strategic Studies ,Volume14,issue2 ,2012 .

84- John Brown, **The Myth of global ethnic conflict**, Journal of democracy, 7.4 .1996 .

85-Peter Vermeersch ,**theories of ethnic mobilization: overview and recent trends**, Centre for Research on Peace and Development, Working Paper No. 3 ,September 2011 .

86-Sekhri Sofiane, **The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries**, African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3 (10), October, 2009.

Internet Site:

87- Donald L. Horowitz, **Structure and Strategy in Ethnic Conflict**, The World Bank, April 1998, in: www.worldbank.org/html/read/abcd/horowitz.pdf

88- Josep .R.LIOBERA, Recent **Theories of Nationalism**, Institut de Ciències Polítiques i Socials Barcelona, 1999. in http://www.icps.cat/archivos/WorkingPapers/WP_I_164.pdf

89- -Steffie van Kuppevelt, **The Insecurity of the Security Dilemma**, in: https://openaccess.leidenuniv.nl

90 -Marissa Cramer, **From Nomads to Nationalists: Explaining Tuareg Separatism in Northern Mali**, April 6, 2013, in site: https://www.academia.edu

91- Farhaoui Fouad, **The Great Power Struggle for Africa: THE CRISIS IN MALI**, USAK Center for Middle Eastern and African Studies, 2013

92- - Jeremy Keenan, How **Washington helped Foster the Islamist Uprising in Mali**. in site :http://www.globalresearch.ca/

93- Laurence Aida Ammour, IS **A RENEWED ALGERIAN REGIONAL DIPLOMACY EMERGING**? The brokeronline .eu, the Netherlands. in site : http://www.thebrokeronline.eu/

94- *Vish Sakthivel* , **Morocco's Move in Mali What Rabat Gained in the Battle Against Islamic Extremism.**
https://www.foreignaffairs.com/articles/africa/2014-01-14/moroccos-move-mali

95- Annette Lohmann, Who **Owns the Sahara? Old Conflicts, New Menaces: Mali and the between the Tuareg, Al Qaida and Organized Crime Central Sahara**. in site :http://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/08181.pdf

96- John Campbell , **U.S. Humanitarian Assistance to Mali**, in site: http://blogs.cfr.org/campbell/2013/05/20/u-s-humanitarian-assistance-to-mali/

97- Dave Boyer and Shaun Waterman *,* **U.S. aiding French in Mali**, *the Washington Times - Tuesday, January 15, 2013.* in site: http://www.washingtontimes.com/news/2013/jan/15/house-lawmaker-calls-us-cover-frances-back-mali/?page=all

الفهارس

فهرس الجداول

الجدول:الصفحة

الجدول رقم 1: المقارنة بين تسوية النزاع وإدارة النزاع.....33

فهرس الخرائط

الخريطة: الصفحة

الخريطة رقم 1:توضح التوزيع الجغرافي للتوارق في منطقة الساحل الافريقي.....43

الخريطة رقم 2: توضح مناطق النزاع شمال مالي.....52

الخريطة رقم 3: توضح الانتشار العسكري الفرنسي في افريقيا.....86

الخريطة رقم 4:عمليات خطف الغربيين في منطقة الساحل الإفريقي منذ عام 2007.....89

الخريطة رقم 5:خريطة تبين الدول التي شملتها مبادرتي، عموم الساحل PSI ومكافحة الإرهاب عبر الصحراءTSCTI.....93

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

مقدمة 2

الفصل الأول: التأصيل النظري للنزاع الترقي في مالي ودور القوى الإقليمية والدولية.....9

المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الترقي في مالي.....10

المطلب الاول : المقاربة الأولية.....10

المطلب الثاني : المقاربة الوسائلية.....13

المطلب الثالث : المقاربة البنائية.....18

المطلب الرابع : الواقعية الإثنية.....21

المبحث الثاني: نظريات تفسير دور القوى الإقليمية والدولية.....24

المطلب الأول: نظرية الدور.....24

المطلب الثاني: الواقعية الكلاسيكية.....26

المطلب الثالث: الواقعية الجديدة.....29

المبحث الثالث : الإطار المفاهيمي لإدارة النزاع الترقي في مالي.....31

المطلب الأول: تعريف إدارة النزاع وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.....31

المطلب الثاني :آليات وطرق إدارة النزاعات الإثنية.....34

الفصل الثاني : جذور النزاع الترقي في مالي.....39

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للقضية الترقية في مالي.....40

المطلب الأول : تعريف التوارق.....40

المطلب الثاني : التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للتوارق.....43

المبحث الثاني : موقع الأقلية الترقية من عملية بناء الدولة الوطنية في مالي.....45

المطلب الاول: دور التوارق ضمن الحركات التحررية في ظل الاستعمار الفرنسي.....45

المطلب الثاني: الاقلية الترقية في مالي في فترة ما بعد الاستقلال.....48

المطلب الثالث: الأقلية الترقية في مالي والتحول من نزاع داخلي إلى نزاع مدول.....54

الفصل الثالث: سياسات القوى الإقليمية والدولية تجاه القضية الترقية في مالي.....63

المبحث الأول : سياسات القوى الإقليمية تجاه القضية الترقية.....64

المطلب الأول: السياسة الجزائرية تجاه القضية الترقية في مالي.....64

المطلب الثاني: سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الترقية شمال مالي.....75

المطلب الثالث: السياسة الليبية تجاه القضية الترقية شمال مالي.....80

المبحث الثاني : التوجهات الفرنسية الأمريكية تجاه القضية الترقية في مالي.....84

المطلب الأول: السياسة الفرنسية تجاه القضية الترقية في مالي.....84

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية تجاه القضية الترقية في مالي.....92

خاتمة.....100

قائمة المراجع:.....105

فهرس الجداول:.....114

فهرس الخرائط:.....114

فهرس المحتويات:.....115